

No. 27627

MULTILATERAL

**United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic
Drugs and Psychotropic Substances (with annex). Con-
cluded at Vienna on 20 December 1988**

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Registered ex officio on 11 November 1990.

MULTILATÉRAL

**Convention des Nations Unies contre le trafic illicite de stupé-
fiants et de substances psychotropes (avec annexe). Con-
clue à Vienne le 20 décembre 1988**

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe, et espagnol.

Enregistrée d'office le 11 novembre 1990.

الجدول الثاني

انهيدريد الخل
الاسيتون
حمض الانشراثيل
اشير الاشيل
حمض فينيل الخل
البيبريديين

وأملح المواد المدرجة في هذا
الجدول كلما أمكن وجود هذه
الأملاح .

الجدول الاول

الايغيدرين
الاييرغومتريين
الاييرغوتامين
حمض الليسرجيك
١ - فينيل - ٢ - بروبانون
شبيه الايغيدرين

وأملح المواد المدرجة في هذا
الجدول كلما أمكن وجود هذه
الأملاح .

المادة ٢٣

النصوص ذات الحجية

تكون النصوص الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لهذه الاتفاقية متساوية في الحجية .

المادة ٢٤

الوديع

تودع هذه الاتفاقية لدى الامين العام للأمم المتحدة .

وأشباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، المفاوضون بذلك حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

حرّرت في فيينا في نم أصلي واحد ، في هذا اليوم الموافق للعشرين من كانون الاول / ديسمبر من عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين .

[For the signatures, see p. 350 of this volume — Pour les signatures, voir p. 350 du présent volume.]

أي طرف تعديلا مقترحاً جرى تسميته على هذا النحو خلال أربعة وعشرين شهراً من تسميته ، اعتبار هذا التعديل مقبولاً ودخل حيز النفاذ ، بالنسبة للطرف المعني ، بعد تسعين يوماً من ايداع ذلك الطرف لدى الأمين العام وشيقة تعبر عن موافقته على الالتزام بذلك التعديل .

٢ - إذا رفض أي طرف تعديلاً مقترحاً ، كان على الأمين العام أن يتشاور مع الأطراف وأن يعرض الأمر ، مشفوعاً بأي تعليقات أبدتها الأطراف ، على المجلس إذا طلبت غالبية الأطراف ذلك . ويجوز للمجلس أن يقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ويُدْرَج أي تعديل ينبثق من هذا المؤتمر في بروتوكول تعديل . ويلزم إبلاغ الأمين العام على وجه التحديد بالموافقة على الالتزام بهذا البروتوكول .

المادة ٢٢

تسوية المنازعات

١ - إذا نشأ نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، كان على الأطراف أن تتشاور معاً لتسوية النزاع عن طريق التفاوض أو التحسري أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى الهيئات الإقليمية أو الإجراءات القضائية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها .

٢ - أي نزاع تتعذر تسويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة يحال، بناء على طلب أي من الأطراف في النزاع ، إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه .

٣ - إذا كانت منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٣٦ طرفاً في نزاع تتعذر تسويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة ، جاز لها أن تطلب إلى المجلس ، من خلال دولة عضو في الأمم المتحدة ، استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية وفقاً للمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة وتعتبر هذه الفتوى حاسمة للنزاع .

٤ - يجوز لكل دولة ، وقت توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها ، ولكل منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي ، وقت التوقيع أو ايداع وشيقة الاقرار الرسمي أو الانضمام ، أن تعلن أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بالفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة . وتكون الأطراف الأخرى في حل من الالتزام بالفقرتين ٢ و ٣ إذا أي طرف يكون قد صدر عنه هذا الاعلان .

٥ - يجوز لأي طرف صدر عنه اعلان وفقاً للفقرة ٤ من هذه المادة أن يسحب هذا الاعلان في أي وقت باشعار يوجه إلى الأمين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، في صكوك اقرارها الرسمي ، مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية . كما تخطر هذه المنظمات الامين العام باي تعديل يطرأ على نطاق اختصاصها في المسائل التي تنظمها الاتفاقية .

المادة ٢٩

الدخول حيز النفاذ

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايسداع الصك العشرين من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الامين العام للأمم المتحدة من جانب الدول أو من جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم اليها بعد ايداع الصك العشرين من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بالنسبة لناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع تلك الدولة ، أو ناميبيا ، صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها .

٣ - بالنسبة لكل منظمة من منظمات التكامل الاقليمية المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ تودع صكا متعلقا بالقرار الرسمي أو صك انضمام ، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي ايداع ذلك الصك ، أو في تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ عملا بالفقرة ١ من هذه المادة ، أيهما لاحق .

المادة ٣٠

الانسحاب

١ - يجوز لأي طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية في أي وقت باسما كتابي يوجه الى الامين العام للأمم المتحدة .

٢ - يصبح هذا الانسحاب نافذ المفعول بالنسبة للطرف المعني بعد مرور سنة واحدة على تاريخ تلقي الامين العام الاسما .

المادة ٣١

التعديلات

١ - يجوز لأي طرف أن يقترح ادخال تعديل على هذه الاتفاقية . وعلى ذلك الطرف أن يرسل نص أي تعديل من هذا القبيل مشفوعا باسما به الى الامين العام ، الذي يرسله الى الاطراف الاخرى ويسألها ، ما اذا كانت تقبل التعديل المقترح . واذا لم يرفض

المادة ٢٦

التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، في الفترة من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وذلك من جانب :

(أ) جميع الدول ؛

(ب) ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

(ج) منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لها اختصاص في التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية ، وفي إبرام تلك الاتفاقات وتطبيقها ، مع انطباق الاشارات الى الاطراف أو الدول أو الدوائر الوطنية ، في اطار الاتفاقية ، على هذه المنظمات في حدود اختصاصاتها .

المادة ٢٧

التصديق أو القبول أو الموافقة أو الاقرار الرسمي

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها أو لقبولها أو للموافقة عليها من جانب الدول ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وللقرار الرسمي من جانب منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة والصكوك المتعلقة بالقرار الرسمي ، لدى الأمين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ، في صكوك اقرارها الرسمي ، مسندى اختصاصها بالمجالات التي تنظمها هذه الاتفاقية . كما تخطر هذه المنظمات الأمين العام بأي تعديل يطرأ على نطاق اختصاصها في المجالات التي تنظمها الاتفاقية .

المادة ٢٨

الانضمام

١ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام إليها من جانب أية دولة ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن جانب منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . ويصبح الانضمام نافذاً بايداعه لدى الأمين العام .

- ٣ - إذا لم تتخذ الهيئة بالاجماع قرارا في اطار هذه المادة ، في قضية ما ، وجب بيان وجهات نظر الاقلية .
- ٤ - تتخذ قرارات الهيئة في اطار هذه المادة باغلبية ثلثي جميع اعضاء الهيئة .
- ٥ - على الهيئة ، عند اضطلاعها باختصاصاتها طبقا للفقرة الفرعية ا (١) من هذه المادة ، ان تضمن سرية جميع المعلومات التي قد ترد الى حوزتها .
- ٦ - لا تنطبق مسؤولية الهيئة في اطار هذه المادة على تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقات التي تعقدتها الاطراف وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .
- ٧ - لا تنطبق احكام هذه المادة على المنازعات التي تنشأ بين الاطراف ، والتي تشملها احكام المادة ٣٢ .

المادة ٢٣

تقارير الهيئة

- ١ - تعد الهيئة تقريرا سنويا عن اعمالها يتضمن تحليلا للمعلومات المتوفرة لديها ، وفي حالات مناسبة ، بيانها بالايضاحات ، إن وجدت ، المقدمة أو المطلوبة من الاطراف ، بالإضافة الى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها . وللهيئة ان تعد ما تراه لازما من المعلومات الاضافية . وتقدم المعلومات الى المجلس عن طريق اللجنة التي قد تبني من التعليقات ما تراه ملائما .
- ٢ - يوافي الأمين العام الاطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق . وعلى الاطراف ان تسمح بتوزيعها دون قيد .

المادة ٢٤

تطبيق تدابير أشد مما تقتضيه هذه الاتفاقية

لاي طرف ان يتخذ تدابير أشد من التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إذا رأى أن مثل هذه التدابير مناسبة أو لازمة لمنع أو وقف الاتجار غير المشروع .

المادة ٢٥

عدم الانتقام من حقوق أو التزامات تعاهدية سابقة

ليس في احكام هذه الاتفاقية ما ينتقص من حقوق أو التزامات الاطراف فيها بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ .

(هـ) يجوز للجنة ، عملاً بالتدابير المبينة في المادة ١٢ ، تعديل الجدول الأول والجدول الثاني ؛

(و) يجوز للجنة أن تلتفت نظر غير الأطراف إلى القرارات والتوصيات التي تعتمدها بموجب هذه الاتفاقية ، كي تنظر هذه الأطراف في اتخاذ تدابير بموجبها .

المادة ٢٢

اختصاصات الهيئة

١ - مع عدم الإخلال باختصاصات اللجنة بمقتضى المادة ٢١ ، ومع عدم الإخلال باختصاصات الهيئة واللجنة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ :

(١) إذا توافرت لدى الهيئة ، بناء على نظرها في المعلومات المتاحة لها أو للأمين العام أو للجنة أو في المعلومات الواردة من أجهزة الأمم المتحدة ، أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنه لا يجري تحقيق أهداف هذه الاتفاقية فيما يتعلق باختصاصاتها ، جاز لها أن تدعو طرفاً ما أو أطرافاً إلى تقديم أية معلومات ذات صلة ؛

(ب) فيما يتعلق بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٦ :

١' للهيئة ، بعد اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للفقرة الفرعية (١) ، أن تهب بالطرف المعني ، إن رأت لزوماً لذلك ، أن يتخذ التدابير العلاجية التي تبدو لازمة في هذه الظروف لتنفيذ أحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٦ ؛

٢' على الهيئة ، قبل اتخاذ إجراء بموجب البند ٣' أدناه ، أن تحافظ على سرية مراسلاتها مع الطرف المعني بموجب الفقرتين الفرعيتين السابقتين ؛

٣' إذا وجدت الهيئة أن الطرف المعني لم يباخذ التدابير العلاجية التي تدعى إلى اتخاذها بموجب هذه الفقرة الفرعية ، جاز لها أن توجه أنظار الأطراف والمجلس واللجنة إلى المسألة . وأي تقرير تنشره الهيئة بموجب هذه الفقرة الفرعية يجب أن يتضمن أيضاً وجهات نظر الطرف المعني إن طلب هذا الأخير ذلك .

٢ - يدعى أي طرف إلى إيضاح من يمثله في اجتماع تعقده الهيئة وتبحث فيه بموجب هذه المادة مسألة تمنى ذلك الطرف بمفعة مباشرة .

مشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ،

(ج) اتخاذ تدابير تشريعية للتمكين من استخدام الوسائل الملائمة للحصول على الأدلة اللازمة للإجراءات القضائية .

المادة ٢٠

المعلومات التي تقدمها الأطراف

١ - تقدم الأطراف إلى اللجنة ، بواسطة الأمين العام ، معلومات عن تنفيذ هذه الاتفاقية في أقاليمها ، وخامه :

(أ) نصوص القوانين واللوائح التي تصدر تنفيذا للاتفاقية ؛

(ب) تفاصيل حالات الاتجار غير المشروع الداخلة في اختصاصها القضائي ، والتي تعتبرها مهمة بسبب الاتجاهات الجديدة المكتشفة ، أو الكميات ذات العلاقة ، أو المصادر التي حمل منها على المواد ، أو الأساليب التي استخدمها الأشخاص المشتغلين في الاتجار غير المشروع .

٢ - تقدم الأطراف هذه المعلومات بالطريقة وفي المواعيد التي تطلبها اللجنة .

المادة ٢١

اختصاصات اللجنة

تخول اللجنة ملاحية النظر في جميع المسائل المتملة بأهداف هذه الاتفاقية وخامه المسائل التالية :

(أ) تقوم اللجنة ، على أساس المعلومات المقدمة إليها وفقا للمادة ٢٠ ، باستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية ؛

(ب) يجوز للجنة تقديم اقتراحات وتوصيات عامة على أساس دراسة المعلومات الواردة من الأطراف ؛

(ج) يجوز للجنة أن تلغ نظر الهيئة إلى أي أمور قد تكون لها علاقة باختصاصات الهيئة ؛

(د) تتخذ اللجنة ، بشأن أية مسألة تحال إليها من الهيئة بموجب الفقرة ١ (ب) ، من المادة ٢٢ ، الأجراء الذي تراه مناسبا ؛

المادة ١٨

مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة

١ - تطبق الاطراف في مناطق التجارة الحرة وفي الموانئ الحرة تدابير لمنع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني لا تقل شدة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء اقاليمها .

٢ - تسعى الاطراف الى :

(أ) مراقبة حركة البضائع والأشخاص في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة ، وتحويل ، لهذه الغاية ، السلطات المختصة تفتيش البضائع والسفن الداخلة والخارجة ، بما في ذلك قوارب النزهة وسفن الصيد ، وكذلك الطائرات والمركبات ، وعند الاقتضاء ، تفتيش أطقم القيادة والمسافرين وامتعتهم ؛

(ب) اقامة نظام والاحتفاظ به لكشف الشحنات التي يشتبه في انها تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية ومواد مدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني والتي تدخل الى مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة أو تخرج منها ؛

(ج) اقامة أجهزة مراقبة والاحتفاظ بها في مناطق المرافئ وارصفتها وفي المطارات ونقاط التفتيش الواقعة على الحدود في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة .

المادة ١٩

استخدام البريد

١ - تتخذ الاطراف ، طبقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي ، وبما يتفق مع المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية لكل منها ، تدابير لمنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع ، وتعاون فيما بينها تحقيقاً لتلك الغاية .

٢ - تشمل التدابير المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، على وجه الخصوص ما يلي :

(أ) اتخاذ اجراءات منسقة لتوقي ومنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع ؛

(ب) الاخذ بتقنيات للتحري والمراقبة ومتابعة استخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، بغية كشف ما يرمل بالبريد من شحنات غير

(أ) اعتلاء السفينة ؛

(ب) وتفتيش السفينة ؛

(ج) وفي حالة العثور على أدلة تثبت التورط في الاتجار غير المشروع ، اتخاذ ما يلزم من إجراءات ازاء السفينة والاشخاص والبضائع التي تحملها السفينة .

٥ - حيثما تتخذ اجراءات عملا بهذه المادة ، يضع الطرفان المعنيان موضع الاعتبار الواجب ، الحاجة الي عدم تهديد سلامة الحياة في البحار ، وامن السفينة والبضائع ، وعدم الإضرار بالمصالح التجارية والقانونية للدولة التي ترفع السفينة علمها او لاية دولة معنية اخرى .

٦ - يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تعتمد ، بما يتفق والتزامها الوارد في الفقرة ١ من هذه المادة ، الي اخضاع الإذن الذي تصدره لشروط يتفق عليها ، بينها وبين الطرف الطالبة ، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمسؤولية .

٧ - للأغراض المتوخاة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة ، يستجيب كل طرف دون انبطاء للطلب الذي يرد من طرف آخر للاستفسار عما إذا كانت السفينة التي ترفع علمه مخولة بذلك ، ولطلبات الاستئذان المقدمة عملا بالفقرة ٣ . ويميّن كل طرف ، عندما يصبح طرفا في هذه الاتفاقية ، سلطة أو عند الضرورة ، سلطات ، لتلقي هذه الطلبات والرد عليها . ويجب ابلاغ سائر الاطراف ، عن طريق الامين العام ، بهذا التعيين ، في غضون شهر واحد من التعيين .

٨ - على الطرف الذي يقوم بأي عمل وفقا لهذه المادة أن يبلّغ دون ابطاء الدولة التي ترفع السفينة المعنية علمها بنتائج ذلك العمل .

٩ - تنظر الاطراف في عقد اتفاقات أو ترتيبات شنائية أو اقليمية لتنفيذ احكام هذه المادة أو تعزيز فعاليتها .

١٠ - لا يجوز أن تقوم بأي عمل طبقا للفقرة ٤ من هذه المادة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات اخرى تحمل علامات واضحة ويسهل تبيين اداؤها لمهام رسمية ولها الصلاحية للقيام بذلك العمل .

١١ - يولى الاعتبار الواجب في أي عمل يجري وفقا لهذه المادة لضرورة عدم التدخل في حقوق الدول الساحلية والتزاماتها وممارستها لاختصاصها القضائي وفقا للقانون الدولي للبحار وعدم المساس بتلك الحقوق والالتزامات والممارسة .

المادة ١٦

المستندات التجارية ووسم الصادرات

١ - يستلزم كل طرف أن تكون الصادرات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية موثقة مستندياً حسب الأصول . وبالإضافة الى مستلزمات التوثيق بمقتضى المادة ٢١ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ومن اتفاقية سنة ١٩٦١ بميفتها المعدلة ، والمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، يجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، أسماء المخدرات والمؤثرات العقلية التي يجري تصديرها حسب ما هو مبين في جداول اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٦١ بميفتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ ، وأن تتضمن الكمية المعدلة واسم وعنوان كل من المصدّر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما .

٢ - يستلزم كل طرف أن لا تكون شحنات المخدرات والمؤثرات العقلية الجارية تصديرها موسومة بصورة خاطئة .

المادة ١٧

الاتجار غير المشروع عن طريق البحر

١ - تتعاون الاطراف الى اقصى حد ممكن ، وبما يتفق مع القانون الدولي للبحار ، على منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر .

٢ - يجوز للطرف الذي تكون لديه أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي ترفع علمه أو لا ترفع علماً ولا تحمل علامات تسجيل ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يطلب مساعدة أطراف أخرى على منع استخدامها لهذا الغرض . ويجب على الاطراف التي يطلب اليها ذلك أن تقدم المساعدة المطلوبة منها في حدود الامكانيات المتاحة لديها .

٣ - يجوز للطرف الذي تكون لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن إحدى السفن التي تمارس حربية الملاحه وفقاً للقانون الدولي ، وترفع علم طرف آخر أو تحمل علامات تسجيل خاصة به ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يخطر الدولة التي ترفع السفينة علمها بذلك وأن يطلب منها اثباتاً للتسجيل ، ويطلب منها عند اثباته إدانة باتخاذ التدابير الملائمة إزاء هذه السفينة .

٤ - يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تاذن للدولة الطالبة ، وفقاً للفقرة ٣ أو لمعاهدات نافذة بينهما أو لأي اتفاق أو ترتيب تتوصل إليه تلك الاطراف على أي نحو آخر ، بالقيام ، في جملة أمور ، بما يلي :

ضبطت أو صودرت ، أو التصرف المشروع فيها ، ومن أجل أن تكون الكميات اللازمة المشهود حسب الأصول بانها من هذه المواد مقبولة كدليل .

المادة ١٥

الناقلون التجاريون

١ - تتخذ الاطراف التدابير المناسبة التي تكفل عدم استخدام وسائل النقل ، التي يشغلها الناقلون التجاريون ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ مسن المادة ٣ ؛ ويجوز أن تشمل هذه التدابير عقد ترتيبات خاصة مع الناقلين التجاريين .

٢ - يلزم كل طرف الناقلين التجاريين أن يتخذوا احتياطات معقولة لمنع استخدام ما لهم من وسائل للنقل في ارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . ويجوز أن تشمل هذه الاحتياطات ما يلي :

(١) إذا كان محل العمل الرئيسي لناقل تجاري يقع في اقليم الطرف :

‘١‘ تدريب العاملين على التعرف على الشحنات المشبوهة أو الأشخاص المشبوهين ؛

‘٢‘ تنمية روح النزاهة عند العاملين ؛

(ب) إذا كان ناقل تجاري يقوم بعملياته في اقليم الطرف :

‘١‘ تقديم كشوف البضائع مسبقاً ، كلما أمكن ذلك ؛

‘٢‘ ختم الحاويات باختام يتعذر تزويرها ويمكن التحقق من كل منها على حدة ؛

‘٣‘ إبلاغ السلطات المختصة في أقرب فرصة ممكنة عن جميع الظروف المشبوهة التي قد يكون لها صلة بارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة ١ مسن المادة ٣ .

٣ - يسعى كل طرف الى ضمان تعاون الناقلين التجاريين والسلطات المختصة في نقاط الدخول والخروج وغيرها من مناطق المراقبة الجمركية ، بغية منع الوصول غير المأذون الى وسائل النقل والبضائع ، وقصد تنفيذ التدابير الامنية الملائمة .

المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية بمقتضى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ،
واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ .

٢ - يتخذ كل طرف ما يراه ملائماً من التدابير لمنع الزراعة غير المشروعة
للنباتات المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ، مثل خشخاش الأفيون وهجيرات
الكوكا ونبات القنب ، ولاستئصال ما هو مزروع منها بصورة غير مشروعة في إقليمه .
ويجب أن تراعى في التدابير المتخذة حقوق الإنسان الأساسية ، وأن تولى المراعاة
الواجبة للاستخدامات التقليدية المشروعة ، حيثما يكون هناك دليل تاريخي على هذا
الاستخدام ، وكذلك لحماية البيئة .

٣ - (أ) يجوز للأطراف أن تتعاون على زيادة فعالية جهود القضاء على الزراعة
والمزروعات غير المشروعة . ويجوز أن يشمل هذا التعاون ، في جملة أمور ، تقديم
الدعم ، عند الاقتضاء ، لتنمية ريفية متكاملة تؤدي الى توفير بدائل مجدية
اقتصاديا للزراعة غير المشروعة . وتراعى عوامل مثل امكانية الوصول الى الاسواق ،
وتوافر الموارد ، والظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة ، قبل تنفيذ برامج
التنمية الريفية المذكورة . ويجوز للأطراف أن تتفق على أي تدابير مناسبة أخرى
للتعاون .

(ب) تيسر الأطراف أيضا تبادل المعلومات العلمية والتقنية واجراء البحوث
التي تعنى بالقضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة .

(ج) تسعى الأطراف ، متى كان لها حدود مشتركة ، الى التعاون في برامج
الاستئصال في مناطقها الواقعة على امتداد تلك الحدود .

٤ - تتخذ الأطراف ، بغية التخفيف من المعاناة البشرية والقضاء على الحوافز
المالية للاتجار غير المشروع ، ما تراه ملائماً من التدابير للقضاء على الطلب غير
المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه . ويجوز أن تستند هذه
التدابير ، في جملة أمور ، الى توصيات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة
التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، وغيرها من المنظمات الدولية
المختصة ، والى توصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات التي اعتمده المؤتمر
الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام
١٩٨٧ ، بقدر ما يدخل في اختصاص الوكالات الحكومية وغير الحكومية والجهود الخاصة
المبذولة في مجالات الوقاية والعلاج واعادة التأهيل . ويجوز للأطراف أن تعقد
اتفاقات أو ترتيبات شائبة أو متعددة الأطراف ترمي الى القضاء على الطلب غير
المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه .

٥ - للأطراف أن تتخذ أيضا التدابير اللازمة من أجل التكيير بإبادة المخدرات
والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني التي تكون قد

١١ - إذا قدم طرف الى طرف آخر معلومات وفقا للغقرتين ٩ و ١٠ من هذه المادة ، جاز للطرف الذي يقدم هذه المعلومات أن يطلب من الطرف الذي يحمل عليها أن يحافظ على سرية أية عمليات صناعية أو تجارية أو مهنية أو أية عملية تجارية .

١٢ - يقدم كل طرف الى الهيئة سنويا ، بالشكل والاسلوب اللذين تحددهما وعلى الاستمارات التي توثرها ، المعلومات المتعلقة بما يلي :

(أ) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدول الاول وفي الجدول الثاني ، ومصدر هذه الكميات ، إن كان معلوما ؛

(ب) أية مواد أخرى غير مدرجة في الجدول الاول أو الجدول الثاني يتبين أنها استخدمت في المنع غير المشروع لمخدرات أو مؤثرات عقلية ، ويعتبر الطرف أن لها من الأهمية ما يكفي للفت نظر الهيئة اليها ؛

(ج) طرائق التحويل أو المنع غير المشروع .

١٣ - تقدم الهيئة الى اللجنة تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة ، وتقوم اللجنة دوريا ببحث مدى كفاية وملاءمة الجدول الاول والجدول الثاني .

١٤ - لا تنطبق أحكام هذه المادة على المستحضرات الصيدلانية ولا على المستحضرات الأخرى التي تحتوي على مواد مدرجة في الجدول الاول أو في الجدول الثاني تكون مركبة على نحو يجعل من غير اليسير استخدام هذه المواد أو استخلاصها بوسائل سهلة التطبيق .

المادة ١٣

المواد والمعدات

تتخذ الأطراف ما تراه مناسبا من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات ولتحويل استعمالها الى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بمורה غير مشروعة ، وتعاون لتحقيق هذه الغاية .

المادة ١٤

تدابير للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة وعلى الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

١ - لا يجوز أن تكون أية تدابير تتخذها الأطراف بموجب هذه الاتفاقية أقل تشددا من الأحكام الواجبة التطبيق الرامية الى القضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية ، والى القضاء على الطلب غير

(ج) ابلاغ السلطات والدوائر المختصة لدى الاطراف المعنية ، في اقرب فرصة ممكنة ، اذا كان هناك ما يدعو للاعتقاد بأن استيراد أو تصدير أو عبور احسنى المواد المدرجة في الجدول الاول أو الجدول الثاني موجه نحو الصنع غير المشروع لمخدرات أو مؤثرات عقلية ، ويضمّن بلاغه هذا على وجه الخصوص أية معلومات عن وسائل التسديد وعن أي عناصر جوهرية أخرى أدت الى هذا الاعتقاد ؛

(د) امتلزام وصف الواردات والصادرات وتوثيقها متنديا حسب الامسول . ويجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، وأسماء المواد الجارية استيرادها أو تصديرها ، حسب التسميات الواردة في الجدول الاول أو الجدول الثاني ، والكمية المستوردة أو المصدرة ، واسم وعنوان كل من المصدّر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل اليه إن تيسرت معرفتهما ؛

(هـ) ضمان الاحتفاظ بالمستندات المشار اليها في الفقرة الفرعية (د) من هذه الفقرة لمدة لا تقل عن سنتين ، وامكان اتاحتها للفحص من جانب السلطات المختصة .

١٠ - (١) بالاضافة الى أحكام الفقرة ٩ ، وبناء على طلب يقدم الى الامين العام من الطرف الذي يهبه الامر ، يتعين على كل طرف مستدّر من اقليته مادلا مدرجة فسي الجدول الاول ان يكفل قيام سلطاته المختصة ، قبل التمدير ، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية :

١' اسم وعنوان المصدّر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل اليه إن تيسرت معرفتهما ؛

٢' تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الاول ؛

٣' كمية المادة التي ستصدّر ؛

٤' نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للارسال ؛

٥' أية معلومات أخرى تتفق عليها الاطراف .

(ب) يجوز لأي طرف أن يتخذ تدابير رقابية أشد مما هو منصوص عليه في هذه الفقرة ، اذا رأى أن تلك التدابير مناسبة أو ضرورية .

(ب) يحيل الأمين العام نسخاً من طلب إعادة النظر وما يتصل به من معلومات إلى اللجنة وإلى الهيئة وإلى جميع الأطراف ، ويدعوها إلى تقديم تعليقاتها فسي غضون تسعين يوماً . وتمرض جميع التعليقات المتعلقة على المجلس للنظر فيها .

(ج) يجوز للمجلس أن يؤيد قرار اللجنة أو أن يلغيه . ويبلغ قرار المجلس إلى جميع الدول وإلى الجهات الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح أطرافاً فيها ، وإلى اللجنة ، وإلى الهيئة .

٨ - (١) مع عدم الإخلال بعمومية أحكام الفقرة ١ من هذه المادة وأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ ، تتخذ الأطراف ما تراه مناصباً من تدابير لمراقبة الصنع والتوزيع الجاريين داخل أقاليمها للمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني .

(ب) ولهذا الغرض ، يجوز للأطراف :

١' مراقبة جميع الأشخاص والمؤسسات العاملين في صنع مثل هذه المواد وتوزيعها ؛

٢' مراقبة المنشآت والأماكن التي يجوز أن يتم فيها الصنع أو التوزيع باشتراط الترخيص بمزاوولتهما ؛

٣' اشتراط حصول المرخص لهم على إذن بإجراء العمليات السالفة الذكر ؛

٤' منع تراكم مثل هذه المواد في حوزة الصنّاع والموزعين بكميات تزيد على ما يستتجبه النشاط التجاري العادي والظروف السائدة في السوق .

٩ - يتخذ كل طرف ، فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، التدابير التالية :

(١) انشاء نظام لمراقبة التجارة الدولية بالمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، والاحتفاظ به ، تسهيلاً لكشف الصفقات المشبوهة . وتستخدم نظم المراقبة هذه بالتعاون الوثيق مع المانعين والمحتوردين والممدرين وتجار الجملة والتجزئة ، الذين عليهم أن يحيطوا الحلطات المختمة علماً بالطلبات والصفقات المشبوهة ؛

(ب) العمل على ضبط أي من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني إذا توافرت أدلة كافية على أنها معدة للاستعمال في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤشر عقلي ؛

حينما تتوافر لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات تتوع حذف مادة ما من الجدول الأول أو من الجدول الثاني أو نقل مادة من أحد الجدولين إلى الآخر .

٣ - يحيل الأمين العام هذا الأشعار ، وأية معلومات يعتبرها ذات صلة به ، إلى الأطراف وإلى اللجنة ، وإلى الهيئة حينما يقدم أحد الأطراف هذا الأشعار . وترسل الأطراف إلى الأمين العام تعليقاتها على الأشعار ، وكل المعلومات الإضافية التي يمكن أن تساعد الهيئة على التقييم واللجنة على التوصل إلى قرار في هذا الشأن .

٤ - إذا وجدت الهيئة ، بعد أن تأخذ في الاعتبار مقدار وأهمية وتنوع الاستعمال المشروع للمادة ، وإمكانية وسهولة استعمال مواد بديلة سواء لفرض الاستعمال المشروع أو الصنع غير المشروع لمخدرات أو مؤشرات عقلية :

(١) أن المادة يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤشر عقلي ؛

(ب) أن حجم ونطاق الصنع غير المشروع لمخدر أو لمؤشر عقلي يسبب مشاكل خطيرة في مجال الصحة العامة أو في المجال الاجتماعي مما يبرر اتخاذ إجراء دولي ،

أرسلت إلى اللجنة تقييما للمادة ، يتضمن بيان ما يرجح أن يترتب على إدراجها في أحد الجدولين الأول أو الثاني من أثر في الاستعمال المشروع وفي الصنع غير المشروع ، مع توصيات بما قد تراه مناسبا من تدابير المراقبة في ضوء ذلك التقييم .

٥ - للجنة ، بعد أن تأخذ في اعتبارها التعليقات المقدمة من الأطراف وتعليقات وتوصيات الهيئة ، التي يكون تقييمها حاسما من الناحية العلمية ، وبعد أن تولي أيضا الاعتبار الواجب لأي عوامل أخرى ذات صلة بالموضوع ، أن تقر ، بأغلبية ثلثي أعضائها ، إدراج مادة ما في الجدول الأول أو الجدول الثاني .

٦ - يبلغ الأمين العام أي قرار تتخذه اللجنة عملا بهذه المادة إلى جميع الدول ، وإلى الجهات الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح أطرافاً فيها ، وإلى الهيئة . ويصبح هذا القرار نافذا تمام النفاذ بالنسبة لكل طرف بمجرد انقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ هذا الإبلاغ .

٧ - (١) تعرض القرارات التي تتخذها اللجنة بمقتضى هذه المادة على المجلس لإعادة النظر فيها ، بناء على طلب يقدمه أي من الأطراف في غضون مائة وثمانين يوما من تاريخ الأشعار بالقرار . ويرسل طلب إعادة النظر إلى الأمين العام مشفوعا بجميع المعلومات ذات الصلة التي يستند إليها الطلب .

٢ - يجوز للأطراف أن تتمهد ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية المختصة ، بتقديم المعادة المالية إلى دول العبور بفرض زيادة وتميز المرافق الأساسية اللازمة لفعالية مراقبة ومنع الاتجار غير المشروع .

٣ - يجوز للأطراف أن تعقد اتفاقات أو ترتيبات شائبة أو متعددة الأطراف لتمييز فعالية التعاون الدولي وفقاً لهذه المادة ، ويجوز لها أن تأخذ في الاعتبار الترتيبات المالية المتفق عليها في هذا الشأن .

المادة ١١

التلقيم المراقب

١ - تتخذ الأطراف ، إذا سمحت المبادئ الأساسية لنظمتها القانونية الداخلية ، ما يلزم من تدابير ، في حدود إمكانياتها ، لاتاحة استخدام التلقيم المراقب استخداماً مناسباً على الصعيد الدولي ، استناداً إلى ما تتوصل إليه الأطراف من اتفاقات أو ترتيبات ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ واتخاذ اجراء قانوني ضدهم .

٢ - تتخذ قرارات التلقيم المراقب ، في كل حالة على حدة ، ويجوز أن يراعى فيها ، عند الضرورة ، الاتفاق والتفاهم على الامور المالية المتعلقة بممارسة الأطراف المعنية للاختصاص القضائي .

٣ - يجوز ، بالاتفاق مع الأطراف المعنية ، أن يعترض سبيل الشحنات غير المشروعة المتفق على اخضاعها للتلقيم المراقب ، ثم يسمح لها بمواصلة السير دون المماس بما تحويه من المخدرات أو المؤثرات العقلية ، أو أن تزال أو تستبدل كلياً أو جزئياً .

المادة ١٢

المواد التي يكثر استخدامها في المنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية

١ - تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع تحويل استخدام المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، لفرض المنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، وتعاون فيما بينها لهذه الغاية .

٢ - إذا توافرت لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات قد تقتضي ، في رأي أي منهما ، ادراج مادة ما في الجدول الأول أو الجدول الثاني ، وجب على الطرف المذكور أو على الهيئة اصدار الامين العام بذلك وتزويده بالمعلومات التي تدعم هذا الاصدار . ويطبق الاجراء المبين في الفقرات من ٢ إلى ٧ من هذه المادة ايضاً

- (١) الأساليب المستخدمة في كشف ومنع الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ؛
- (ب) المسالك والتقنيات التي يستخدمها الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وخاصة في دول العبور ، والتدابير المضادة المناسبة ؛
- (ج) مراقبة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ؛
- (د) كشف ومراقبة حركة المتحمات والأموال المستمدة من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وحركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني والوسائط المستخدمة أو المعسدة لاستخدامها في ارتكابها ؛
- (هـ) الطرائق المستخدمة في نقل هذه المتحمات والأموال والوسائط أو في إخفائها أو تمويهها ؛
- (و) جمع الأدلة ؛
- (ز) تقنيات المراقبة في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة ؛
- (ح) التقنيات الحديثة لإنفاذ القوانين .

٣ - تساعد الأطراف بعضها بعضا على تخطيط وتنفيذ برامج الأبحاث والتدريب التي تستهدف المشاركة في الخبرة الفنية في المجالات المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، كما تعقد لهذا الغرض ، عند الاقتضاء ، مؤتمرات وحلقات دراسية اقليمية ودولية لتميز التعاون والحفز على مناقشة المشاكل التي تمثل شاغلا مشتركا ، بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الخاصة بدول العبور .

المادة ١٠

التعاون الدولي وتقديم المساعدة الي دول العبور

١ - تتعاون الأطراف ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الاقليمية المختصة ، لمساعدة ومساندة دول العبور ولا سيما البلدان النامية التي تحتاج الي مثل هذه المساعدة والمساندة ويكون ذلك ، بقدر الامكان ، عن طريق برامج للتعاون التقني ، فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتحريم العقاقير المخدرة وما يشمل بها من أنشطة أخرى .

الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . وتعمل ، بمفظة خاصة ، وذلك بناء على اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف ، على :

(١) انشاء قنوات اتصال فيما بين اجهزتها ودوايرها المختصة ، والاحتفاظ بتلك القنوات لتيسير التبادل المأمون والسريع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، بما في ذلك صلات هذا الاتجار غير المشروع بالانشطة الاجرامية الاخرى ، اذا رأت الاطراف المعنية ان ذلك مناسب ؛

(ب) التعاون فيما بينها على إجراء التحريات بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ وذات الطابع الدولي ، فيما يتصل بما يلي :

١' كشف هوية الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وأماكن تواجدهم وأنشطتهم ؛

٢' حركة المتحملات ؛ أو الأموال المستمدة من ارتكاب هذه الجرائم ؛

٣' حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من هذه الاتفاقية والوسائط المستخدمة أو المقصود استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم ؛

(ج) انشاء فرق مشتركة ، اذا اقتضت الحال واذا لم يتعارض ذلك مع القانون الداخلي ، لتنفيذ أحكام هذه الفقرة ، مع مراعاة الحاجة الى حماية أمن الأشخاص والعمليات . وعلى موظفي كل طرف المشتركين في هذه الفرق ان يلتزموا بتوجيهات السلطات المختصة للطرف الذي ستجرى العملية داخل اقليمه ؛ وفي كل هذه الحالات ، تكفل الاطراف المشاركة الاحترام التام لسيادة الطرف الذي ستجرى العملية داخل اقليمه ؛

(د) القيام ، عند الاقتضاء ، بتوفير كميات من المواد الخاضعة للمراقبة ، لأغراض التحليل أو التحقيق ؛

(هـ) تيسير التنسيق الفعال فيما بين اجهزتها ودوايرها المختصة ، وتشجيع تبادل الموظفين وغيرهم من الخبراء ، بما في ذلك ، تعيين ضباط اتصال .

٢ - يقوم كل طرف ، حسب الضرورة ، باستحداث أو تطوير أو تحسين البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من موظفيه ، بمن فيهم موظفو الجمارك ، المكلفين بمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . وتتناول هذه البرامج ، بمفظة خاصة ، ما يلي :

١٧ - يجوز للطرف متلقي الطلب تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة على أساس أنها تتعارض مع تحقیقات أو ملاحقات أو اجراءات قضائية جارية . وفي هذه الحالة ، يتمين على الطرف متلقي الطلب أن يتشاور مع الطرف الطالب لتقرير ما اذا كان يمكن تقديم المساعدة حسب ما يراه الطرف متلقي الطلب ضروريا من شروط وأوضاع .

١٨ - لا يجوز أن يلاحق قضايا أي شاهد أو خبير أو شخص آخر يوافق على الادلاء بشهادته في دعوى أو على المساعدة في تحقیقات أو ملاحقات أو اجراءات قضائية في اقليم الطرف الطالب ، أو أن يحتجز ذلك الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر أو يعاقب أو يخضع لأي شكل آخر من أشكال تقييد حريته الشخصية في اقليم ذلك الطرف ، بخصوص فعلاً أو امتناع عن فعل أو لصدر احكام بإدانته قبل مغادرته اقليم الطرف متلقي الطلب . وينتهي أمان المرور اذا بقي الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر بمحض اختياره في الاقليم ، بعد أن تكون قد أتاحت له الفرصة للرحيل خلال مدة خمسة عشر يوماً متملة أو أية مدة يتفق عليها الطرفان اعتباراً من التاريخ الذي أبلغ فيه بأن حضوره لم يعد مطلوباً من السلطات القضائية ، أو في حال عودته الى الاقليم بمحض اختياره بعد أن يكون قد غادره .

١٩ - يتحمل الطرف متلقي الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب ، ما لم تتفق الاطراف المعنية على غير ذلك . واذا احتاجت تلبية الطلب أو كانت محتاج السى مصاريف كبيرة أو ذات طبيعة غير عادية ، تشاورت الاطراف المعنية لتحديد الشروط والاوزاع التي سينفذ الطلب بمقتضاها وكذلك الطريقة التي يجب تحمل التكاليف بها .

٢٠ - تنظر الاطراف ، حسب الاقتضاء ، في امكانية عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف تخدم الاعراض المتوخاة في هذه المادة وتضع احكامها موضع التطبيق العملي أو تعزز هذه الاحكام .

المادة ٨

احالة الدعاوى

تنظر الاطراف في امكانية احالة دعاوى الملاحقة الجنائية من طرف الى آخر ، بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، في الحالات التي يرى فيها أن هذه الاحالة لها فائدة في اقامة العدل .

المادة ٩

اشكال أخرى من التعاون والتدريب

١ - تتعاون الاطراف بصورة وثيقة ، بما يتفق مع نظمها القانونية والادارية الداخلية ، بغية تعزيز فعالية اجراءات إنفاذ القوانين اللازمة لمنع ارتكاب

(د) بياناً للمساعدة الملتزمة وتفصيل أي إجراء خاص يود الطرف الطالب أن يتبع ؛

(هـ) تحديد هوية أي شخص معني ومكانه وجنسيته ، عند الامكان ؛

(و) الفرض الذي تطلب من أجله الأدلة أو المعلومات أو الاجراءات .

١١ - يجوز للطرف متلقي الطلب أن يطلب معلومات اضافية عندما يتبين له انها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقاً لقانونه الداخلي ، أو عندما يكون من شأن هذه المعلومات أن تسهل هذا التنفيذ .

١٢ - ينفذ الطلب وفقاً للقانون الداخلي للطرف متلقي الطلب ، كما ينفذ ، بالقدر الذي لا يتعارض مع القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب ، وحيثما أمكن ، وفقاً للاجراءات المحددة في الطلب .

١٣ - لا يجوز للطرف الطالب ، دون موافقة مسبقة من الطرف متلقي الطلب ، أن يحوّل المعلومات أو الأدلة التي زوده بها الطرف متلقي الطلب ، أو أن يستخدمها في تحقيقات أو ملاحظات أو اجراءات قضائية غير تلك التي وردت في الطلب .

١٤ - يجوز للطرف الطالب أن يشترط على الطرف متلقي الطلب أن يحافظ على سرية الطلب ومضمونه ، باستثناء القدر اللازم لتنفيذه . وإذا تعذر على الطرف متلقي الطلب التقيد بشرط السرية فعليه أن يبادر بلا ابطاء الى ابلاغ الطرف الطالب بذلك .

١٥ - يجوز رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة :

(أ) إذا لم يقدم الطلب بما يتفق وأحكام هذه المادة ؛

(ب) إذا رأى الطرف متلقي الطلب أن تنفيذ الطلب يرجح أن يخل بسيادته أو أمنه أو نظامه العام أو مصالحه الأساسية الأخرى ؛

(ج) إذا كان القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب يحظر على سلطاته تنفيذ الاجراء المطلوب بشأن أية جريمة مماثلة ، وذلك متى كانت هذه الجريمة خاضعة لتحقيق أو لملاحقة أو لاجراءات قضائية بموجب اختصاصه القضائي ؛

(د) إذا كانت اجابة الطلب منافية للنظام القانوني للطرف متلقي الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة .

١٦ - يجب ابداء أسباب أي رفض لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة .

٥ - لا يجوز لأي طرف أن يمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب هذه المادة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٦ - لا تخل أحكام هذه المادة بالالتزامات المترتبة على أية معاهدة أخرى ، جنائية أو متعددة الأطراف ، تنظم أو سوف تنظم ، كليا أو جزئيا ، المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .

٧ - تطبق الفقرات من ٨ إلى ١٩ من هذه المادة على الطلبات التي تقدم استنادا إلى هذه المادة ، إذا لم تكن الأطراف المعنية مرتبطة بمعاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة . أما إذا كانت هذه الأطراف مرتبطة بمعاهدة من هذا القبيل ، فتطبق الأحكام المقابلة في تلك المعاهدة ، ما لم تتفق الأطراف على تطبيق الفقرات من ٨ إلى ١٩ من هذه المادة بدلا منها .

٨ - تميّن الأطراف سلطة ، أو عند الضرورة سلطات ، تكون مسؤولة ومخولة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو لاحتالها إلى الجهات المختصة بفرض تنفيذها . ويتعين إبلاغ الأمين العام بالسلطة أو السلطات المميّنة لهذا الغرض . وتحال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ، وأية مراسلات تتعلق بها ، فيما بين السلطات التي عينتها الأطراف ، ولا يخل هذا الشرط بحق أي طرف في أن يشترط توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات إليه عن طريق القنوات الدبلوماسية ، وفي الظروف العاجلة ، حين توافق الأطراف ، عن طريق قنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ، إذا أمكن ذلك .

٩ - تقدم الطلبات كتابة بلغة مقبولة لدى الطرف متلقي الطلب . ويتعين إبلاغ الأمين العام باللغة أو اللغات المقبولة لدى كل طرف . وفي الحالات العاجلة ، وإذا اشغقت الأطراف ، يجوز أن تقدم الطلبات مشافهة ، على أن تؤكد كتابة على الفور .

١٠ - يجب أن يتضمن طلب المساعدة المتبادلة المعلومات التالية :

(أ) تحديد هوية السلطة التي تقدم الطلب ؛

(ب) موضوع وطبيعة التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية التي يتعلق بها الطلب ، واسم واختصاصات السلطة القائمة بهذه التحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية ؛

(ج) ملخصا للوقائع ذات الصلة بالموضوع ، باستثناء الطلبات المقدمة لغرض تبليغ المستندات القضائية ؛

للحرية بسبب جرائم تنطبق عليها هذه المادة الى بلدهم ، لكي يكملوا هناك باقى العقوبة المحكوم عليهم بها .

المادة ٧

المساعدة القانونية المتبادلة

١ - تقدم الاطراف بعضها الى بعض ، بموجب هذه المادة ، أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات وملاحقات واجراءات قضائية تتعلق باية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ .

٢ - يجوز أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم وفقا لهذه المادة لأي من الأغراض التالية :

(أ) أخذ شهادة الأشخاص أو اقراراتهم ؛

(ب) تبليغ الاوراق القضائية ؛

(ج) اجراء التفتيش والضبط ؛

(د) فحص الأشياء وتفقد المواقع ؛

(هـ) الامداد بالمعلومات والادلة ؛

(و) توفير النسخ الاملية أو الصور الممدق عليها من المستندات والسجلات ، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية ؛

(ز) تحديد كنه المتحصلات أو الاموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء ، أو اقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة .

٣ - يجوز للأطراف أن يقدم بعضها الى بعض أي أشكال أخرى من المساعدة القانونية المتبادلة يسمح بها القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب .

٤ - على الاطراف ، اذا طلب منها هذا ، أن تسهل أو تشجع ، الى المدى الذي يتفق مع قوانينها الداخلية وممارساتها الوطنية ، حضور أو تواجد الأشخاص ، بمن فيهم الأشخاص المحتجزون ، الذين يوافقون على المساعدة في التحقيقات أو الاشتراك في الاجراءات القضائية .

٦ - لدى النظر في الطلبات الواردة عملاً بهذه المادة ، يجوز للدولة متلقيه الطلب أن ترفض الاستجابة لمثل هذه الطلبات عند وجود دواعٍ كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الأخرى بأن الاستجابة ستيسر ملاحقة أي شخص أو معاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية ، أو أنها ستلحق ضرراً ، لأي سبب من هذه الأسباب ، بأي شخص يمس الطلب .

٧ - تسمى الأطراف التي تعجيل إجراءات تسليم المجرمين والتي تبسيط متطلباتها بشأن أدلة الأثبات فيها ، فيما يتعلق بأية جريمة تنطبق عليها هذه المادة .

٨ - يجوز للطرف متلقي الطلب ، مع مراعاة أحكام قانونه الداخلي وما يبرمه من معاهدات لتسليم المجرمين ، وبناء على طلب من الطرف الطالب ، أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمه أو أن يتخذ تدابير ملائمة أخرى لضمان حضور ذلك الشخص عند إجراءات التسليم ، وذلك متى اقتنع الطرف بأن الظروف تبرر ذلك وبأنها ظروف عاجلة .

٩ - دون الإخلال بممارسة أي اختصاص قضائي جنائي مقرر وفقاً للقانون الداخلي للطرف ، على الطرف الذي يوجد في إقليمه الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة :

(أ) إذا لم يسلمه بمدد جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بفرض الملاحقة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الطرف الطالب ؛

(ب) إذا لم يسلمه بمدد الجريمة المذكورة وقرر اختصاصه فيما يتعلق بها وفقاً للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بفرض الملاحقة ، ما لم يطلب الطرف الطالب خلاف ذلك تمسكاً باختصاصه القضائي المشروع .

١٠ - إذا رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب ، ينظر الطرف متلقي الطلب ، إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقاً لمقتضيات هذا القانون ، وبناء على طلب من الطرف الطالب ، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب ، أو ما يتبقى من تلك العقوبة .

١١ - تسمى الأطراف التي إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذ تسليم المجرمين أو تعزيز فعاليته .

١٢ - يجوز للأطراف أن تنظر في إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ، خاصة أو عامة ، بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن وبإفكال أخرى من العقوبة السالبة

٣' أو الاموال التي حولت المحتملات أو بدلت اليها ،

٣' أو الاموال التي اختلقت المحتملات بها ، بنفس الكيفية ونفس القدر اللذين تخضع بهما المحتملات .

٧ - لكل طرف أن ينظر في عكس عبء اثبات ما يدعى شرعية مصدره من متحصلات أو أموال أخرى خاضعة للمصادرة ، بقدر ما يتفق هذا الاجراء مع مبادئ قانونه الداخلي ومع طبيعة الاجراءات القضائية وغيرها من الاجراءات .

٨ - لا يجوز تفسير احكام هذه المادة بما يضرّ بحقوق الغير حسن النية .

٩ - ليس في هذه المادة ما يمس مبدأ تحديد وتنفيذ التدابير المشار اليها فيها ، وفقا للقانون الداخلي لكل طرف وبالشروط التي يقرها هذا القانون .

المادة ٦

تسليم المجرمين

١ - تنطبق هذه المادة على الجرائم التي تقرها الاطراف وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ .

٢ - تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين ، في اية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الاطراف . وتتعهد الاطراف بادراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في اية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها .

٣ - اذا تلقى طرف ، يخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة ، طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم ، جاز له ان يعتبر هذه الاتفاقية الاساس القانوني للتسليم فيما يتعلق باية جريمة تنطبق عليها هذه المادة . وعلى الاطراف ، التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية اساسا قانونيا لتسليم المجرمين ، ان تنظر في سنّ هذا التشريع .

٤ - تسلم الاطراف ، التي لا تخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة ، بان الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التسليم فيما بينها .

٥ - يخضع تسليم المجرمين ، بما في ذلك الاسباب التي يجوز ان يستند اليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم ، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق .

(هـ) على كل طرف أن يزود الأمين العام بنموذج كل من قوانينه ولوائحه التي تنفذ هذه الفقرة بموجبها ، وبنموذج أي تعديل لاحق يطرأ على هذه القوانين واللوائح .

(و) إذا ارتأى أحد الأطراف أن يخضع التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة لوجود معاهدة ذات صلة ، اعتبر هذا الطرف هذه الاتفاقية الأساس الضروري والكافي للتعاهد .

(ز) تسعى الأطراف إلى عقد معاهدات أو اتفاقات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز فعالية التعاون الدولي وفقا لهذه المادة .

٥ - (أ) يتصرف كل طرف ، وفقا لقانونه الداخلي وإجراءاته الإدارية ، في المتحصلات أو الأموال التي يصادها عملا بأحكام الفقرة ١ أو الفقرة ٤ من هذه المادة .

(ب) يجوز للطرف ، عند التصرف ببناء على طلب أحد الأطراف الأخرى وفقا لهذه المادة ، أن ينظر بعين الاعتبار الخاص في إبرام اتفاقات بشأن :

١' التبرع بقيمة هذه المتحصلات والأموال ، أو بالمبالغ المستمدة من بيع هذه المتحصلات أو الأموال ، أو بجزء كبير من هذه القيمة أو المبالغ ، للهيئات الدولية الحكومية المتخصصة في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها ؛

٢' إقتمام هذه المتحصلات أو الأموال ، أو المبالغ المستمدة من بيع هذه المتحصلات أو الأموال ، مع أطراف أخرى ، على أساس منظم أو في كسل حالة على حدة ، ووفقا لقوانينها الداخلية أو إجراءاتها الإدارية أو الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي أبرمها لهذا الغرض .

٦ - (أ) إذا حولت المتحصلات أو بدّلت إلى أموال من نوع آخر ، خضعت هذه الأموال الأخرى ، بدلا من المتحصلات ، للتدابير المشار إليها في هذه المادة .

(ب) إذا اختلقت المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة ، كانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة ، في حدود ما يعادل القيمة المقدّرة للمتحصلات المختلطة ، وذلك دون الإخلال بأية سلطات تتعلق بالتحفظ عليها أو التجميد .

(ج) تخضع أيضا للتدابير المشار إليها في هذه المادة ، الإيرادات أو غيرها من المستحققات المستمدة من :

١' المتحصلات ؛

١٤ ' يقدم الطلب الى سلطاته المختصة ليستمد منها امر معادرة ، وينفذ هذا الامر اذا حمل عليه ؛

٢٤ ' أو يقدم الى سلطاته المختصة امر المصادرة الصادر من الطرف الطالب وفقا للفقرة ١ من هذه المادة ، بهدف تنفيذه بالقدر المطلوب وبقدر ما يتعلق بالمتحمات أو الاموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار اليها في الفقرة ١ والواقعة في اقليم الطرف متلقي الطلب .

(ب) اذا قدم طلب عملا بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، يتخذ الطرف متلقي الطلب تدابير لتحديد المتحمات أو الاموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، أو لاقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها ، تهييدا لصدور امر بمصادرتها في النهاية إما لدى الطرف الطالب أو ، إثر طلب مقدم عملا بالفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، لدى الطرف متلقي الطلب .

(ج) كل قرار أو اجراء يتخذه الطرف متلقي الطلب عملا بالفقرتين الفرعيتين (١) و (ب) من هذه الفقرة ، يجب أن يكون موافقا وخاضعا لاحكام قانونه الداخلي وقواعده الاجرائية ، او لاية مهادنة أو اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متمسدد الاطراف يكون ملتزما به تجاه الطرف الطالب .

(د) تطبق احكام الفقرات من ٦ الى ١٩ من المادة ٧ ، مع مراعاة التفسيرات اللازمة ، وإضافة الى المعلومات المبينة في الفقرة ١٠ من المادة ٧ ، يجب أن تتضمن الطلبات التي تقدم عملا بهذه المادة ما يلي :

١٤ ' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (١) '١' من هذه الفقرة : وصفاً للأموال المراد مصادرتها وبياناً بالوقائع التي يحتند اليها الطرف الطالب ، بما يكفي لتمكين الطرف متلقي الطلب من استصدار امر بالمصادرة في اطار قانونه الداخلي ؛

٣٤ ' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (١) '٣' : مورة مقبولة قانونا من امر المصادرة الصادر عن الطرف الطالب ويحتند الطلب اليه ، وبياناً بالوقائع ومعلومات عن النطاق المطلوب تنفيذ الامر في حدوده ؛

٣٤ ' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (ب) : بياناً بالوقائع التي يحتند اليها الطرف الطالب وتحديد الاجراءات المطلوب اتخاذها .

١' أن الجريمة ارتكبت في اقليمه أو على متن سفينة ترفع علمه أو طائفة كانت مجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة ؛

٢' أو أن الجريمة ارتكبتها أحد مواطنيه ؛

(ب) يجوز له أيضا أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقرها وفقا للفقرة ١ من المادة ٢ ، عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمه ولا يسلمه الى طرف آخر .

٣ - لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي اختصاص جنائي مقرر من قبل أي طرف وفقا لقانونه الداخلي .

المادة ٥

المصادرة

١ - يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي :

(١) المتحصلات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة ؛

(ب) المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات أو غيرها من الوسائط المستخدمة ، أو التي يقصد استخدامها ، بأية كيفية ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ .

٢ - يتخذ كل طرف أيضا ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومن اقتفاء أثرها ، وتجميدها أو التحفظ عليها ، بقصد مصادرتها في النهاية .

٣ - بغية تنفيذ التدابير المشار إليها في هذه المادة ، يخول كل طرف محاكمه أو غيرها من سلطاته المختصة أن تأمر بتقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بالتحفظ عليها . وليس لطرف ما أن يرفض العمل بموجب أحكام هذه الفقرة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٤ - (١) إذا قدم طلب عملا بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، قام الطرف الذي تقع في اقليمه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، بما يلي :

١١ - ليس في هذه المادة ما يخل بمبدأ الاحتكام فقط الى القانون الداخلي للطرف في وصف الجرائم التي تنص عليها المادة وحجج الدفاع والدفع القانونية المتمثلة بها ، وبالمبدأ القائل بان ملاحقة ومعاينة مرتكبي هذه الجرائم تتم وفقا للقانون المذكور .

المادة ٤

الاختصاص القضائي

١ - كل طرف :

(١) يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما :

‘١‘ ترتكب الجريمة في اقليمه ؛

‘٢‘ ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه او طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة ؛

(ب) يجوز له ان يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما :

‘١‘ يرتكب الجريمة احد مواطنيه او شخص يقع محل اقامته الممتاد في اقليمه ؛

‘٢‘ ترتكب الجريمة على متن سفينة تلقى الطرف اذنا باتخاذ الاجراءات الملائمة بشأنها عملا باحكام المادة ١٧ ، شريطة ان لا يمارس هذا الاختصاص القضائي إلا على اساس الاتفاقات او الترتيبات المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٩ من تلك المادة ؛

‘٣‘ تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) ‘٤‘ من الفقرة ١ من المادة ٣ ، وترتكب خارج اقليمه بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ داخل اقليمه .

٢ - كل طرف :

(١) يتخذ ايضا ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا داخل اقليمه ولا يسلمه الى طرف آخر على اساس :

- (د) استخدام الجاني للمنفذ أو الأسلحة ؛
- (هـ) شغل الجاني لوظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة ؛
- (و) التفريير بالقصر أو استغلالهم ؛
- (ز) ارتكاب الجريمة في مؤسسة اصلاحية أو في مؤسسة تعليمية أو في مرافق من مرافق الخدمة الاجتماعية أو في جوارها المباشر أو في أماكن أخرى يرتادها تلامذة المدارس والطلبة لممارسة أنشطة تعليمية ورياضية واجتماعية ؛
- (ح) صدور احكام سابقة بالادانة ، اجنبية او محلية ، وبوجه خاص في جرائم مماثلة ، وذلك بالقدر الذي يسمح به القانون الداخلي للطرف .
- ٦ - تسعى الاطراف الى ضمان ممارسة أية ملططات قانونية تقديرية ، بموجب قوانينها الداخلية ، فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية لتدابير انفاذ القوانين التي تتخذ فيما يتصل بهذه الجرائم ، ومع المراعاة الواجبة لضرورة الردع عن ارتكاب هذه الجرائم .
- ٧ - تعمل الاطراف على ان تضع محاكمها او ملططاتها المختصة الاخرى في اعتبارها الطبيعة الخطيرة للجرائم المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة والظروف المذكورة في الفقرة ٥ من هذه المادة ، لدى النظر في احتمال الافراج المبكر او الامساج المشروط عن الأشخاص المحكوم عليهم لارتكاب تلك الجرائم .
- ٨ - يحدد كل طرف ، عند الاقتضاء ، بموجب قانونه الداخلي ، مدة تقادم طويلة تبدأ قبل فواتها اجراءات الدعوى بشأن أية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومدة أطول عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة قد فرّ من وجه العدالة .
- ٩ - يتخذ كل طرف التدابير المناسبة التي تتفق ونظامه القانوني ، لضمان حضور المتهم او المحكوم عليه بالادانة لارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، والموجود داخل اقليمه ، للاجراءات الجنائية اللازمة .
- ١٠ - لاغراض التعاون بين الاطراف في اطار هذه الاتفاقية ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، التعاون في اطار المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٩ ، لا تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جرائم مالية أو جرائم سياسية أو جرائم ذات دوافع سياسية ، وذلك مع عدم الاخل بالضوابط الدستورية وبالقوانين الداخلية الاساسية للاطراف .

٢ - يتخذ كل طرف ، مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني ، ما يلزم من تدابير ، في إطار قانونه الداخلي ، لتجريم حيازة أو شراء أو زراعة مخدرات أو مؤشرات عقلية للاستهلاك الشخصي ، في حال ارتكاب هذه الأفعال عمدا خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٣ - يجوز الاستدلال من الظروف الواقعية الموضوعية على العلم أو النية أو القصد المطلوب ، ليكون ركناً لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٤ - (١) على كل طرف أن يخضع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة لجزاءات تراعى فيها جسامه هذه الجرائم ، كالمجن أو غيره من العقوبات المالية للحرية ، والغرامة المالية والمصادرة ؛

(ب) يجوز للأطراف أن تنص على إخضاع مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، إلى جانب العقوبة ، لتدابير كالعلاج أو التوعيه أو الرعاية اللاحقة أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع ؛

(ج) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين الفرعيتين المابقتين ، يجوز للأطراف ، في الحالات القليلة الأهمية ، إذا رأت ملاءمة ذلك ، أن تقرر ، بدلا من

العقوبة ، تدابير مثل التوعيه أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع ، وكذلك ، وعندما يكون المجرم من متعاطي العقاقير المخدرة ، العلاج والرعاية اللاحقة ؛

(د) يجوز للأطراف أن تتخذ تدابير بديلة أو مكّلة للجزاء على جريمة منصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، بهدف علاج المجرمين أو تعليمهم أو توفير الرعاية اللاحقة لهم أو إعادة تأهيلهم أو إعادة إدماجهم في المجتمع .

٥ - تعمل الأطراف على أن تمكن محاكمها وسلطاتها المختصة الأخرى من مراعاة الظروف الواقعية التي تجعل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة أمرا بالغ الخطورة ، مثل :

(١) التورط في جريمة ترتكبها عصابة إجرامية منظمة ينتمي إليها المجرم ؛

(ب) تورط الجاني في أنشطة إجرامية منظمة دولية أخرى ؛

(ج) تورط الجاني في أنشطة أخرى مخالفة للقانون ، يسهلها ارتكاب

الجريمة ؛

أو من أجل زراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع ؛

‘٥’ تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود ‘أ’ أو ‘ب’ أو ‘ج’ أو ‘د’ أعلاه ؛

‘١’ (ب) تحويل الاموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للاموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العقاب القانونية لأفعاله ؛

‘٢’ إخفاء أو تمويه حقيقة الاموال ، أو ممتلكاتها ، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها ، أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ؛

(ج) مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني :

‘١’ اكتساب أو حيازة أو استخدام الاموال مع العلم ، وقت تملكها ، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ؛

‘٢’ حيازة معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، مع العلم بأنها تستخدم أو ستستخدم في زراعة مخدرات أو مؤثرات عقلية أو لإنتاجها أو لمنعها بصورة غير مشروعة ؛

‘٣’ تحريض الغير أو حثهم علانية ، بأية وسيلة ، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو على استعمال مخدرات أو مؤثرات عقلية بصورة غير مشروعة ؛

‘٤’ الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة ، أو التواطؤ على ذلك ، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريض عليها أو تسهيلها أو إبداء المشورة بمدد ارتكابها .

المادة ٢

نطاق الاتفاقية

١ - تهدف هذه الاتفاقية الى النهوض بالتعاون فيما بين الاطراف حتى تتمكن من التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بُعد دولي . وعلى الاطراف أن تتخذ ، عند الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية ، التدابير الضرورية ، بما في ذلك التدابير التشريعية والادارية ، وفقا للاحكام الاساسية لنظمها التشريعية الداخلية .

٢ - على الاطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بشكل يتماشى مع مبدأي المساواة في السيادة والعلامة الاقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٣ - لا يجوز لأي طرف أن يقوم ، في اقليم طرف آخر ، بممارسة وأداء المهام التي يقتصر الاختصاص بها على سلطات ذلك الطرف الاخر بموجب قانونه الداخلي .

المادة ٣

الجرائم والجزاءات

١ - يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الافعال التالية في اطار قانونه الداخلي ، في حال ارتكابها عمدا :

'١' (١) انتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية ، أو منعها ، أو استخراجها ، أو تحضيرها ، أو عرضها ، أو عرضها للبيع ، أو توزيعها ، أو بيعها ، أو تسليمها بأي وجه كان ، أو السمرة فيها ، أو ارسالها ، أو ارسالها بطريق العبور ، أو نقلها ، أو استيرادها ، أو تصديرها خلافا لاحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ ؛

'٣' زراعة خشخاش الافيون أو هجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض انتاج المخدرات خلافا لاحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ؛

'٣' حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤثرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الانشطة المذكورة في البند '١' اعلاه ؛

'٤' صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني ، مع العلم بانها تستخدم في

- (ي) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٧١" اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ؛
- (ك) يقصد بتعبير "المجلس" مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ؛
- (ل) يقصد بتعبير "التجميد" أو "التحفظ" الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد أو الحجز عليها بصورة مؤقتة على أساس أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة ؛
- (م) يقصد بتعبير "الاتجار غير المشروع" الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣ من هذه الاتفاقية ؛
- (ن) يقصد بتعبير "المخدر" أية مادة ، طبيعية كانت أو اصطناعية ، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛
- (س) يقصد بتعبير "خشخاش الأفيون" أية شجيرة من فصيلة الخشخاش المنوم ؛
- (ع) يقصد بتعبير "المتحولات" أي أموال مستمدة أو حمل عليها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ؛
- (ف) يقصد بتعبير "الأموال" الأموال أيما كان نوعها ، مادية كانت أو غير مادية ، منقولة أو ثابتة ، ملموسة أو غير ملموسة ، والممتلكات القانونية أو المكوكة التي تثبت تملك تلك الأموال أو أي حق متعلق بها ؛
- (ص) يقصد بتعبير "المؤثرات العقلية" أية مادة ، طبيعية كانت أو اصطناعية ، أو أية منتجات طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ؛
- (ق) يقصد بتعبير "الأمين العام" الأمين العام للأمم المتحدة ؛
- (ر) يقصد بتعبيري "الجدول الأول" و "الجدول الثاني" قائمتا المواد اللتان تحلان هذين الرقمين والمرفقتان بهذه الاتفاقية ، بصيغتهما التي تعدل من حين إلى آخر وفقا للمادة ١٢ ؛
- (ث) يقصد بتعبير "دولة العبور" الدولة التي يجري عبر إقليمها نقل المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد الجدول الأول والجدول الثاني غير المشروعة ، والتي ليست مكان منشئها ولا مكان مقصدها النهائي .

المادة ١

تعاريف

تستخدم المصطلحات التالية في كل مواد هذه الاتفاقية ، الا اذا اشير مراوحة الى خلاف ذلك او اقتضى السياق خلاف ذلك :

(١) يقصد بتعبير "الهيئة" الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي انشئت بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(ب) يقصد بتعبير "نبات القنب" اي نبات من جنس القنب ؛

(ج) يقصد بتعبير "هجرة الكوكا" جميع أنواع الشجيرات من جنس إريثروكسيلون ؛

(د) يقصد بتعبير "الناقل التجاري" أي شخص أو هيئة عامة أو خاصة أو هيئة أخرى تعمل في مجال نقل الأشخاص أو البضائع أو المواد البريدية ويتقاضى نظير ذلك مقابلا أو أجرة أو يجني منه منفعة أخرى ؛

(هـ) يقصد بتعبير "اللجنة" لجنة المخدرات التابعة لمجلس الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ؛

(و) يقصد بتعبير "المصادرة" ، الذي يشمل التجريد عند الاقتضاء ، الحرمان الدائم من الاموال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى ؛

(ز) يقصد بتعبير "التلقيم المراقب" أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني المرفقين بهذه الاتفاقية أو المواد التي احلت محلها ، بمواصلة طريقها الى خارج اقليم بلد أو أكثر أو عبره أو الى داخله ، بعلم سلطات المختصة وتحت مراقبتها ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من الاتفاقية ؛

(ح) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٦١" الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(ط) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة" الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

وإذ تظن في اعتبارها ضرورة اتخاذ تدابير رقابية على المواد ، بما في ذلك السلائف والكيميائيات والمذيبات التي تستخدم في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والتي أدت سهولة الحصول عليها إلى ازدياد الصنع السري لهذه العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ،

وتصميمها منها على تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر ،

وإذ تدرك أن القضاء على الاتجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على عاتق كل الدول ، وأن من الضروري ، لهذه الغاية ، اتخاذ إجراءات منسقة في إطار من التعاون الدولي ،

واعترافاً منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ورغبة منها في أن تكون الأجهزة الدولية المعنية بهذه المراقبة داخلية في إطار هذه المنظمة ،

وإذ تتمدّد تأكيد المبادئ التوجيهية للمعاهدات السارية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ونظام المراقبة الذي تجسده ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز واستكمال التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، من أجل مقاومة ما للاتجار غير المشروع من جمامة ومدى ونشأته خطيرة ،

وإذ تدرك أيضاً أهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية لغرض منع الأنشطة الإجرامية الدولية في الاتجار غير المشروع ،

ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية شاملة وفعالة وعملية ، ترمي على وجه التحديد إلى مكافحة الاتجار غير المشروع وتأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل ، وخاصة الجوانب التي لم تتطرق إليها المعاهدات السارية في مضمار مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ،

تتفق بهذا على ما يلي :

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات
والمؤثرات العقلية

التي اعتمدها المؤتمر في جلسته العامة السادسة المعقودة في
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

إن الأطراف في هذه الاتفاقية ،

إذ يحاورها بالغ القلق إزاء جسامه وتزايد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار فيها بمورة غير مشروعة ، مما يشكل تهديدا خطيرا لصحة البشر ورفاههم ويلحق الضرر بالامس الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ،

وإذ يحاورها بالغ القلق إزاء تفلغل الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو مطرد في مختلف فئات المجتمع ، خاصة وأن الأطفال يستغلون في كثير من أرجاء العالم باعتبارهم سوقا غير مشروعة للاستهلاك ولاغراض إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها والاتجار فيها بمورة غير مشروعة مما يشكل خطرا فادحا الى حد يفوق التمرور ،

وإذ تدرك الروابط بين الاتجار غير المشروع وما يتصل به من الأنشطة الاجرامية الأخرى المنظمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وأمنها وسيادتها ،

وإذ تعلم بأن الاتجار غير المشروع هو نشاط اجرامي دولي يستلزم اهتماما عاجلا وأولوية عليا ،

وإذ تدرك أن الاتجار غير المشروع يدر أرباحا وشروات طائلة تمكن المنظمات الاجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وافساد هيكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته ،

وتصميما منها على حرمان الأشخاص المشتغلين بالاتجار غير المشروع مما يجنونه من متحصلات من نشاطهم الاجرامي ، وبذا تقضي على الحافز الرئيسي الذي يدفعهم الى فعلتهم هذه ،

وإذ ترفب في القضاء على أسباب مشكلة اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ، من جذورها ، وضمنها الطلب غير المشروع على هذه العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ثم الأرباح الهائلة المستمدة من الاتجار غير المشروع ،

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

联合国禁止非法贩运麻醉药品和精神药物公约

本公约缔约国,

深切关注麻醉药品和精神药物的非法生产、需求及贩运的巨大规模和上升趋势,构成了对人类健康和幸福的严重威胁,并对社会的经济、文化及政治基础带来了不利影响,

又深切关注麻醉药品和精神药物的非法贩运日益严重地侵蚀着社会的各类群体,特别是在世界许多地区,儿童被当成毒品消费市场,并被利用进行麻醉药品和精神药物的非法生产、分销和买卖,从而造成严重到无法估量的危害,

认识到非法贩运同其他与之有关的、有组织的犯罪活动结合在一起,损害着正当合法的经济,危及各国的稳定、安全和主权,

又认识到非法贩运是一种国际性犯罪活动,必须迫切注意并高度重视对此种活动的取缔,

意识到非法贩运可获得巨额利润和财富,从而使跨国犯罪集团能够渗透、污染和腐蚀各级政府机构、合法的商业和金融企业,以及社会各阶层,

决心剥夺从事非法贩运者从其犯罪活动中得到的收益,从而消除其从事此类贩运活动的主要刺激因素,

希望消除滥用麻醉药品和精神药物问题的根源,包括对此类药品和药物的非法需求以及从非法贩运获得的巨额利润,

认为有必要采取措施,监测某些用于制造麻醉药品和精神药物的物质,包括前体、化学品和溶剂,因为这些物质的方便获取,已导致更为大量地秘密制造此类药品和药物,

决心改进国际合作,以制止海上非法贩运,

认识到根除非法贩运是所有国家的共同责任,为此,有必要在国际合作范围内采取协调行动,

确认联合国在麻醉药品和精神药物管制领域的主管职能,并希望与此类管制有关的国际机关均设于联合国组织的范围之内,

重申麻醉药品和精神药物领域现有各项条约的指导原则及其包含的管制制度,

确认有必要加强和补充《1961年麻醉品单一公约》、经由《修正1961年麻醉品单一公约的1972年议定书》修正的该公约和《1971年精神药物公约》中规定的措施，以便对付非法贩运的规模和程度及其严重后果，

又确认加强并增进国际刑事合作的有效法律手段，对于取缔国际非法贩运的犯罪活动具有重要意义，

愿意缔结一项专门针对非法贩运的全面、有效和可行的国际公约，此公约顾及整个问题的各个方面，尤其是麻醉药品和精神药物领域现有的各项条约未曾设想到的那些方面，

兹协议如下：

第1条

定 义

除另有明文指出或上下文要求另作解释者外，下列各项定义应适用于整个公约：

- (a) “麻管局”系指《1961年麻醉品单一公约》及经《修正1961年麻醉品单一公约的1972年议定书》修正的该公约设立的国际麻醉品管制局；
- (b) “大麻植物”系指大麻属的任何植物；
- (c) “古柯植物”系指红木属的任何一种植物；
- (d) “商业承运人”系指为了报酬、租雇或任何其他利益而从事客运、货运或邮件运送的任何个人或公营、私营或其他实体；
- (e) “麻委会”系指联合国经济及社会理事会的麻醉药品委员会；
- (f) “没收”系指由法院或其他主管当局下令对财产的永久剥夺。
- (g) “控制下交付”系指一种技术，即在一国或多国的主管当局知情或监督下，允许货物中非法或可疑的麻醉药品、精神药物、本公约表一和表二所列物质或它们的替代物质运出、通过或运入其领土，以期查明涉及按本公约第3条第1款确定的犯罪的人；
- (h) “1961年公约”系指《1961年麻醉品单一公约》；

- (i) “经修正的1961年公约”系指经《修正1961年麻醉品单一公约的1972年议定书》修正的《1961年麻醉品单一公约》；
- (j) “1971年公约”系指《1971年精神药物公约》；
- (k) “理事会”系指联合国经济及社会理事会；
- (l) “冻结”或“扣押”系指根据法院或主管当局下达的命令暂时禁止财产的转让、变换、处置或转移，或对财产实行暂时性扣留或控制；
- (m) “非法贩运”系指本公约第3条第1款和第2款所列的犯罪；
- (n) “麻醉药品”系指《1961年麻醉品单一公约》及经《修正1961年麻醉品单一公约的1972年议定书》修正的该公约附表一或附表二所列的任何天然或合成物质；
- (o) “罂粟”系指催眠性罂粟种的植物；
- (p) “收益”系指直接或间接地通过按第3条第1款确定的犯罪而获得或取得的任何财产；
- (q) “财产”系指各种资产，不论其为物质的或非物质的、动产或不动产、有形的或无形的；以及证明对这种资产享有权利或利益的法律文件或文书；
- (r) “精神药物”系指《1971年精神药物公约》附表一、二、三或四所列的任何天然或合成物质或任何天然材料；
- (s) “秘书长”系指联合国秘书长；
- (t) “表一和表二”系指依此编号附于本公约后并按照第12条随时修订的物质清单；
- (u) “过境国”系指既非原产地亦非最终目的地，而非法的麻醉药品、精神药物及表一和表二所列物质经由其领土转移的国家。

第2条

公约的范围

1. 本公约的宗旨是促进缔约国之间的合作，使它们可以更有效地对付国际范围的非法贩运麻醉药品和精神药物的各个方面。 缔约国在履行其按本公约所承担

的义务时，应根据其国内立法制度的基本规定，采取必要的措施，包括立法和行政措施。

2. 缔约国应以符合各国主权平等和领土完整以及不干涉别国内政原则的方式履行其按本公约所承担的义务。

3. 任一缔约国不得在另一缔约国的领土内行使由该另一缔约国国内法律规定完全属于该国当局的管辖权和职能。

第3条

犯罪和制裁

1. 各缔约国应采取可能必要的措施将下列故意行为确定为其国内法中的刑事犯罪：

- (a) (一) 违反《1961年公约》、经修正的《1961年公约》或《1971年公约》的各项规定，生产、制造、提炼、配制、提供、兜售、分销、出售、以任何条件交付、经纪、发送、过境发送、运输、进口或出口任何麻醉药品或精神药物；
- (二) 违反《1961年公约》和经修正的《1961年公约》的各项规定，为生产麻醉药品而种植罂粟、古柯或大麻植物；
- (三) 为了进行上述(一)目所列的任何活动，占有或购买任何麻醉药品或精神药物；
- (四) 明知其用途或目的是非法种植、生产或制造麻醉药品或精神药物而制造、运输或分销设备、材料或表一和表二所列物质；
- (五) 组织、管理或资助上述(一)、(二)、(三)或(四)目所列的任何犯罪；
- (b) (一) 明知财产得自按本款(a)项确定的任何犯罪或参与此种犯罪的行为，为了隐瞒或掩饰该财产的非来源，或为了协助任何涉及此种犯罪的人逃避其行为的法律后果而转换或转让该财产；
- (二) 明知财产得自按本款(a)项确定的犯罪或参与此种犯罪的行为，隐瞒或掩饰该财产的真实性质、来源、所在地、处置、转移、相关的权利或所有权；

- (c) 在不违背其宪法原则及其法律制度基本概念的前提下，
- (一) 在收取财产时明知财产得自按本款(a)项确定的犯罪或参与此种犯罪的行为而获取、占有或使用该财产；
 - (二) 明知其被用于或将用于非法种植、生产或制造麻醉药品或精神药物而占有设备、材料或表一和表二所列物质；
 - (三) 以任何手段公开鼓动或引诱他人去犯按照本条确定的任何罪行或非法使用麻醉药品或精神药物；
 - (四) 参与进行，合伙或共谋进行，进行未遂，以及帮助、教唆、便利和参谋进行按本条确定的任何犯罪。

2. 各缔约国应在不违背其宪法原则和法律制度基本概念的前提下，采取可能必要的措施，在其国内法中将违反《1961年公约》、经修正的《1961年公约》或《1971年公约》的各项规定，故意占有、购买或种植麻醉药品或精神药物以供个人消费的行为，确定为刑事犯罪。

3. 构成本条第1款所列罪行的知情、故意或目的等要素，可根据客观事实情况加以判断。

4. (a) 各缔约国应使按本条第1款确定的犯罪受到充分顾及这些罪行的严重性质的制裁，诸如监禁或以其他形式剥夺自由，罚款和没收。
- (b) 缔约国还可规定除进行定罪或惩罚外，对犯有按本条第1款确定的罪行的罪犯采取治疗、教育、善后护理、康复或回归社会等措施。
- (c) 尽管有以上各项规定，在性质轻微的适当案件中，缔约国可规定作为定罪或惩罚的替代办法，采取诸如教育、康复或回归社会等措施，如罪犯为嗜毒者，还可采取治疗和善后护理等措施。
- (d) 缔约国对于按本条第2款确定的犯罪，可以规定对罪犯采取治疗、教育、善后护理、康复或回归社会的措施，以作为定罪或惩罚的替代办法，或作为定罪或惩罚的补充。

5. 缔约国应确保其法院和拥有管辖权的其他主管当局能够考虑使按照第1款所确定的犯罪构成特别严重犯罪的事实情况，例如：

- (a) 罪犯所属的有组织的犯罪集团涉及该项犯罪；
- (b) 罪犯涉及其他国际上有组织的犯罪活动；
- (c) 罪犯涉及由此项犯罪所便利的其他非法活动；

- (d) 罪犯使用暴力或武器；
- (e) 罪犯担任公职，且其所犯罪行与该公职有关；
- (f) 危害或利用未成年人；
- (g) 犯罪发生在监禁管教场所，或教育机构或社会服务场所，或在紧邻这些场所的地方，或在学童和学生进行教育、体育和社会活动的其他地方；
- (h) 以前在国外或国内曾被判罪，特别是类似的犯罪，但以缔约国国内法所允许的程度为限。

6. 缔约国为起诉犯有按本条确定的罪行的人而行使其国内法规定的法律裁量权时，应努力确保对这些罪行的执法措施取得最大成效，并适当考虑到需要对此种犯罪起到威慑作用。

7. 缔约国应确保其法院或其他主管当局对于已判定犯有本条第1款所列罪行的人，在考虑其将来可能的早释或假释时，顾及这种罪行的严重性质和本条第5款所列的情况。

8. 各缔约国应酌情在其国内法中对于按本条第1款确定的任何犯罪，规定一个长的追诉时效期限，当被指称的罪犯已逃避司法处置时，期限应更长。

9. 各缔约国应采取符合其法律制度的适当措施，确保在其领土内发现的被指控或被判定犯有按本条第1款确定的罪行的人，能在必要的刑事诉讼中出庭。

10. 为了缔约国之间根据本公约进行合作，特别包括根据第5、6、7和9条进行合作，在不影响缔约国的宪法限制和基本的国内法的情况下，凡依照本条确定的犯罪均不得视为经济犯罪或政治犯罪或认为是出于政治动机。

11. 本条规定不得影响其所述犯罪和有关的法律辩护理由只应由缔约国的国内法加以阐明以及此种犯罪应依法予以起诉和惩罚的原则。

第4条

管辖权

1. 各缔约国：

- (a) 在遇到下述情况时，应采取可能必要的措施，对其按第3条第1款确定的犯罪，确立本国的管辖权：

- (一) 犯罪发生在其领土内；
 - (二) 犯罪发生在犯罪时悬挂其国旗的船只或按其法律注册的飞行器上；
- (b) 在遇到下述情况时，可采取可能必要的措施，对其按第3条第1款确定的犯罪，确立本国的管辖权：
- (一) 进行该犯罪的人为本国国民或在其领土内有惯常居所者；
 - (二) 犯罪发生在该缔约国已获授权按第17条规定对之采取适当行动的船舶上，但这种管辖权只应根据该条第4和第9款所述协定或安排行使；
 - (三) 该犯罪属于按第3条第1款(c)项四目确定的罪行之一，并发生在本国领土外，而目的是在其领土内进行按第3条第1款确定的某项犯罪。
2. 各缔约国：
- (a) 当被指控的罪犯在其领土内，并且基于下述理由不把他引渡到另一缔约国时，也应采取可能必要的措施，对其按第3条第1款确定的犯罪，确立本国的管辖权：
 - (一) 犯罪发生在其领土内或发生在犯罪时悬挂其国旗的船只或按其法律注册的飞行器上；或
 - (二) 进行犯罪的人为本国国民；
 - (b) 当被指控的罪犯在其领土内，并且不把他引渡到另一缔约国时，也可采取可能必要的措施，对其按第3条第1款确定的犯罪，确立本国的管辖权。
3. 本公约不排除任一缔约国行使按照其国内法确立的任何刑事管辖权。

第5条

没 收

1. 各缔约国应制定可能必要的措施以便能够没收：
- (a) 从按第3条第1款确定的犯罪中得来的收益或价值相当于此种收益的财产；

(b) 已经或意图以任何方式用于按第3条第1款确定的犯罪的麻醉药品和精神药物、材料和设备或其他工具。

2. 各缔约国还应制定可能必要的措施，使其主管当局得以识别、追查和冻结或扣押本条第1款所述的收益、财产、工具或任何其他物品，以便最终予以没收。

3. 为执行本条所述的措施，各缔约国应授权其法院或其他主管当局下令提供或扣押银行记录、财务记录或商业记录。任一缔约国不得以保守银行秘密为由拒绝按照本款的规定采取行动。

4. (a) 在接到对按第3条第1款确定的某项犯罪拥有管辖权的另一缔约国依本条规定提出的请求后，本条第1款所述收益、财产、工具或任何其他物品在其领土内的缔约国应：

(一) 将该项请求提交其主管当局，以便取得没收令，如此项命令已经发出，则应予以执行；或

(二) 将请求国按本条第1款规定对存在于被请求国领土内的第1款所述收益、财产、工具或任何其他物品发出的没收令提交其主管当局，以便在请求的范围内予以执行。

(b) 在接到对按第3条第1款确定的某项犯罪拥有管辖权的另一缔约国依本条规定提出的请求后，被请求国应采取识别、追查和冻结或扣押本条第1款所述的收益、财产、工具或任何其他物品，以便由请求国，或根据依本款(a)项规定提出的请求，由被请求国下令最终予以没收。

(c) 被请求国按本款(a)项和(b)项规定作出决定或采取行动，均应符合并遵守其国内法的规定及其程序规则或可能约束其与请求国关系的任何双边或多边条约、协定或安排。

(d) 第7条第6至19款的规定可以比照适用。除第7条第10款所列情况外，按本条规定提出的请求书还应包含以下各项：

(一) 如系按(a)项(一)目提出的请求，须附有足够的对拟予没收的财产的说明和请求国所依据的事实陈述，以便被请求国能够根据其国内法取得没收令；

- (二) 如系按(a)项(二)目提出的请求, 须附有该请求所依据的、由请求国发出的、法律上可接受的没收令副本, 事实的陈述, 和关于请求执行该没收令的范围的说明;
 - (三) 如系按(b)项提出的请求, 须附有请求国所依据的事实陈述和对所请求采取的行动的说明。
- (e) 各缔约国应向秘书长提供本国有关实施本款的任何法律和条例的文本以及这些法律和条例此后的任何修改文本。
- (f) 如某一缔约国要求采取本款(a)项和(b)项所述措施必须以存在一项有关的条约作为条件, 则该缔约国应将本公约视为必要而充分的条约依据。
- (g) 缔约国应谋求缔结双边和多边条约、协定或安排, 以增强根据本条进行的国际合作的有效性。
5. (a) 缔约国按照本条第1款或第4款的规定所没收的收益或财产, 应由该缔约国按照其国内法和行政程序加以处理。
- (b) 缔约国按本条规定依另一缔约国的请求采取行动时, 该缔约国可特别考虑就下述事项缔结协定:
- (一) 将这类收益和财产的价值, 或变卖这类收益或财产所得的款项, 或其中相当一部分, 捐给专门从事打击非法贩运及滥用麻醉药品和精神药物的政府间机构;
 - (二) 按照本国法律、行政程序或专门缔结的双边或多边协定, 定期地或逐案地与其他缔约国分享这类收益或财产或由变卖这类收益或财产所得的款项。
6. (a) 如果收益已转化或变换成其他财产, 则应将此种财产视为收益的替代, 对其采取本条所述的措施。
- (b) 如果收益已与得自合法来源的财产相混合, 则在不损害任何扣押权或冻结权的情况下, 应没收此混合财产, 但以不超过所混合的该项收益的估计价值为限。
- (c) 对从下述来源取得的收入或其他利益:
- (一) 收益;
 - (二) 由收益转化或变换成的财产; 或

(三) 已与收益相混合的财产，

也应采取本条所述措施，在方式和程度上如同对待收益一样。

7. 各缔约国可考虑确保关于指称的收益或应予没收的其他财产的合法来源的举证责任可予颠倒，但这种行动应符合其国内法的原则和司法及其他程序的性质。

8. 本条各项规定不得解释为损害善意第三方的权利。

9. 本条任何规定均不得影响其所述措施应依缔约国的国内法并在该法规定的条件下加以确定和实施的原则。

第 6 条

引 渡

1. 本条应适用于缔约国按照第 3 条第 1 款所确定的犯罪。

2. 本条适用的各项犯罪均应视为缔约国之间现行的任何引渡条约应予包括的可引渡的犯罪。各缔约国承诺将此种犯罪作为可予引渡的犯罪列入它们之间将要缔结的每一引渡条约之中。

3. 如某一缔约国要求引渡须以存在有一项条约为条件，在接到与之未订有引渡条约的另一缔约国的引渡请求时，它可将本公约视为就本条适用的任何犯罪进行引渡的法律依据。缔约国若需具体立法才能将本公约当作引渡的法律依据，则应考虑制定可能必要的立法。

4. 不以存在有一项条约为引渡条件的缔约国应承认本条所适用的犯罪为其相互间可予引渡的犯罪。

5. 引渡应遵守被请求国法律或适用的引渡条约所规定的条件，包括被请求国可据以拒绝引渡的理由。

6. 被请求国在考虑根据本条提出的请求时，如果有充分理由使其司法或其他主管当局认为按该请求行事就会便利对任何人因其种族、宗教、国籍或政治观点进行起诉或惩罚，或使受该请求影响的任何人由于上述任一原因而遭受损害，则可拒绝按该请求行事。

7. 对于本条所适用的任何犯罪，缔约国应努力加快引渡程序并简化对有关证据的要求。

8. 被请求国在不违背其国内法及其引渡条约各项规定的前提下，可在认定情况必要且紧迫时，应请求国的请求，将被要求引渡且在其领土上的人予以拘留，或采取其他适当措施，以确保该人在进行引渡程序时在场。

9. 在不影响行使按照其国内法确立的任何刑事管辖权的情况下，在其领土内发现被指控的罪犯的缔约国，

(a) 如果基于第4条第2款(a)项所列理由不引渡犯有按第3条第1款确定的罪行的人，则应将此案提交其主管当局以便起诉，除非与请求国另有协议；

(b) 如果不引渡犯有此种罪行的人并按第4条第2款(b)项规定对此种犯罪确立其管辖权，则应将此案提交其主管当局以便起诉，除非请求国为保留其合法管辖权而另有请求。

10. 为执行一项刑罚而要求的引渡，如果由于所要引渡的人为被请求国的国民而遭到拒绝，被请求国应在其法律允许并且符合该法律的要求的情况下，根据请求国的申请，考虑执行按请求国法律判处的该项刑罚或未满的刑期。

11. 各缔约国应谋求缔结双边和多边协定以执行引渡或加强引渡的有效性。

12. 缔约国可考虑订立双边或多边协定，不论是特别的或一般的协定，将由于犯有本条适用的罪行而被判处监禁或以其他形式剥夺自由的人移交其本国，使他们可在那里服满其刑期。

第7条

相互法律协助

1. 缔约国应遵照本条规定，在对于按第3条第1款所确定的刑事犯罪进行的调查、起诉和司法程序中相互提供最广泛的法律协助。

2. 按照本条规定，可为下列任何目的提出相互法律协助的请求：

- (a) 获取证据或个人证词；
- (b) 送达司法文件；
- (c) 执行搜查及扣押；
- (d) 检查物品和现场；

- (e) 提供情报和证物；
 - (f) 提供有关文件及记录的原件或经证明的副本，其中包括银行、财务、公司或营业记录；
 - (g) 识别或追查收益、财产、工具或其他物品，以作为证据。
3. 缔约国可相互提供被请求国国内法所允许的任何其他形式的相互法律协助。
4. 缔约国应根据请求，在符合其国内法律和实践的范围内，便利或鼓励那些同意协助调查或参与诉讼的人员，包括在押人员，出庭或在场。
5. 缔约国不得以保守银行秘密为由拒绝提供本条规定的相互法律协助。
6. 本条各项规定不得影响依任何其他全部或局部规范或将规范相互刑事法律协助问题的双边或多边条约所承担的义务。
7. 本条第8至19款应适用于有关缔约国不受一项相互法律协助条约约束时根据本条规定提出的请求。如果上述缔约国受此类条约约束，则该条约相应条款应予适用，除非缔约国同意适用本条第8至19款以取代之。
8. 缔约国应指定一个当局或在必要时指定若干当局，使之负责和有权执行关于相互法律协助的请求或将该请求转交主管当局加以执行。应为此目的指定的当局通知秘书长。相互法律协助请求的传递以及与此有关的任何联系均应通过缔约国指定的当局进行；这一要求不得损害缔约国要求通过外交渠道以及在紧急和可能的情况下，经有关缔约国同意，通过国际刑警组织渠道传递这种请求和进行这种联系的权利。
9. 请求应以被请求国能接受的语文书面提出。各缔约国所能接受的语文应通知秘书长。在紧急情况下，如有关缔约国同意，这种请求可以口头方式提出，但应尽快加以书面确认。
10. 相互法律协助的请求书应载有：
- (a) 提出请求的当局的身份；
 - (b) 请求所涉的调查、起诉或诉讼的事由和性质，以及进行此项调查、起诉或诉讼的当局的名称和职能；
 - (c) 有关事实的概述，但为送达司法文件提出的请求除外；
 - (d) 对请求协助的事项和请求国希望遵循的特殊程序细节的说明；
 - (e) 可能时，任何有关人员的身份、所在地和国籍；
 - (f) 索取证据、情报或要求采取行动的目的。

11. 被请求国可要求提供补充情报, 如果这种情报系按照其国内法执行该请求所必需或有助于执行该请求。

12. 请求应根据被请求国的国内法予以执行。在不违反被请求国国内法的情况下, 如有可能, 还应遵循请求书中列明的程序。

13. 请求国如事先未经被请求国同意, 不得将被请求国提供的情报或证据转交或用于请求书所述以外的调查、起诉或诉讼。

14. 请求国可要求被请求国, 除非为执行请求所必需, 应对请求一事及其内容保密。如果被请求国不能遵守这一保密要求, 它应立即通知请求国。

15. 在下列情况下可拒绝提供相互法律协助:

- (a) 请求未按本条规定提出;
- (b) 被请求国认为执行请求可能损害其主权、安全、公共秩序或其他基本利益;
- (c) 若被请求国当局依其管辖权对任何类似犯罪进行调查、起诉或诉讼时, 其国内法禁止执行对此类犯罪采取被请求的行动;
- (d) 同意此项请求将违反被请求国关于相互法律协助的法律制度。

16. 拒绝相互协助时, 应说明理由。

17. 相互法律协助可因与正在进行的调查、起诉或诉讼发生冲突而暂缓进行。在此情况下, 被请求国应与请求国磋商, 以决定是否可按被请求国认为必要的条件提供协助。

18. 同意到请求国就一项诉讼作证或对一项调查、起诉或司法程序提供协助的证人、专家或其他人员, 不应由于其离开被请求国领土之前的行为、不行为或定罪而在请求国领土内受到起诉、拘禁、惩罚或对其人身自由施加任何其他限制。如该证人或专家或个人已得到正式通知, 司法当局不再需要其到场, 自通知之日起连续十五天或在缔约国所议定的任何期限内有机会离开, 但仍自愿留在该国境内, 或在离境后又出于自己的意愿返回, 则此项安全保障即予停止。

19. 执行请求的一般费用应由被请求国承担, 除非有关缔约国另有协议。如执行该请求需支付巨额或特殊性质的费用, 有关缔约国应相互协商, 以确定执行该请求的条件以及承担费用的办法。

20. 缔约国应视需要考虑缔结旨在实现本条目的、具体实施或加强本条规定的双边或多边协定或安排的可能性。

第8条

移交诉讼

缔约国应考虑对于按第3条第1款确定的犯罪的刑事起诉相互移交诉讼的可能性，如果此种移交被认为有利于适当的司法处置。

第9条

其他形式的合作和培训

1. 缔约国应在符合其各自国内法律和行政制度的情况下，相互密切合作，以期增强为制止按第3条第1款确定的犯罪而采取的执法行动的有效性。缔约国特别应根据双边或多边的协定或安排：

- (a) 建立并保持其主管机构和部门之间的联系渠道，以利于安全而迅速地交换关于按第3条第1款确定的犯罪的各个方面的情报，如有关缔约国认为适当，包括与其他犯罪活动的联系的情报；
- (b) 相互合作，对于按第3条第1款确定的带有国际性质的犯罪，进行有关下述方面的调查：
 - (一) 嫌疑涉及按第3条第1款确定的犯罪的人的身份、行踪和活动；
 - (二) 得自此种犯罪的收益或财产的转移情况；
 - (三) 用于或意图用于进行此类犯罪的麻醉药品、精神药物、本公约表一和表二所列物质以及工具的转移情况；
- (c) 在适当的案件中并不违背其国内法的前提下，建立联合小组执行本款规定，同时应考虑到必须保护人员安全和执法活动的安全。参加联合小组的任何缔约国官员均应按拟在其领土上进行执法活动的缔约国有关当局的授权行事；在所有这些情况下，所涉缔约国应确保充分尊重拟在其领土上进行执法活动的缔约国的主权；
- (d) 酌情提供必要数量的某些物质供分析或调查之用；

(e) 便利其主管机构和部门之间的有效协调，并促进人员和其他专家的交流，适当时包括派驻联络官员。

2. 各缔约国应在必要的范围内提出、制订或改进对其负责制止按第3条第1款确定的犯罪的执法人员和其他人员，包括海关人员的具体培训方案。此种方案应特别包括下述方面：

- (a) 对于按第3条第1款确定的犯罪的侦查和制止方法；
- (b) 嫌疑涉及按第3条第1款确定的犯罪的人使用的路线和技术，特别是在过境国使用的路线和技术，以及适当的对付办法；
- (c) 对麻醉药品、精神药物和表一和表二所列物质进出口情况的监测；
- (d) 对来自按第3条第1款确定的犯罪的收益和财产的转移情况，以及用于或意图用于此种犯罪的麻醉药品、精神药物和表一和表二所列物质和工具的转移情况的侦查和监测；
- (e) 转让、隐瞒或掩饰这类收益、财产和工具的方法；
- (f) 证据的收集；
- (g) 在自由贸易区和自由港的管制技术；
- (h) 现代化执法技术。

3. 缔约国应相互协助计划和实施旨在交流本条第2款所述各领域专门知识的研究与培训方案，为此目的，还应酌情利用区域和国际会议及研讨会，促进合作和促使讨论共同关心的问题，包括过境国的特殊问题和需要。

第10条

国际合作与援助过境国

1. 缔约国应直接或通过主管国际组织或区域组织进行合作，通过关于拦截和其他有关活动的技术合作方案，尽可能协助和支援过境国，特别是需要这种协助和支援的发展中国家。

2. 缔约国可直接或通过主管国际组织或区域组织，承诺向这些过境国提供财政援助，以便充实和加强为有效控制和预防非法贩运所需的基础设施。

3. 缔约国可缔结双边或多边协定或安排，增强依本条规定进行的国际合作的有效性，并可考虑这方面的财务安排。

第 11 条

控制下交付

1. 在其国内法律制度基本原则允许的情况下，缔约国应在可能的范围内采取必要措施，根据相互达成的协定或安排，在国际一级适当使用控制下交付，以便查明涉及按第 3 条第 1 款确定的犯罪的人，并对之采取法律行动。

2. 使用控制下交付的决定应在逐案基础上作出，并可在必要时考虑财务安排和关于由有关缔约国行使管辖权的谅解。

3. 在有关缔约国同意下，可以拦截已同意对之实行控制下交付的非法交运货物，并允许将麻醉药品或精神药物原封不动地继续运送或在将其完全或部分取出或替代后继续运送。

第 12 条

经常用于非法制造麻醉药品或精神药物的物质

1. 缔约国应采取其认为适当的措施，防止表一和表二所列物质被挪用于非法制造麻醉药品或精神药物，并应为此目的相互合作。

2. 如某一缔约国或麻管局根据其掌握的情报认为需要将某一物质列入表一或表二，则该缔约国或麻管局应通知秘书长，同时附上该通知所依据的情报。如某一缔约国或麻管局拥有情报证明应将某一物质从表一或表二中删除，或从一个表转到另一个表，则本条第 2 至第 7 款所述程序亦应适用。

3. 秘书长应将此项通知连同其认为有关的任何情报转送各缔约国和麻委会，如此项通知系由一缔约国发出，则应同时转送麻管局。各缔约国应将其对该通知的意见以及可能有助于麻管局作出评价和有助于麻委会作出决定的所有补充情报送交秘书长。

4. 如果麻管局在考虑了该物质合法使用的范围、重要性和多样性，以及利用其他替代物质供合法用途和非法制造麻醉药品或精神药物之用的可能性与难易程度之后，认为：

- (a) 该物质经常用于非法制造某一麻醉药品或精神药物；
- (b) 非法制造某一麻醉药品或精神药物的数量和范围造成了严重的公众健康问题或社会问题，因而需要采取国际行动，

则麻管局应告知麻委会它对该物质的评价，包括将该物质列入表一或表二后对合法使用及非法制造所可能造成的影响，以及根据这一评价所建议的任何适当监测措施。

5. 麻管局在科学问题上的评价应是决定性的。麻委会在考虑了各缔约国提交的意见以及麻管局提出的意见和建议并适当考虑任何其他有关因素之后，可由其成员的三分之二多数作出决定，将某一物质列入表一或表二。

6. 麻委会按照本条作出的任何决定，应由秘书长通知所有国家和已成为或有资格成为本公约缔约方的其他实体以及麻管局。这一决定自通知之日起一百八十天后即对各缔约国完全生效。

- 7. (a) 对麻委会根据本条作出的决定，在发出关于该决定的通知之日起一百八十天内，如有任一缔约国提出请求，理事会便应对该决定进行审查。要求审查的请求应连同该项请求所根据的全部有关情报一并送交秘书长。
 - (b) 秘书长应将要求审查的请求及有关情报的副本转送麻委会、麻管局及所有缔约国，请其于九十天之内提出意见。所有收到的意见均应提交理事会审议。
 - (c) 理事会可确认或撤销麻委会的决定。有关理事会决定的通知应转送所有国家和已成为或有资格成为本公约缔约方的其他实体、麻委会和麻管局。
8. (a) 只要不影响本条第1款所载规定以及《1961年公约》、经修正的《1961年公约》和《1971年公约》各项规定的普遍性，缔约国应采取其认为适当的措施，监测在其领土内进行的制造和分销表一和表二所列物质的活动。
- (b) 为此目的，缔约国可：
 - (一) 控制所有从事制造和分销此种物质的个人和企业；

- (二) 以执照控制可进行这种制造或分销的单位和场所；
- (三) 要求执照持有者取得从事上述业务的许可；
- (四) 防止制造者和分销者囤积的此种物质超出正常业务和市场基本状况所需的数量。

9. 各缔约国应就表一和表二所列物质采取下列措施：

- (a) 建立并实施监测表一和表二所列物质的国际贸易的制度，以便查明可疑交易。这类监测制度应同制造商、进口商、出口商、批发商和零售商密切合作予以实施，他们应向主管当局报告可疑订货和交易；
- (b) 规定扣押有充分证据证明被用于非法制造某一麻醉药品或精神药物的表一或表二所列的任何物质；
- (c) 如有理由怀疑进出口或过境的表一或表二所列某一物质将被用于非法制造麻醉药品或精神药物，则应尽快通知有关缔约国的主管当局和部门，其中应特别包括关于支付手段和引起怀疑的任何其他主要因素的情报；
- (d) 要求进出口货物应贴上适当标签，并附有必要的单据。在发票、载货清单、海关、运输及其他货运单证等商业文件中应按表一或表二所定的名称写明进口或出口的物质的名称、进口或出口的数量，以及进口商、出口商和所掌握的收货人的姓名和地址；
- (e) 确保本款(d)项所述的单证至少保存两年，并可提供主管当局检查。

10. (a) 除本条第9款的规定之外，根据有利害关系的缔约国向秘书长提出的请求，有表一所列物质将从其领土输出的各缔约国，应确保在输出前由其主管当局向进口国的主管当局提供下列情报：

- (一) 出口商、进口商和所掌握的收货人的姓名和地址；
- (二) 表一所列物质的名称；
- (三) 该物质将要出口的数量；
- (四) 预期的入境口岸和预期的发运日期；
- (五) 缔约国相互议定的任何其他情报。

- (b) 如缔约国认为可取或必要，可制订比本款规定更为严格或严厉的控制措施。

11. 如某一缔约国按本条第9和第10款规定向另一缔约国提供情报, 则提供此情报的缔约国可要求接受该情报的缔约国对任何贸易、业务、商业或专业机密或贸易过程保密。

12. 各缔约国应按麻管局所规定的形式和方法, 并用其所提供的表格, 每年向麻管局提供如下情报:

- (a) 表一和表二所列物质的缉获量, 以及所知悉的来源;
- (b) 任何未列入表一或表二但查明已用于非法制造麻醉药品或精神药物且缔约国认为其严重性足以提请麻管局注意的物质;
- (c) 挪用和非法制造的方法。

13. 麻管局应每年向麻委会报告本条的执行情况, 麻委会应定期审查表一和表二是否充分和适当。

14. 本条规定不适用于药用制剂, 也不适用于含有表一或表二所列物质但其复方混合方式使此种物质不能以方便的手段容易地加以使用或回收的其他制剂。

第13条

材料和设备

缔约国应采取其认为适当的措施, 防止为非法生产或制造麻醉药品和精神药物而买卖和挪用材料和设备, 并应为此目的进行合作。

第14条

根除非法种植含麻醉品成分植物和消除 对麻醉药品与精神药物非法需求的措施

1. 缔约国遵照本公约采取的任何措施, 其严厉程度应不低于《1961年公约》、经修正的《1961年公约》和《1971年公约》中适用于根除非法种植含有麻醉药品或精神药物成分的植物以及消除对麻醉药品和精神药物的非法需求的规定。

2. 各缔约国应采取适当措施防止非法种植并根除在其领土上非法种植的含有麻醉药品或精神药物成分的植物，诸如罂粟、古柯和大麻植物。所采取的措施应尊重基本人权，并应适当考虑到有历史证明的传统性正当用途以及对环境的保护。

3. (a) 缔约国可相互合作，以增强根除活动的有效性。这种合作除其他形式外，可酌情包括支持农村综合发展，以便采用经济上可行的办法取代非法种植。在实施这种农村发展方案前，应考虑诸如进入市场、资源供应和现有的社会经济条件等因素。缔约国可商定任何其他适当的合作措施。

(b) 缔约国还应便利科技情报的交流并进行有关根除活动的研究。

(c) 凡有共同边界的缔约国，应设法相互合作，在各自沿边界地区实施根除方案。

4. 缔约国应采取适当措施，消除或减少对麻醉药品和精神药物的非法需求，以减轻个人痛苦并消除非法贩运的经济刺激因素。除其他外，这些措施可参照联合国、世界卫生组织等联合国专门机构及其他主管国际组织的建议，以及1987年麻醉品滥用和非法贩运问题国际会议通过的《综合性多学科纲要》，该纲要涉及政府和非政府机构及个人在预防、治疗和康复领域应作出的努力。缔约国可达成旨在消除或减少对麻醉药品和精神药物的非法需求的双边或多边协定或安排。

5. 缔约国也可采取必要措施，及早销毁或依法处理已经扣押或没收的麻醉药品、精神药物和表一与表二所列的物质，以及接受经适当证明的必要数量的这类物质作为证据。

第15条

商业承运人

1. 缔约国应采取适当措施以确保商业承运人经营的运输工具不被用于按第3条第1款确定的犯罪；这类措施可包括与商业承运人的特别安排。

2. 各缔约国应要求商业承运人采取合理预防措施，防止其运输工具被用于按第3条第1款确定的犯罪。这类预防措施可包括：

(a) 如果商业承运人的主要营业地设在该缔约国领土内：

(一) 训练人员识别可疑的货运或可疑的人；

- (二) 提高工作人员的品德；
- (b) 如果商业承运人在该缔约国领土内经营业务：
 - (一) 尽可能事先提供载货清单；
 - (二) 在集装箱上使用可逐一查验并可防作弊的封志；
 - (三) 尽早将可能涉及按第3条第1款确定的犯罪的一切可疑情况报告有关当局。

3. 各缔约国应力求确保商业承运人与出入境口岸及其他海关管制区的有关当局合作，防止擅自接触运输工具和货物，并执行适当的安全措施。

第16条

商业单证和出口货物标签

1. 各缔约国应要求合法出口的麻醉药品和精神药物单证齐全。除了遵循《1961年公约》第31条和经修正的《1961年公约》第31条及《1971年公约》第12条关于提供单证的规定外，应在发票、载货清单、海关、运输及其他货运单证等商业文件上按《1961年公约》、经修正的《1961年公约》和《1971年公约》附表所定的名称写明出口的麻醉药品和精神药物的名称、出口数量，以及出口商、进口商和所掌握的收货人的姓名和地址。

2. 各缔约国应要求出口的麻醉药品和精神药物货物所贴标签准确无误。

第17条

海上非法贩运

1. 缔约国应尽可能充分合作，依照国际海洋法制止海上非法贩运。

2. 缔约国如有正当理由怀疑悬挂其国旗或未挂旗或未示注册标志的船只在进行非法贩运，可请求其他缔约国协助，以制止将该船用于此种目的。被请求的缔约国应尽其所能提供此种协助。

3. 缔约国如有正当理由怀疑悬挂另一缔约国国旗或显示该国注册标志的船只虽按照国际法行使航行自由但却在从事非法贩运，可将此事通知船旗国，请其确认注册情况，并可在注册情况获得确认后，请船旗国授权对该船采取适当措施。

4. 按照本条第3款，或按照请求国和船旗国之间有效的条约，或按照其相互达成的任何其他协议或安排，除其他事项外，船旗国还可授权请求国：

- (a) 登船；
- (b) 搜查船只；
- (c) 如查获涉及非法贩运的证据，对该船只、船上人员和货物采取适当行动。

5. 如依本条采取行动，有关缔约国应适当注意不得危害海上生命安全，该船只和货物的安全，也不得损害该船旗国或任何其他有关国家的商业和法律利益。

6. 只要符合本条第1款所规定的义务，船旗国可使其授权服从它与请求国之间相互议定的条件，包括关于责任的条件。

7. 为本条第3和第4款的目的，缔约国应以迅捷的方式答复另一缔约国要求确定悬挂其国旗的船只是否有此权利的请求，并答复根据第3款规定提出的授权请求。各缔约国在成为本公约缔约国时，应指定一个机构，或必要时指定若干机构接受并答复这类请求。这类指定应在指定后一个月内通过秘书长通知其他所有缔约国。

8. 已按照本条采取了任何行动的缔约国，应将行动的结果迅速通知有关船旗国。

9. 缔约国应考虑达成双边和区域协定或安排，以执行本条各项规定或增强其有效性。

10. 根据本条第4款采取的行动只能由军舰或军用飞机、或具有执行公务的明显可识别标记并获得有关授权的船舶或飞机进行。

11. 根据本条采取任何行动均应适当注意有必要不干预或影响沿海国依国际海洋法具有的权利和义务及其管辖权的行使。

第 18 条

自由贸易区和自由港

1. 缔约国应采取措施，制止在自由贸易区和自由港非法贩运麻醉药品、精神药物及表一和表二所列物质的活动，这些措施的严厉程度不应低于在其领土其他部分采取的措施。

2. 缔约国应努力：

- (a) 监测货物及人员在自由贸易区和自由港的流动情况，并应为此目的，授权主管当局搜查货物和进出船只，包括游艇和渔船以及飞机和车辆，适当时还可搜查乘务人员、旅客及其行李；
- (b) 建立并实施一套侦测系统，以侦测进出自由贸易区和自由港的涉嫌含有麻醉药品、精神药物及表一和表二所列物质的货运；
- (c) 在自由贸易区和自由港的港口和码头区以及机场和边境检查站设立并实施监视系统。

第 19 条

邮件的利用

1. 缔约国应按照其依万国邮政联盟各项公约所承担的义务，并按照其本国法律制度的基本原则，采取措施制止利用邮件进行非法贩运，并应为此目的相互合作。

2. 本条第 1 款所述措施应特别包括：

- (a) 采取协调行动以预防和取缔利用邮件进行非法贩运；
- (b) 由经授权的执法人员采用并实施旨在侦测邮件中非法付运的麻醉药品、精神药物及表一和表二所列物质的调查和控制技术；
- (c) 采取立法措施，以便能够使用适当手段获得司法程序所需的证据。

第 20 条

应由缔约国提供的情报

1. 缔约国应通过秘书长向麻委会提供关于在其领土内执行本公约的情报，特别是：
 - (a) 为实施本公约而颁布的法律和法规的文本；
 - (b) 在其管辖范围内发生的非法贩运案件中缔约国认为因其涉及所发现的新趋势、所涉及的数量、获得有关物质的来源或从事非法贩运的人使用的手段而具有重要性的案件的详情。
2. 缔约国应依照麻委会可能要求的方式和日期提供此种情报。

第 21 条

麻委会的职能

麻委员会有权审议关系到本公约目标的所有事项，特别是：

- (a) 麻委会应根据缔约国按第 20 条规定提交的情报，审查本公约的实施情况；
- (b) 麻委会可在审查各缔约国提供的情报的基础上，提出具体提议和一般性建议；
- (c) 麻委会可提请麻管局注意到可能与该局的职能有关的任何事项；
- (d) 麻委会应对麻管局依照第 22 条第 1 款(b)项规定提交其处理的任何事项，采取它认为适当的行动；
- (e) 麻委会可依照第 12 条规定的程序修改表一和表二；
- (f) 麻委会可提请非缔约国注意到它根据本公约通过的决定和建议，以期由它们考虑按照这些决定和建议采取行动。

第 22 条

麻管局的职能

1. 在不影响第 21 条规定的麻委会的职能, 以及不影响《1961 年公约》、经修正的《1961 年公约》和《1971 年公约》规定的麻管局和麻委会的职能的情况下:

- (a) 如根据其提交麻管局、秘书长或麻委会的情报以及对联合国各机构转交的情报的分析, 麻管局有理由认为, 在与其职责有关的问题上, 本公约的宗旨未获实现, 则麻管局可请某一或某些缔约国提供任何有关的情报;
- (b) 对于第 12 条、第 13 条和第 16 条:
 - (一) 在按照本款(a)项采取行动后, 麻管局如认为确有必要, 可吁请有关缔约国酌情采取为执行本公约第 12 条、第 13 条和第 16 条的规定所必要的补救措施;
 - (二) 麻管局在依照下述(三)目采取行动前, 应将其根据上述各项与有关缔约国之间的来往函件作为密件处理;
 - (三) 麻管局若发现有关缔约国未采取根据本项规定吁请其采取之补救措施, 可提请各缔约国、理事会及麻委会注意此事项。若有关缔约国提出要求, 麻管局根据本项发表的任何报告也应载录该缔约国的意见。

2. 如麻管局的某次会议将依照本条规定审议某一问题, 应邀请与该问题直接有关的任何缔约国派代表出席。

3. 凡麻管局依照本条规定所通过的决定系未经一致同意者, 则少数方面的意见应予叙明。

4. 麻管局依照本条作出的决定应以麻管局全体成员三分之二多数同意通过。

5. 麻管局依照本条第 1 款(a)项履行其职能时, 应确保其可能掌握的所有情报的机密性。

6. 麻管局依照本条所负的责任不适用于缔约国之间根据本公约规定所订条约或协定的执行。

7. 本条之规定不应适用于缔约国之间属第 3 2 条规定范围的争端。

第 2 3 条

麻管局的报告

1. 麻管局应编写年度工作报告，报告中应载有对其所掌握资料的分析，并酌情载述缔约国提出的或要求它们作出的解释，连同麻管局希望提出的任何看法和建议。麻管局还可提出其认为必要的其他报告。报告应通过麻委会提交理事会，但麻委会可作出其认为合适的评论。

2. 麻管局的报告应转送各缔约国，并应随后由秘书长予以发表。各缔约国应允许分发此种报告的范围不受限制。

第 2 4 条

执行较本公约规定更为严格的措施

缔约国可采取较本公约规定更为严格或严厉的措施，如果它认为这种措施对防止或制止非法贩运是可取的或必要的。

第 2 5 条

不减损先前的条约权利和义务

本公约各项规定概不减损本公约缔约国依《1961 年公约》、经修正的《1961 年公约》和《1971 年公约》享有的任何权利或承担的任何义务。

第26条

签 字

本公约应于1988年12月20日至1989年2月28日在联合国维也纳办事处，随后直至1989年12月20日在纽约联合国总部向下列各方开放供签字：

- (a) 所有国家；
- (b) 纳米比亚，由联合国纳米比亚理事会代表；
- (c) 在本公约所涉事项中有职权进行谈判、缔结和执行国际协定的区域经济一体化组织。 本公约中凡提到缔约国、国家或国家部门之处，亦适用于这些组织，但以其职权范围为限。

第27条

批准、接受、核准或正式确认

1. 本公约须经各国和由联合国纳米比亚理事会代表的纳米比亚批准、接受或核准并须经第26条(c)项所述的区域经济一体化组织正式确认。 批准书、接受书或核准书和有关正式确认行为的文书应交联合国秘书长保存。

2. 区域经济一体化组织在其正式确认书中应宣布它们对于本公约所涉事项的职权范围。 这些组织还应将其对于本公约所涉事项的职权范围的任何更改通知秘书长。

第28条

加 入

1. 本公约应一直开放供任何国家、由联合国纳米比亚理事会代表的纳米比亚以及第26条(c)项所指的区域经济一体化组织加入。 加入应在加入书交存于联合国秘书长后生效。

2. 各区域经济一体化组织在其加入书中应宣布它们对于本公约所涉事项的职权范围。这些组织还应将其对于本公约所涉事项的职权范围的任何更改通知秘书长。

第 29 条

生效

1. 本公约应自第二十份由国家或由联合国纳米比亚理事会代表的纳米比亚提出的批准书、接受书、核准书或加入书交存于联合国秘书长后第九十天起生效。

2. 对于在第二十份批准书、接受书、核准书或加入书交存后批准、接受、核准或加入公约的每一国家或由纳米比亚理事会代表的纳米比亚，本公约应自其批准书、接受书、核准书或加入书交存之后第九十天起生效。

3. 对于交存正式确认书或加入书的第 26 条(c)项所指每一区域经济一体化组织，本公约应自交存后第九十天起生效，或自本公约依据本条第 1 款生效之日起生效，这两个日期以较后的一个为准。

第 30 条

退约

1. 任一缔约国可随时向秘书长发出书面通知，宣告退出本公约。
2. 此种退约应自秘书长接获通知之日起一年后对该有关缔约国生效。

第 31 条

修正

1. 任何缔约国均可对本公约提出修正案。 此项修正案及修正之理由应由该缔约国送交秘书长转致其他缔约国并询问是否接受所提修正案。 如经分发的提议修正案在分发后十八个月后未为任何缔约国所反对，即应认为修正案已被接受并应

于某一缔约国将其表示同意受该修正案约束的文书交存于秘书长之后九十天即对该缔约国生效。

2. 如所提议的修正案为任何缔约国所反对, 秘书长应与各缔约国进行磋商, 如有多数缔约国要求, 秘书长还应将此事项连同缔约国提出的任何评论提交理事会, 由其决定是否根据联合国宪章第 6 条 2 款 4 款召开一次会议。此次会议产生的任何修正案应载入一项修正议定书内。如同意受该项议定书约束, 应特别向秘书长作此表示。

第 3 2 条

争端的解决

1. 如有两个或两个以上缔约国对本公约之解释或适用发生争执。这些缔约国应彼此协商, 以期通过谈判、调查、调停、和解、仲裁、诉诸区域机构、司法程序或其自行选择的其他和平方式解决争端。

2. 任何此种争端如不能以第 1 款所规定之方式解决者, 则应在发生争端的任何一个缔约国提出要求时提交国际法院裁决。

3. 如某一第 2 6 条(c)项所述的区域经济一体化组织为不能以本条第 1 款所规定方式解决之争端的当事方, 该组织可通过联合国某一会员国请求理事会征求国际法院根据国际法院规约第 6 5 条提出咨询意见, 此项咨询意见应视为裁决意见。

4. 各缔约国在签署或批准、接受或核准本公约或加入本公约时, 或各区域经济一体化组织在签署或交存正式确认或加入的一份文书时, 可声明其并不认为自己受本条第 2 及第 3 款之约束。其他缔约国对于作出了此项声明的任何缔约国, 不应受本条第 2 及第 3 款之约束。

5. 根据本条第 4 款规定作出了声明的任何缔约国, 可随时通知秘书长撤销该项声明。

第 3 3 条

作准文本

本公约之阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本均同样为作准文本。

第 3 4 条

保存人

秘书长应为本公约保存人。

兹由下列经正式授权之代表在本公约下签字，以昭信守。
具原件一份，1988年12月20日订于维也纳。

[For the signatures, see p. 350 of this volume — Pour les signatures, voir p. 350 du présent volume.]

附 件

表 一

麻黄碱
麦角新碱
麦角胺
麦角酸
1-苯基-2-丙酮
伪麻黄碱

包括本表所列物质可能存在的盐类。

表 二

醋酸酐
丙 酮
邻氨基苯甲酸
乙 醚
苯乙酸
哌 啶

包括本表所列物质可能存在的盐类。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ О БОРЬБЕ ПРОТИВ НЕЗАКОННОГО ОБОРОТА НАРКОТИЧЕСКИХ СРЕДСТВ И ПСИХОТРОПНЫХ ВЕЩЕСТВ

Принята Конференцией на ее 6-м пленарном заседании

19 декабря 1988 года

Стороны настоящей Конвенции,

будучи глубоко озабочены масштабами и тенденцией роста незаконного производства, спроса и оборота наркотических средств и психотропных веществ, которые представляют собой серьезную угрозу для здоровья и благополучия людей и оказывают отрицательное воздействие на экономические, культурные и политические основы общества,

будучи также глубоко озабочены все большим распространением незаконного оборота наркотических средств и психотропных веществ среди различных социальных групп и особенно тем, что дети во многих районах мира используются в качестве потребителей незаконных наркотических средств и психотропных веществ и эксплуатируются при их незаконном производстве и обороте, что представляет собой огромную опасность,

признавая взаимосвязь между незаконным оборотом и другими связанными с ним формами организованной преступности, которые подрывают законную экономику и создают угрозу для стабильности, безопасности и суверенитета государств,

признавая также, что незаконный оборот представляет собой международную преступную деятельность, пресечение которой требует неотложного и самого первоочередного внимания,

сознавая, что незаконный оборот обеспечивает большие прибыли и финансовые средства, что позволяет транснациональным преступным организациям проникать в правительственные механизмы, законную торговую и финансовую деятельность и общество на всех его уровнях, разлагать и подрывать их,

будучи преисполнены решимости лишить лиц, занимающихся незаконным оборотом, доходов, получаемых от преступной деятельности и тем самым устранить главный мотив, побуждающий их к этому,

стремясь устранить коренные причины проблемы злоупотребления наркотическими средствами и психотропными веществами, включая незаконный спрос на такие средства и вещества и огромные прибыли, получаемые от незаконного оборота,

считая, что необходимы меры контроля за некоторыми веществами, в том числе прекурсорами, химическими веществами и растворителями, используемыми при незаконном изготовлении наркотических средств и психотропных веществ, легкодоступность которых привела к росту подпольного производства наркотических средств и психотропных веществ,

стремясь улучшить международное сотрудничество с целью пресечения незаконного оборота на море,

признавая, что искоренение незаконного оборота является коллективной обязанностью всех государств и что с этой целью необходима координация усилий в рамках международного сотрудничества,

признавая компетенцию Организации Объединенных Наций в области контроля над наркотическими средствами и психотропными веществами и желая, чтобы международные органы, занимающиеся таким контролем, находились в рамках этой Организации,

вновь подтверждая руководящие принципы существующих договоров, касающихся наркотических средств и психотропных веществ, и предусматриваемую ими систему контроля,

признавая необходимость укрепления и дополнения мер, предусмотренных Единой конвенцией о наркотических средствах 1961 года, этой Конвенцией с поправками, внесенными в нее в соответствии с Протоколом 1972 года о поправках к Единой конвенции о наркотических средствах 1961 года, и Конвенцией о психотропных веществах 1971 года, с целью уменьшения размаха и масштабов незаконного оборота и его серьезных последствий,

признавая также важное значение укрепления и усиления эффективных правовых средств международного сотрудничества в правовой области для

пресечения международной преступной деятельности, каковой является незаконный оборот,

желая заключить всеобъемлющую, эффективную и действенную международную конвенцию, специально направленную на борьбу с незаконным оборотом, в которой учитываются различные аспекты проблемы в целом, и в частности те из них, которые не предусмотрены существующими договорами, касающимися наркотических средств и психотропных веществ,

настоящим согласились о нижеследующем:

Статья 1

ОПРЕДЕЛЕНИЯ

За исключением тех случаев, когда прямо указано иное или по смыслу текста имеется в виду иное, в настоящей Конвенции используются следующие определения:

- (а) "Комитет" означает Международный комитет по контролю над наркотиками, учрежденный на основании Единой конвенции о наркотических средствах 1961 года и этой Конвенции с поправками, внесенными в нее в соответствии с Протоколом 1972 года о поправках к Единой конвенции о наркотических средствах 1961 года;
- (b) "Растение каннабис" означает любое растение рода *Cannabis*;
- (с) "Кокаиновый куст" означает растение любого вида рода *Brythoxyylon*;
- (d) "Коммерческий перевозчик" означает любое лицо или любое общественное, частное или иное предприятие, занимающееся перевозкой лиц, товаров или почты за какое-либо вознаграждение;
- (е) "Комиссия" означает Комиссию по наркотическим средствам Экономического и Социального Совета Организации Объединенных Наций;
- (f) "Конфискация", которая включает в соответствующих случаях изъятие, означает окончательное лишение собственности по постановлению суда или другого компетентного органа;

(g) "Контролируемая поставка" означает метод, при котором допускается вывоз, провоз или ввоз на территорию одной или нескольких стран незаконных или вызывающих подозрение партий наркотических средств, психотропных веществ, веществ, включенных в Таблицу I или Таблицу II, которые содержатся в приложении к настоящей Конвенции, или заменяющих их веществ, с ведома и под надзором их компетентных органов с целью выявления лиц, участвующих в совершении правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3 настоящей Конвенции;

(h) "Конвенция 1961 года" означает Единую конвенцию о наркотических средствах 1961 года;

(i) "Конвенция 1961 года с поправками" означает Единую конвенцию о наркотических средствах 1961 года с поправками, внесенными в нее в соответствии с Протоколом 1972 года о поправках к Единой конвенции о наркотических средствах 1961 года;

(j) "Конвенция 1971 года" означает Конвенцию о психотропных веществах 1971 года;

(k) "Совет" означает Экономический и Социальный Совет Организации Объединенных Наций;

(l) "Замораживание" или "наложение ареста" означает временное запрещение перевода, конверсии, размещения или перемещения собственности или временный арест или взятие под контроль собственности на основании постановления, выносимого судом или компетентным органом;

(m) "Незаконный оборот" означает правонарушения, указанные в пунктах 1 и 2 статьи 3 настоящей Конвенции;

(n) "Наркотическое средство" означает любое из веществ, природных или синтетических, включенных в Списки I и II Конвенции о наркотических средствах 1961 года и этой Конвенции с поправками;

(o) "Опиный мак" означает растение вида *Papaver somniferum* L.;

(p) "Доходы" означают любую собственность, полученную или приобретенную прямо или косвенно в результате совершения правонарушения, признанного таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3;

(q) "Собственность" означает активы любого рода, материальные или нематериальные, движимые или недвижимые, осязаемые или неосязаемые, а также юридические документы или акты, удостоверяющие право на такие активы или участие в них;

(r) "Психотропное вещество" означает любое вещество, природное или синтетическое, или любой природный материал, включенные в Списки I, II, III и IV Конвенции 1971 года;

(s) "Генеральный секретарь" означает Генерального секретаря Организации Объединенных Наций;

(t) "Таблица I" и "Таблица II" означают соответственно пронумерованные перечни веществ, содержащиеся в приложении к настоящей Конвенции, в которые могут время от времени вноситься поправки в соответствии со статьей 12;

(u) "Государство транзита" означает государство, через территорию которого перемещаются незаконные наркотические средства, психотропные вещества и вещества, включенные в Таблицу I и Таблицу II, и которое не является ни местом происхождения, ни местом конечного назначения таких средств и веществ.

Статья 2

СФЕРА ПРИМЕНЕНИЯ КОНВЕНЦИИ

1. Целью настоящей Конвенции является содействие сотрудничеству между Сторонами, с тем чтобы они могли более эффективно решать различные проблемы незаконного оборота наркотических средств и психотропных веществ, имеющего международный характер. При осуществлении своих обязательств по Конвенции Стороны принимают необходимые меры, включая меры законодательного и организационного характера, в соответствии с основополагающими положениями своих внутренних законодательных систем.

2. Стороны осуществляют свои обязательства по настоящей Конвенции в соответствии с принципами суверенного равенства и территориальной целостности государств и принципом невмешательства во внутренние дела других государств.

3. Сторона не осуществляет на территории другой Стороны юрисдикции и функций, которые входят исключительно в компетенцию органов этой другой Стороны в соответствии с ее национальным законодательством.

Статья 3

ПРАВОНАРУШЕНИЯ И САНКЦИИ

1. Каждая Сторона принимает такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы признать уголовными преступлениями согласно своему законодательству следующие действия, когда они совершаются преднамеренно:

- (а) (i) производство, изготовление, экстрагирование, приготовление, предложение, предложение с целью продажи, распространение, продажу, поставку на любых условиях, посредничество, переправку, транзитную переправку, транспортировку, импорт или экспорт любого наркотического средства или любого психотропного вещества в нарушение положений Конвенции 1961 года, этой Конвенции с поправками или Конвенции 1971 года;
- (ii) культивирование опийного мака, кокаинового куста или растения каннабис в целях производства наркотических средств в нарушение положений Конвенции 1961 года и этой Конвенции с поправками;
- (iii) хранение или покупку любого наркотического средства или психотропного вещества для целей любого из видов деятельности, перечисленных в подпункте (i) выше;
- (iv) изготовление, транспортировку или распространение оборудования, материалов или веществ, указанных в Таблице I и Таблице II, если известно, что они предназначены для использования в целях незаконного культивирования, производства или изготовления наркотических средств или психотропных веществ;
- (v) организацию, руководство или финансирование любых правонарушений, перечисленных в подпунктах (i), (ii), (iii) или (iv) выше;

- (b) (i) конверсию или перевод собственности, если известно, что такая собственность получена в результате любого правонарушения или правонарушений, признанных таковыми в соответствии с подпунктом (а) настоящего пункта, или в результате участия в таком правонарушении или правонарушениях, в целях сокрытия или утаивания незаконного источника собственности или в целях оказания помощи любому лицу, участвующему в совершении такого правонарушения или правонарушений, с тем чтобы он мог уклониться от ответственности за свои действия;
- (ii) сокрытие или утаивание подлинного характера, источника, местонахождения, способа распоряжения, перемещения, подлинных прав в отношении собственности или ее принадлежности, если известно, что такая собственность получена в результате правонарушения или правонарушений, признанных таковыми в соответствии с подпунктом (а) настоящего пункта, или в результате участия в таком правонарушении или правонарушениях;
- (c) с учетом своих конституционных положений и основных принципов своей правовой системы:
- (i) приобретение, владение или использование собственности, если в момент ее получения было известно, что такая собственность получена в результате правонарушения или правонарушений, признанных таковыми в соответствии с подпунктом (а) настоящего пункта, или в результате участия в таком правонарушении или правонарушениях;
- (ii) владение оборудованием или материалами или веществами, указанными в Таблице I и Таблице II, если известно, что они используются или предназначены для использования в целях незаконного культивирования, производства или изготовления каких-либо наркотических средств или психотропных веществ;
- (iii) публичное подстрекательство или побуждение других любыми средствами к совершению любого из правонарушений, признанных таковыми в соответствии с настоящей статьей, или к незаконному использованию наркотических средств или психотропных веществ;

- (iv) участие, причастность или вступление в преступный сговор с целью совершения любого правонарушения или правонарушений, признанных таковыми в соответствии с настоящей статьей, попытки совершить такое правонарушение или правонарушения, а также пособничество, подстрекательство, содействие или дача советов при их совершении.

2. С учетом своих конституционных положений и основных принципов своей правовой системы каждая Сторона принимает такие меры, которые могут потребоваться, для того чтобы признать правонарушениями согласно своему законодательству, когда они совершаются преднамеренно, хранение, приобретение или культивирование любого наркотического средства или психотропного вещества для личного потребления в нарушение положений Конвенции 1961 года, Конвенции 1961 года с поправками или Конвенции 1971 года.

3. Осознание, намерение или цель как составные элементы правонарушения, указанного в пункте 1 настоящей статьи, могут быть установлены из объективных фактических обстоятельств дела.

4. (а) Каждая Сторона за совершение правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, предусматривает применение таких санкций, учитывающих серьезный характер этих правонарушений, как тюремное заключение или другие виды лишения свободы, штрафные санкции и конфискация.

(b) Стороны могут предусмотреть в дополнение к осуждению или наказанию за правонарушение, признанное таковым в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, применение в отношении правонарушителя таких мер, как лечение, перевоспитание, последующее наблюдение за ним, восстановление трудоспособности или социальная реинтеграция.

(c) Несмотря на положения предыдущих подпунктов, в соответствующих случаях, когда совершаются малозначительные правонарушения, Стороны могут предусмотреть в качестве альтернативы осуждению или наказанию такие меры, как перевоспитание, восстановление трудоспособности или социальная реинтеграция, а также, если правонарушитель является наркоманом, его лечение и последующее наблюдение за ним.

(d) Стороны могут предусмотреть, либо вместо осуждения или наказания, либо в дополнение к осуждению или наказанию за правонарушение, признанное

такowym в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, меры для лечения, воспитания, наблюдения после окончания лечения, восстановления трудоспособности и социальной реинтеграции правонарушителя.

5. Стороны обеспечивают, чтобы их суды и другие имеющие юрисдикцию компетентные органы могли принимать во внимание в качестве обстоятельств, отягчающих правонарушения, признанные таковыми в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, такие фактические обстоятельства, как:

(а) участие в правонарушении организованной преступной группы, в состав которой входит правонарушитель;

(b) участие правонарушителя в других видах международной организованной преступной деятельности;

(с) участие правонарушителя в других незаконных видах деятельности, которым содействовало совершение данного правонарушения;

(d) применение правонарушителем насилия или оружия;

(е) тот факт, что правонарушитель является должностным лицом и данное правонарушение связано с его должностью;

(f) вовлечение или использование несовершеннолетних;

(g) тот факт, что правонарушение совершено в исправительном учреждении или в учебном заведении, или общественном учреждении или в непосредственной близости от них, или в других местах, которые используются школьниками и студентами для проведения учебных, спортивных и общественных мероприятий;

(h) предыдущее осуждение, особенно за аналогичные правонарушения, за рубежом или в своей стране, насколько это допустимо в соответствии с национальным законодательством соответствующей Стороны.

6. Стороны стремятся обеспечить использование согласно их национальному законодательству любых дискреционных юридических полномочий, относящихся к уголовному преследованию лиц за правонарушения, признанные таковыми в соответствии с настоящей статьей, для достижения максимальной эффективности правоохранительных мер в отношении этих правонарушений и с должным учетом необходимости воспрепятствовать совершению таких правонарушений.

7. Стороны обеспечивают, чтобы их суды или другие компетентные органы учитывали серьезный характер правонарушений, перечисленных в пункте 1 настоящей статьи, и обстоятельств, перечисленных в пункте 5 настоящей статьи, при рассмотрении вопроса о возможности досрочного или условного освобождения лиц, осужденных за такие правонарушения.

8. Каждая Сторона в необходимых случаях устанавливает в соответствии с ее национальным законодательством длительный срок давности для уголовного преследования за любое правонарушение, признанное таковым в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, и более длительный срок давности в тех случаях, когда предполагаемый правонарушитель уклоняется от правосудия.

9. Каждая Сторона в соответствии со своей правовой системой принимает надлежащие меры, с тем чтобы обеспечить присутствие находящегося на ее территории лица, обвиняемого или осужденного за правонарушение, признанное таковым в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, на необходимом уголовном разбирательстве.

10. Для целей сотрудничества между Сторонами в соответствии с настоящей Конвенцией, включая, в частности, сотрудничество согласно статьям 5, 6, 7 и 9, правонарушения, признанные таковыми в соответствии с настоящей статьей, не рассматриваются как финансовые или политические правонарушения или как правонарушения, совершенные по политическим мотивам, без ущерба для конституционных ограничений и основных национальных законов Сторон.

11. Ничто в настоящей статье не затрагивает тот принцип, что описание правонарушений, о которых в ней говорится, входит в компетенцию национального законодательства каждой Стороны и что преследование и наказание за такие правонарушения осуществляются в соответствии с этим законодательством.

Статья 4

ЮРИСДИКЦИЯ

1. Каждая Сторона:

(а) принимает такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы установить свою юрисдикцию в отношении правонарушений, которые она признала таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, в тех случаях, когда:

- (i) данное правонарушение совершено на ее территории;
 - (ii) данное правонарушение совершено на борту судна, несущего ее флаг, или воздушного судна, зарегистрированного в соответствии с ее законами в момент совершения правонарушения;
- (b) может принимать такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы установить свою юрисдикцию в отношении правонарушений, которые она признала таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, в тех случаях, когда:

- (i) данное правонарушение совершено ее гражданином или лицом, обычно проживающим на ее территории;
- (ii) данное правонарушение совершено на борту судна, в отношении которого эта Сторона получила разрешение предпринять соответствующие действия согласно статье 17 при условии, что такая юрисдикция осуществляется только на основе соглашений или договоренностей, упомянутых в пунктах 4 и 9 этой статьи;
- (iii) данное правонарушение является одним из правонарушений, признанных таковыми в соответствии с подпунктом (c)(iv) пункта 1 статьи 3, и совершено за пределами ее территории с целью последующего совершения на ее территории правонарушения, признанного таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3.

2. Каждая Сторона:

(a) принимает также такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы установить свою юрисдикцию в отношении правонарушений, которые она признала таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, когда предполагаемый правонарушитель находится на ее территории и она не выдает его другой Стороне на том основании, что данное правонарушение было совершено:

- (i) на ее территории или на борту морского судна, несущего ее флаг, или воздушного судна, зарегистрированного в соответствии с ее законодательством в момент совершения правонарушения;
- (ii) ее гражданином;

(b) может также принимать такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы установить свою юрисдикцию в отношении правонарушений, которые она признала таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, когда предполагаемый правонарушитель находится на ее территории и она не выдает его другой Стороне.

3. Настоящая Конвенция не исключает осуществления какой-либо уголовной юрисдикции, устанавливаемой Стороной в соответствии с ее национальным законодательством.

Статья 5

КОНФИСКАЦИЯ

1. Каждая Сторона принимает такие меры, которые могут потребоваться для конфискации:

(a) доходов, полученных в результате совершения правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, или собственности, стоимость которой соответствует таким доходам;

(b) наркотических средств и психотропных веществ, материалов и оборудования или других средств, использовавшихся или предназначавшихся для использования каким-либо образом при совершении правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3.

2. Каждая Сторона принимает также такие меры, которые могут потребоваться, с тем чтобы ее компетентные органы могли определить, выявить и заморозить или арестовать доходы, собственность, средства или любые другие предметы, упомянутые в пункте 1 настоящей статьи, с целью последующей конфискации.

3. С целью осуществления мер, упомянутых в настоящей статье, каждая Сторона уполномочивает свои суды или другие компетентные органы издавать постановления о предоставлении или аресте банковских, финансовых или коммерческих документов. Сторона не уклоняется от принятия мер в соответствии с положениями настоящего пункта, ссылаясь на необходимость сохранения банковской тайны.

4. (а) По получении просьбы, направленной на основании настоящей статьи другой Стороной, под юрисдикцию которой подпадает правонарушение, признанное таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3, Страна, на территории которой находятся доходы, собственность, средства или любые другие предметы, упомянутые в пункте 1 настоящей статьи:

- (i) представляет запрос своим компетентным органам с целью получения постановления о конфискации и, в случае выдачи такого постановления, приводит его в исполнение; или
- (ii) представляет своим компетентным органам постановление о конфискации, изданное запрашивающей Стороной в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, с целью исполнения в том объеме, который указан в просьбе, и в той мере, в какой оно относится к находящимся на территории запрашиваемой Страны доходам, собственности, средствам или любым другим предметам, упомянутым в пункте 1.

(b) По получении просьбы, направленной на основании настоящей статьи другой Стороной, под юрисдикцию которой подпадает правонарушение, признанное таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3, запрашиваемая Страна принимает меры, с тем чтобы определить, выявить и заморозить или наложить арест на доходы, собственность, средства или любые другие предметы, упомянутые в пункте 1 настоящей статьи, с целью последующей конфискации, постановление о которой издается либо запрашивающей Стороной, либо, в соответствии с просьбой на основании подпункта (а) настоящего пункта, запрашиваемой Стороной.

(с) Решения или меры, предусмотренные в подпунктах (а) и (b) настоящего пункта, принимаются запрашиваемой Стороной в соответствии с положениями ее национального законодательства и при их соблюдении и в соответствии с ее процессуальными нормами или любыми двусторонними или многосторонними договорами, соглашениями или договоренностями, которыми она может быть связана с запрашивающей Стороной.

(d) Положения пунктов 6–19 статьи 7 применяются *mutatis mutandis*. В дополнение к информации, указанной в пункте 10 статьи 7, в просьбах, направленных на основании настоящей статьи, содержится:

- (i) в случае просьбы, предусмотренной в подпункте (а)(i) настоящей статьи – описание собственности, подлежащей

конфискации, и заявление с изложением фактов, на которые ссылается запрашивающая Сторона и которые достаточны для того, чтобы запрашиваемая Сторона могла принять меры для вынесения постановления в соответствии с ее внутренним законодательством;

(ii) в случае просьбы, предусмотренной в подпункте (a)(ii) – юридически оформленная копия изданного запрашивающей Стороной постановления о конфискации, на котором основывается просьба, заявление с изложением фактов и информация в отношении объема запрашиваемого исполнения постановления;

(iii) в случае просьбы, предусмотренной в подпункте (b) – заявление с изложением фактов, на которые ссылается запрашивающая Сторона, и описание предлагаемых мер.

(e) Каждая Сторона предоставляет Генеральному секретарю тексты любых своих законов и правил, обеспечивающих осуществление положений настоящего пункта, а также тексты любых последующих изменений к таким законам и правилам.

(f) Если какая-либо Сторона пожелает обусловить принятие мер, упомянутых в подпунктах (a) и (b) настоящего пункта, наличием соответствующего договора, то эта Сторона рассматривает настоящую Конвенцию в качестве необходимой и достаточной договорно-правовой основы.

(g) Стороны стремятся заключать двусторонние и многосторонние договоры, соглашения или договоренности для повышения эффективности международного сотрудничества во исполнение настоящей статьи.

5. (a) Сторона, конфисковавшая доходы или собственность на основании пункта 1 или пункта 4 настоящей статьи, распоряжается ими в соответствии со своим национальным законодательством и административными процедурами.

(b) Действуя по просьбе другой Стороны в соответствии с настоящей статьей, Сторона может особо рассмотреть возможность заключения соглашений о:

(i) передаче суммы таких доходов и собственности или средств, полученных в результате реализации таких доходов или собственности или их значительной части, межправительственным органам, специализирующимся в области борьбы с незаконным

оборотом наркотических средств и психотропных веществ и злоупотреблением ими;

- (ii) передаче другим Сторонам на регулярной или разовой основе части таких доходов или собственности или средств, полученных в результате реализации таких доходов или собственности, в соответствии с ее национальным законодательством, административными процедурами или двусторонними или многосторонними соглашениями, заключенными с этой целью.

6. (а) Если доходы были превращены или преобразованы в другую собственность, то меры, указанные в настоящей статье, применяются в отношении такой собственности, а не доходов.

(b) Если доходы были приобщены к собственности, приобретенной из законных источников, такая собственность без ущерба для любых полномочий, касающихся наложения ареста или замораживания, подлежит конфискации в объеме, соответствующем оцененной стоимости этих приобщенных доходов.

(c) В отношении поступлений или другой прибыли, которые получены от:

- (i) доходов;
- (ii) собственности, в которую были превращены или преобразованы доходы; или
- (iii) собственности, к которой были приобщены доходы,

также применяются меры, указанные в настоящей статье таким же образом и в той же мере, как и в отношении доходов.

7. Каждая Сторона может рассмотреть возможность обеспечения переноса бремени доказывания законного происхождения предполагаемых доходов или другой собственности, подлежащих конфискации, в той степени, в какой такая мера соответствует принципам ее национального законодательства и характеру судебного и иного разбирательства.

8. Положения настоящей статьи никоим образом не рассматриваются как наносящие ущерб правам действующих добросовестно третьих сторон.

9. Ничто, содержащееся в настоящей статье, не затрагивает тот принцип, что меры, о которых в ней говорится, определяются и осуществляются в соответствии с национальным законодательством соответствующей Стороны и на основе его положений.

Статья 6

ВЫДАЧА

1. Настоящая статья применяется к правонарушениям, признанным таковыми Сторонами в соответствии с пунктом 1 статьи 3.

2. Каждое из правонарушений, к которым применяется настоящая статья, считается подлежащим включению в любой существующий между Сторонами договор о выдаче в качестве правонарушения, которое может повлечь выдачу. Стороны обязуются включать такие правонарушения в качестве правонарушений, которые могут повлечь выдачу, в любой договор о выдаче, который будет заключен между ними.

3. Если Сторона, обуславливающая выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другой Стороны, с которой она не имеет договора о выдаче, она может рассматривать настоящую Конвенцию в качестве юридического основания для выдачи в связи с любым правонарушением, к которому применяется настоящая статья. Стороны, которым необходимо подробное законодательство, с тем чтобы использовать настоящую Конвенцию в качестве юридического основания для выдачи, рассматривают возможность принятия такого законодательства, которое может потребоваться.

4. Стороны, не обуславливающие выдачу наличием договора, признают правонарушения, к которым применяется настоящая статья, в качестве правонарушений, которые могут повлечь взаимную выдачу.

5. Выдача осуществляется в соответствии с условиями, предусмотренными законодательством запрашиваемой Стороны или применимыми договорами о выдаче, включая основания, по которым запрашиваемая Сторона может отказать в выдаче.

6. При рассмотрении просьб, полученных в соответствии с настоящей статьей, запрашиваемая Сторона может отказать от выполнения таких просьб,

если имеются веские основания, позволяющие ее судебным или другим компетентным органам считать, что их выполнение облегчит судебное преследование или наказание любого лица на основании его расы, вероисповедания, гражданства или политических убеждений или причинит ущерб по любой из этих причин любому лицу, которого касается эта просьба.

7. В отношении правонарушений, к которым применяется настоящая статья, Стороны прилагают усилия к тому, чтобы ускорить процедуру выдачи и упростить связанные с ней требования о представлении доказательств.

8. С учетом положений своего национального законодательства и своих договоров о выдаче запрашиваемая Сторона, убедившись в том, что обстоятельства требуют этого и носят неотложный характер, и по просьбе запрашивающей Стороны может взять под стражу лицо, выдача которого запрашивается и которое находится на ее территории, или принять другие надлежащие меры для обеспечения его присутствия в ходе процедуры выдачи.

9. Без ущерба для осуществления любой уголовной юрисдикции, установленной в соответствии с ее национальным законодательством, Сторона, на территории которой находится предполагаемый правонарушитель,

(а) в случае, если она не выдает его в связи с правонарушением, признанным таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3, на основаниях, указанных в подпункте (а) пункта 2 статьи 4, передает дело своим компетентным органам с целью уголовного преследования, если с запрашивающей Стороной не достигнуто соглашения об ином;

(b) в случае, если она не выдает его в связи с таким правонарушением и установила свою юрисдикцию в отношении этого правонарушения в соответствии с подпунктом (b) пункта 2 статьи 4, передает дело своим компетентным органам с целью уголовного преследования, если запрашивающая Сторона не обращается с иной просьбой с целью сохранения своей законной юрисдикции.

10. Если в выдаче, которая запрашивается в целях приведения приговора в исполнение, отказано, поскольку разыскиваемое лицо является гражданином запрашиваемой Стороны, запрашиваемая Сторона — если это допускает ее законодательство и в соответствии с его положениями по заявлению запрашивающей Стороны — рассматривает вопрос о приведении в исполнение приговора или

оставшейся части приговора, который был вынесен в соответствии с законодательством запрашивающей Стороны.

11. Стороны стремятся заключать двусторонние и многосторонние соглашения с целью осуществления или повышения эффективности выдачи.

12. Стороны могут рассматривать возможность заключения двусторонних или многосторонних соглашений специального или общего характера в отношении передачи лиц, осужденных к тюремному заключению или другим видам лишения свободы за правонарушения, к которым применяется настоящая статья, их странам, с тем чтобы они могли отбывать оставшийся срок наказания в этих странах.

Статья 7

ВЗАИМНАЯ ЮРИДИЧЕСКАЯ ПОМОЩЬ

1. Стороны предоставляют друг другу в соответствии с данной статьей самую широкую взаимную юридическую помощь в расследовании, уголовном преследовании и судебном разбирательстве, касающихся уголовного правонарушения, признанного таковым в соответствии с пунктом 1 статьи 3.

2. Взаимная юридическая помощь, предоставляемая в соответствии с данной статьей, может запрашиваться с целью:

- (a) сбора доказательств или показаний;
- (b) ознакомления с материалами судебного разбирательства;
- (c) произведения обысков и арестов;
- (d) обследования предметов и мест;
- (e) предоставления информации и доказательственных предметов;
- (f) предоставления оригиналов или заверенных копий соответствующих документов и материалов, включая банковские, финансовые, фирменные или коммерческие документы;

(г) определения или выявления доходов, собственности, средств или других вещей для локализации ответственных целей.

3. Стороны могут предоставлять друг другу любые другие формы взаимной юридической помощи, разрешаемые национальным законодательством запрашиваемой Стороны.

4. В соответствии с просьбой Стороны облегчают или поощряют, насколько это допускается их национальным законодательством и практикой, присутствие или доступность лиц, включая лиц, находящихся под стражей, которые согласны оказать помощь в расследовании или участвовать в судебном разбирательстве.

5. Сторона не должна отказываться от предоставления юридической помощи в соответствии с настоящей статьёй, ссылаясь на банковскую тайну.

6. Положение настоящей статьи не влияет на обязательства, вытекающие из любых других двусторонних или многосторонних договоров, которые регулируют или будут регулировать, полностью или частично, предоставление взаимной юридической помощи по уголовным делам.

7. Пункты 8-19 настоящей статьи применяются в отношении просьб, представленных на основании настоящей статьи, если соответствующие Стороны не связаны обязательствами по какому-либо договору о взаимной юридической помощи. Если эти Стороны связаны обязательствами по такому договору, применяются соответствующие положения такого договора, если Стороны не пришли к соглашению о применении вместо него пунктов 8-19 настоящей статьи.

8. Стороны назначают орган или, в случае необходимости, органы, которые обязаны и полномочены выполнять просьбы об оказании взаимной юридической помощи или препровождать их на исполнение соответствующим компетентным органом. Генеральный секретарь уведомляется об органе или органах, назначаемых с этой целью. Препровождение просьб об оказании взаимной юридической помощи и любых относящихся к ним сообщений осуществляется между назначенными Сторонами органами; это положение не наносит ущерба праву Стороны требовать, чтобы такие просьбы и сообщения направлялись ей по дипломатическим каналам и, в случае чрезвычайных обстоятельств, по каналам Международной организации уголовной полиции, если это возможно.

9. Просьбы направляются в письменной форме на языке, приемлемом для запрашиваемой Стороны. Генеральный секретарь уведомляется о языке или языках,

приемлемых для каждой Стороны. В чрезвычайных обстоятельствах и в случае согласования этого между Сторонами такие просьбы могут направляться в устной форме, однако они немедленно подтверждаются в письменной форме.

10. В просьбе о взаимной юридической помощи указывается:

- (a) информация об органе, обратившемся с просьбой;
- (b) существо вопроса и характер расследования, уголовного преследования или судебного разбирательства, к которым относятся просьбы, а также название и функции органа, осуществляющего такое расследование, уголовное преследование или судебное разбирательство;
- (c) краткое изложение соответствующих фактов, за исключением того, что касается просьб в отношении ознакомления с судебными документами;
- (d) описание запрашиваемой помощи и подробная информация о любой конкретной процедуре, которую желает применить обращающаяся с просьбой Сторона;
- (e) по возможности данные о личности, местонахождении и гражданстве соответствующего лица;
- (f) цель сбора доказательств, информации или принятия мер.

11. Запрашиваемая Сторона может запросить дополнительную информацию, если эта информация представляется необходимой для выполнения просьбы в соответствии с ее национальным законодательством или если эта информация может облегчить выполнение такой просьбы.

12. Просьба выполняется в соответствии с национальным законодательством запрашиваемой Стороны и в той мере, в какой это не противоречит национальному законодательству этой Стороны, по возможности, в соответствии с содержащимися в просьбе процедурами.

13. Запрашивающая Сторона не передает и не использует информацию или доказательства, представленные запрашиваемой Стороной, для проведения расследований, уголовного преследования или судебного разбирательства, иных, чем те, которые указаны в просьбе, без предварительного согласия на это запрашиваемой Стороны.

14. Запрашивающая Сторона может потребовать, чтобы запрашиваемая Сторона сохраняла конфиденциальность наличия и существа просьбы за исключением того, что необходимо для выполнения самой просьбы. Если запрашиваемая Сторона не может выполнить требование о конфиденциальности, она незамедлительно информирует об этом запрашивающую Сторону.

15. Во взаимной юридической помощи может быть отказано:

(а) если просьба не соответствует положениям настоящей статьи;

(б) если запрашиваемая Сторона считает, что выполнение просьбы может нанести ущерб ее суверенитету, безопасности, общественному порядку или другим существенным интересам;

(с) если национальное законодательство запрашиваемой Стороны запрещает ее органам выполнять представленную просьбу в отношении аналогичного правонарушения, если это правонарушение явилось предметом расследования, уголовного преследования или разбирательства согласно их собственной юрисдикции;

(д) если она противоречит положениям правовой системы запрашиваемой Стороны, касающимся выполнения просьб об оказании взаимной юридической помощи.

16. Любой отказ в предоставлении взаимной юридической помощи мотивируется.

17. Оказание взаимной юридической помощи может быть отложено запрашиваемой Стороной на том основании, что оно препятствует ведущемуся расследованию, уголовному преследованию или судебному разбирательству. В таком случае запрашиваемая Сторона консультируется с запрашивающей Стороной для того, чтобы определить, можно ли предоставить помощь в такие сроки и на таких условиях, которые запрашиваемая Сторона считает необходимыми.

18. Свидетель, эксперт или иное лицо, которое соглашается давать показания в ходе разбирательства или оказывать помощь при проведении расследования, уголовного преследования или судебного разбирательства на территории запрашивающей Стороны, не подвергается уголовному преследованию, задержанию, наказанию или каким-либо иным ограничениям его личной свободы на этой территории в связи с действиями, нарушениями или осуждениями, относящимися к периоду до его отбытия с территории запрашиваемой Стороны. Действие

такой гарантии личной безопасности прекращается, если свидетель, эксперт или иное лицо в течение пятнадцати последующих дней или в течение любого, согласованного между Сторонами периода, начиная с даты, когда он был официально уведомлен, что его присутствие более не требуется судебным органам, имел возможность покинуть эту территорию, но тем не менее добровольно остался на этой территории или, покинув ее, возвратился назад по собственной воле.

19. Обычные расходы по осуществлению просьбы берет на себя запрашиваемая Сторона, если соответствующие Стороны не договорились об ином. Если для осуществления просьбы требуются или потребуются существенные расходы или расходы экстраординарного характера, Стороны проводят консультации с целью определения сроков и условий осуществления просьбы, а также способа покрытия этих расходов.

20. Стороны рассматривают, по мере необходимости, возможность заключения двусторонних и многосторонних соглашений или договоренностей, которые отвечали бы целям этой статьи, укрепляли ее положения и обеспечивали бы ее действие на практике.

Статья 8

ПЕРЕДАЧА МАТЕРИАЛОВ УГОЛОВНОГО РАЗБИРАТЕЛЬСТВА

Стороны рассматривают возможность взаимной передачи материалов для уголовного преследования правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, в случаях, когда считается, что такая передача отвечает интересам надлежащего отправления правосудия.

Статья 9

ДРУГИЕ ФОРМЫ СОТРУДНИЧЕСТВА И ПОДГОТОВКА КАДРОВ

1. Стороны тесно сотрудничают друг с другом, действуя сообразно своим национальным правовым и административным системам, в целях повышения эффективности правоохранительных мер для пресечения правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3. Они, в частности, на основе двусторонних или многосторонних соглашений или договоренностей:

(а) устанавливают и поддерживают каналы связи между их компетентными учреждениями и службами, с тем чтобы облегчить надежный и быстрый обмен информацией, касающейся всех аспектов правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, включая, если соответствующие Стороны сочтут это целесообразным, связь с другими видами преступной деятельности;

(b) сотрудничают друг с другом в расследовании правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3 и носящих международный характер, с целью выявления:

- (i) личности, местопребывания и деятельности лиц, подозреваемых в участии в правонарушениях, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3;
- (ii) перемещение доходов или собственности, полученных в результате совершения таких правонарушений;
- (iii) перемещение наркотических средств, психотропных веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II настоящей Конвенции, и средств, используемых или предназначенных для использования при совершении таких правонарушений;

(с) создают, в соответствующих случаях и если это не нарушает законов страны, совместные группы, принимая во внимание необходимость обеспечения безопасности лиц и операций, для осуществления положений настоящего пункта. Должностные лица любой Стороны, входящие в состав таких групп, действуют с санкции соответствующих органов Стороны, на территории которой должна проводиться данная операция; во всех таких случаях заинтересованные Стороны обеспечивают полное соблюдение суверенитета Стороны, на территории которой проводится данная операция;

(d) в соответствующих случаях предоставляют в необходимом количестве образцы веществ в исследовательских или следственных целях;

(е) содействуют эффективной координации между их компетентными учреждениями и службами и обмену сотрудниками и другими экспертами, включая размещение сотрудников связи.

2. Каждая Сторона в необходимых пределах осуществляет, разрабатывает или совершенствует конкретные программы подготовки персонала правоохранительных и других органов, в том числе таможенных, отвечающих за пресечение правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3. Такие программы, в частности, касаются следующего:

(а) методов, используемых при выявлении и пресечении правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3;

(b) маршрутов и средств, используемых лицами, подозреваемыми в участии в правонарушениях, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, в частности в государствах транзита, и соответствующих контрамер;

(с) наблюдения за ввозом и вывозом наркотических средств, психотропных веществ и веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II;

(d) выявления и наблюдения за обращением доходов и собственности, полученных в результате совершения правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, и наркотических средств, психотропных веществ и веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, и средств, использованных или предназначенных для использования при совершении таких правонарушений;

(е) методов передачи, сокрытия или утаивания таких доходов, собственности и средств;

(f) сбора доказательств;

(g) методов контроля в зонах свободной торговли и свободных портах;

(h) современных правоохранительных методов.

3. Стороны оказывают содействие друг другу в планировании и осуществлении программ исследований и подготовки кадров, призванных обеспечить обмен специальными знаниями в областях, указанных в пункте 2 настоящей статьи, и в этих целях используют также, в соответствующих случаях, региональные и международные конференции и семинары для содействия сотрудничеству и обсуждению проблем, представляющих взаимный интерес, включая особые проблемы и потребности государств транзита.

Статья 10

МЕЖДУНАРОДНОЕ СОТРУДНИЧЕСТВО И ПОМОЩЬ ДЛЯ
ГОСУДАРСТВ ТРАНЗИТА

1. Стороны сотрудничают непосредственно или через компетентные международные или региональные организации в целях оказания помощи и поддержки государствам транзита и, в частности, по мере возможности, развивающимся странам, нуждающимся в такой помощи и поддержке, путем осуществления программ технического сотрудничества в пресечении незаконного оборота, а также путем осуществления других связанных с этим мероприятий.

2. Стороны могут взять на себя обязательство предоставлять непосредственно или через компетентные международные или региональные организации финансовую помощь таким государствам транзита для расширения и укрепления инфраструктуры, необходимой для эффективного пресечения и предотвращения незаконного оборота.

3. Стороны могут заключать двусторонние или многосторонние соглашения или договоренности в целях повышения эффективности международного сотрудничества во исполнение настоящей статьи и могут в этой связи принимать во внимание финансовые договоренности.

Статья 11

КОНТРОЛИРУЕМЫЕ ПОСТАВКИ

1. Стороны, если это позволяют основные принципы их национальных правовых систем, принимают, в рамках своих возможностей, необходимые меры, предусматривающие надлежащее использование контролируемых поставок на международном уровне на основе взаимоприемлемых соглашений или взаимных договоренностей с целью выявления лиц, участвующих в правонарушениях, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3, и их уголовного преследования.

2. Решения об использовании контролируемых поставок принимаются в каждом отдельном случае и могут, при необходимости, учитывать финансовые договоренности и взаимопонимания в отношении осуществления юрисдикции, достигнутые соответствующими Сторонами.

3. Незаконные партии, контролируемые поставки которых осуществляются в соответствии с достигнутыми договоренностями, с согласия соответствующих Сторон могут быть перехвачены и оставлены для дальнейшей перевозки с сохранением или изъятием или полной или частичной заменой наркотических средств или психотропных веществ.

Статья 12

ВЕЩЕСТВА, ЧАСТО ИСПОЛЗУЕМЫЕ ПРИ НЕЗАКОННОМ ИЗГОТОВЛЕНИИ НАРКОТИЧЕСКИХ СРЕДСТВ ИЛИ ПСИХОТРОПНЫХ ВЕЩЕСТВ

1. Стороны принимают меры, которые они считают необходимыми для предотвращения утечки веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, которые используются для незаконного изготовления наркотических средств или психотропных веществ, и с этой целью сотрудничают друг с другом.

2. Если Сторона или Комитет располагают информацией, которая, по их мнению, может потребовать включения какого-либо вещества в Таблицу I или в Таблицу II, она уведомляет об этом Генерального секретаря и предоставляет ему информацию в подтверждение указанного уведомления. Процедура, изложенная в пунктах 2-7 настоящей статьи, применяется также, если Сторона или Комитет располагают информацией, оправдывающей исключение какого-либо вещества из Таблицы I или Таблицы II или перенос вещества из одного перечня в другой.

3. Генеральный секретарь препровождает такое уведомление и любые сведения, которые он считает относящимися к делу, Сторонам, Комиссии и, если какая-либо Сторона делает на этот счет уведомление, Комитету. Стороны сообщают Генеральному секретарю свои замечания, касающиеся уведомления, вместе со всей дополнительной информацией, которая может помочь Комитету в проведении оценки и Комиссии в выработке решения.

4. Если Комитет, принимая во внимание масштабы, значение и разнообразие законного использования этого вещества, а также возможность и легкость применения альтернативных веществ как в законных целях, так и для незаконного изготовления наркотических средств и психотропных веществ, считает, что:

(а) вещество часто используется при незаконном изготовлении наркотических средств или психотропных веществ;

(b) объем и масштабы незаконного изготовления наркотических средств или психотропных веществ создают серьезные проблемы для здоровья населения или социальные проблемы, которые дают основания принять меры на международном уровне,

Комитет сообщает Комиссии результаты оценки этого вещества, включая возможные последствия включения этого вещества в Таблицу I или Таблицу II для законного использования и незаконного изготовления, а также рекомендации в отношении мер по контролю, если таковые необходимы, в свете результатов оценки.

5. Комиссия, принимая во внимание замечания, представленные Сторонами, и замечания и рекомендации Комитета, оценка которого имеет определяющее значение в отношении научных вопросов, а также должным образом учитывая любые другие относящиеся к данному вопросу факторы, может большинством голосов в две трети ее членов принять решение о включении вещества в Таблицу I или в Таблицу II.

6. О любом решении Комиссии, принятом согласно настоящей статье, Генеральный секретарь сообщает всем государствам и другим организациям, которые являются и которые имеют право стать Сторонами настоящей Конвенции, и Комитету. Такое решение полностью вступает в силу для каждой Стороны через сто восемьдесят дней после даты направления такого сообщения.

7. (a) Решения Комиссии, принятые на основании настоящей статьи, подлежат пересмотру Советом по просьбе любой Стороны, с которой она обратилась в течение ста восьмидесяти дней после даты уведомления об этом решении. Просьба о пересмотре направляется Генеральному секретарю вместе со всей относящейся к делу информацией, на основе которой подается просьба о пересмотре.

(b) Генеральный секретарь препровождает копии просьбы о пересмотре и относящуюся к делу информацию Комиссии, Комитету и всем Сторонам, предлагая им представить свои замечания в течение девяноста дней. Все полученные замечания представляются Совету для рассмотрения.

(c) Совет может утвердить или отменить решение Комиссии. Уведомление о решении Совета направляется всем государствам и другим организациям, которые являются Сторонами настоящей Конвенции и которые имеют право стать таковыми, Комиссии и Комитету.

(b) обеспечивает изъятие любых веществ, включенных в Таблицу I или Таблицу II, если имеется убедительное свидетельство того, что они предназначены для использования в целях незаконного изготовления какого-либо наркотика-вещества или психотропного вещества;

(a) создает и поддерживает систему мониторинга международной торговли веществами, включенными в Таблицу I и Таблицу II, с целью содействия выявлению подотчетных сделок. Использование таких систем мониторинга осуществляется в тесном сотрудничестве с изготовителями, импортерами, экспортерами, оптовыми и розничными торговцами, которые информируют компетентные органы о подотчетных заказах и сделках;

9. В отношении веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, каждая Сторона принимает следующие меры:

(iv) не допускать сосредоточения в распоряжении изготовителей и распространителей таких количеств этих веществ, которые превышают количества, необходимые для нормальной деятельности, с учетом существующей конъюнктуры рынка. (ii) требовать от лицензиатов получения разрешения на осуществление трансграничных операций;

(i) контролировать при помощи лицензий предприятия и помещения, в которых такое изготовление или распространение может иметь место;

(i) осуществлять контроль над всеми лицами и предприятиями, изготовляющими и распространяющими такие вещества или участвующими в таком изготовлении и распространении;

(b) с этой целью Стороны могут:

8. (a) без ущерба для общего характера положений пункта 1 настоящей статьи и для положений Конвенции 1961 года, этой Конвенции с поправками и Конвенции 1971 года, Стороны осуществляют такие меры, которые они считают необходимыми, для контроля над изготовлением и распространением веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II настоящей Конвенции.

(с) уведомляет в возможно кратчайшие сроки компетентные национальные органы и службы заинтересованных Сторон, если есть основание считать, что импорт, экспорт или транзит какого-либо вещества, включенного в Таблицу I или Таблицу II, осуществляются в целях незаконного изготовления наркотических средств или психотропных веществ, информируя, в частности, о средствах платежа или любых других основных элементах, послуживших основой для такого заключения;

(d) требует, чтобы импортируемые и экспортируемые вещества имели надлежащую маркировку и документацию. Коммерческие документы, такие, как счета-фактуры, грузовые декларации, таможенные, транспортные и другие грузовые документы, должны содержать указанные в Таблице I или Таблице II названия импортируемых или экспортируемых веществ, указание количества импортируемого или экспортируемого вещества и наименование и адрес импортера, экспортера и, при наличии, грузополучателя;

(е) обеспечивает, чтобы документы, упомянутые в подпункте (d) настоящего пункта, хранились в течение не менее двух лет и могли предоставляться компетентным национальным органам для инспекции.

10. (а) В дополнение к положениям пункта 9 и по просьбе заинтересованной Стороны, направленной Генеральному секретарю, каждая Сторона, с территории которой будет производиться экспорт какого-либо вещества, включенного в Таблицу I, обеспечивает, чтобы до осуществления такого экспорта ее компетентные органы предоставили компетентным органам страны-импортера следующую информацию:

- (i) наименование и адрес экспортера и импортера и, если таковой имеется, грузополучателя;
- (ii) обозначение вещества, включенного в Таблицу I;
- (iii) количество вещества, подлежащего экспорту;
- (iv) предполагаемый пункт ввоза и предполагаемая дата отправления;
- (v) любую другую информацию, в отношении которой Сторонами достигнута взаимная договоренность.

(b) Сторона может применять более строгие или жесткие меры контроля по сравнению с теми, которые предусмотрены в настоящем пункте, если, по ее мнению, такие меры целесообразны или необходимы.

11. Если одна Сторона предоставляет информацию другой Стороне в соответствии с пунктами 9 и 10 настоящей статьи, то Сторона, предоставляющая такую информацию, может потребовать, чтобы получающая ее Сторона сохраняла конфиденциальность любой торговой, деловой, коммерческой или профессиональной тайны или торговой операции.

12. Каждая Сторона ежегодно представляет Комитету в предусмотренной им форме, в установленном им порядке и на предоставляемых им бланках следующую информацию:

(a) об объеме изъятых веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, и, когда это известно, об их происхождении;

(b) о любом веществе, не включенном в Таблицу I или Таблицу II, которое, по имеющимся данным, использовалось при незаконном изготовлении наркотических средств или психотропных веществ и которое, по мнению Стороны, представляет собой достаточно серьезную проблему, заслуживающую внимания Комитета;

(c) о видах утечки и способах незаконного изготовления.

13. Комитет ежегодно сообщает Комиссии о выполнении настоящей статьи, и Комиссия периодически проводит обзор адекватности и соответствия Таблицы I и Таблицы II.

14. Положения настоящей статьи не применяются ни в отношении фармацевтических препаратов, ни в отношении других препаратов, которые содержат вещества, включенные в Таблицу I или Таблицу II, но имеют такой состав, что эти вещества не могут быть легко использованы или извлечены с помощью имеющихся средств.

Статья 13

МАТЕРИАЛЫ И ОБОРУДОВАНИЕ

Стороны принимают такие меры, которые они считают необходимыми, в целях предотвращения торговли материалами и оборудованием и их утечки для незаконного производства или изготовления наркотических средств и психотропных веществ, и с этой целью сотрудничают друг с другом.

Статья 14

МЕРЫ ПО ИСКОРЕНЕНИЮ НЕЗАКОННОГО КУЛЬТИВИРОВАНИЯ
НАРКОТИКОСОДЕРЖАЩИХ РАСТЕНИЙ И ПО ЛИКВИДАЦИИ НЕЗАКОННОГО
СПРОСА НА НАРКОТИЧЕСКИЕ СРЕДСТВА И
ПСИХОТРОПНЫЕ ВЕЩЕСТВА

1. Любые меры, принимаемые в соответствии с настоящей Конвенцией Сторонами, должны быть не менее строгими, чем положения, касающиеся искоренения незаконного культивирования растений, содержащих наркотические и психотропные вещества, и ликвидации незаконного спроса на наркотические средства и психотропные вещества, предусмотренные в Конвенции 1961 года и этой Конвенции с поправками и Конвенции 1971 года.

2. Каждая Сторона принимает надлежащие меры для предотвращения незаконного культивирования и для уничтожения растений, содержащих наркотические или психотропные вещества, таких, как опийный мак, кокаиновый куст и растение каннабис, которые культивируются незаконно на их территории. При принятии этих мер соблюдаются основные права человека и должным образом учитываются традиционные формы законного использования таких растений, когда имеются исторические факты, подтверждающие такое использование, а также интересы защиты окружающей среды.

3. (а) Стороны могут сотрудничать в целях повышения эффективности усилий по искоренению незаконного культивирования. Такое сотрудничество может, в частности, включать, когда это целесообразно, помощь комплексному развитию сельских районов, обеспечивающему экономически эффективные альтернативы незаконному культивированию. До осуществления таких программ развития сельских районов следует учитывать такие факторы, как доступ на рынки, наличие

ресурсов и существующие социально-экономические условия. Стороны могут договариваться о любых других надлежащих мерах сотрудничества.

(b) Стороны содействуют также обмену научной и технической информацией и проведению исследований в области искоренения незаконного культивирования.

(c) В тех случаях, когда Стороны имеют общие границы, они стремятся к сотрудничеству при осуществлении программ по искоренению незаконного культивирования в районах, прилегающих к таким границам.

4. В целях уменьшения страданий людей и ликвидации финансовых стимулов для незаконного оборота Стороны принимают надлежащие меры, направленные на ликвидацию или сокращение незаконного спроса на наркотические средства и психотропные вещества. Эти меры могут опираться, в частности, на рекомендации Организации Объединенных Наций, специализированных учреждений Организации Объединенных Наций, таких, как Всемирная организация здравоохранения и других компетентных международных организаций, а также Всеобъемлющий междисциплинарный план, принятый Международной конференцией по борьбе со злоупотреблением наркотическими средствами и их незаконным оборотом, состоявшейся в 1987 году, в той мере, в какой он касается правительственных и неправительственных учреждений и деятельности частных лиц и организаций в областях профилактики наркомании, лечения и восстановления трудоспособности наркоманов. Стороны могут заключать двусторонние или многосторонние соглашения или достигать договоренности, направленные на ликвидацию или уменьшение спроса на наркотические средства и психотропные вещества.

5. Стороны могут принимать также необходимые меры для скорейшего уничтожения или законного использования наркотических средств, психотропных веществ и веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, на которые был наложен арест или которые были конфискованы, и для обеспечения допустимости использования в качестве доказательства должным образом удостоверенных необходимых количеств таких веществ.

Статья 15

КОММЕРЧЕСКИЕ ПЕРЕВОЗЧИКИ

1. Стороны принимают надлежащие меры для обеспечения того, чтобы транспортные средства, эксплуатируемые коммерческими перевозчиками, не

использовались при совершении правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3; такие меры могут включать специальные договоренности с коммерческими перевозчиками.

2. Каждая Сторона обязывает коммерческих перевозчиков принимать разумные меры предосторожности в целях предотвращения использования их транспортных средств для совершения правонарушений, признанных таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3. Такие меры предосторожности могут включать:

(а) если центральная контора коммерческого перевозчика расположена на территории Стороны:

- (i) обучение персонала выявлению подозрительных грузов или лиц;
- (ii) поощрение добросовестного отношения персонала к своим обязанностям;

(б) если коммерческий перевозчик действует в пределах территории Стороны:

- (i) заблаговременное представление грузовых деклараций, когда это возможно;
- (ii) использование надежных, проверяемых в индивидуальном порядке пломб на контейнерах;
- (iii) оперативное уведомление соответствующих органов о всех подозрительных обстоятельствах, которые могут иметь отношение к правонарушениям, признанным таковыми в соответствии с пунктом 1 статьи 3.

3. Каждая Сторона стремится к обеспечению сотрудничества между коммерческими перевозчиками и соответствующими органами в пунктах въезда и выезда и других зонах таможенного контроля с целью недопущения несанкционированного доступа к транспортным средствам и грузу и осуществления соответствующих мер безопасности.

Статья 16

КОММЕРЧЕСКИЕ ДОКУМЕНТЫ И МАРКИРОВКА ЭКСПОРТИРУЕМЫХ ГРУЗОВ

1. Каждая Сторона требует, чтобы законно экспортируемые наркотические средства и психотропные вещества сопровождались надлежащими документами. В дополнение к требованиям, предъявляемым к документации в соответствии со статьей 31 Конвенции 1961 года и статьей 31 этой Конвенции с поправками и статьей 12 Конвенции 1971 года, в коммерческих документах, таких, как счета-фактуры, грузовые декларации, таможенные, транспортные и другие грузовые документы, должны указываться приведенные в соответствующих Списках Конвенции 1961 года, этой Конвенции с поправками и Конвенции 1971 года наименования экспортируемых наркотических средств и психотропных веществ, количество экспортируемого вещества и название и адрес экспортера, импортера и, при наличии, грузополучателя.

2. Каждая Сторона требует, чтобы экспортируемые партии наркотических средств и психотропных веществ не были неправильно маркированы.

Статья 17

НЕЗАКОННЫЙ ОБОРОТ НА МОРЕ

1. Стороны в соответствии с международным морским правом сотрудничают в максимально возможной степени в целях пресечения незаконного оборота на море.

2. Сторона, имеющая разумные основания подозревать, что судно, несущее ее флаг или не несущее флага или опознавательных знаков, указывающих на его регистрацию, участвует в незаконном обороте, может запросить помощь других Сторон в пресечении его использования с этой целью. Стороны, к которым обращаются с подобной просьбой, предоставляют такую помощь в рамках имеющихся в их распоряжении средств.

3. Сторона, имеющая разумные основания подозревать, что судно, осуществляющее свободу судоходства в соответствии с международным правом и несущее флаг или указывающие на его регистрацию опознавательные знаки другой Стороны, участвует в незаконном обороте, может уведомить об этом государство флага, запросить подтверждение регистрации и, в случае подтверждения, просить разрешения государства флага принять надлежащие меры в отношении этого судна.

4. В соответствии с пунктом 3 или в соответствии с действующими договорами между ними или в соответствии с любым соглашением или договоренностью, достигнутыми иным образом между этими Сторонами, государство флага может разрешать запрашивающему государству, в частности:

(а) высаживаться на это судно;

(b) производить досмотр этого судна;

(с) в случае обнаружения доказательств участия в незаконном обороте принимать надлежащие меры в отношении этого судна, лиц и груза на борту.

5. В случае принятия мер на основании настоящей статьи соответствующие Стороны должным образом учитывают необходимость не ставить под угрозу безопасность жизни на море, судна и груза, равно как и не наносить ущерба коммерческим и безопасности другим законным интересам государства флага или любого другого заинтересованного государства.

6. Государство флага может, согласно своим обязательствам в пункте 1 настоящей статьи, сопроводить свое разрешение условиями, которые должны быть взаимно согласованы между ней и запрашивающей Стороной, включая условия, касающиеся ответственности.

7. Для целей пунктов 3 и 4 Сторона незамедлительно дает ответ на полученный от другой Стороны запрос для определения того, имеет ли судно, несущее ее флаг, право на это, а также ответ на запросы о соответствующем разрешении, направляемые на основании пункта 3. Становясь участником настоящей Конвенции, каждая Сторона назначает орган, или, в случае необходимости, органы, которые должны получать такие запросы и отвечать на них. Уведомление о таком назначении направляется через Генерального секретаря всем другим Сторонам в течение одного месяца с момента назначения.

8. Сторона, принявшая любые действия, в соответствии с настоящей статьей, незамедлительно информирует соответствующее государство флага о результатах этих действий.

9. Стороны рассматривают вопрос о заключении двусторонних и региональных соглашений или договоренностей с целью выполнения положений настоящей статьи или повышения их эффективности.

10. Меры, принимаемые на основании пункта 4 настоящей статьи, осуществляются только военными кораблями или военными летательными аппаратами либо другими кораблями или летательными аппаратами, которые имеют четкие внешние знаки, позволяющие опознать их как состоящие на правительственной службе, и уполномочены для этой цели.

11. Любые действия, предпринимаемые в соответствии с настоящей статьей, должным образом учитывают необходимость не препятствовать или не наносить ущерба осуществлению прав и обязанностей, а также юрисдикции прибрежных государств в соответствии с международным морским правом.

Статья 18

ЗОНЫ СВОБОДНОЙ ТОРГОВЛИ И СВОБОДНЫЕ ПОРТЫ

1. В целях пресечения незаконного оборота наркотических средств, психотропных веществ и веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II, в зонах свободной торговли и в свободных портах Стороны применяют не менее строгие меры, чем те, которые применяются в других частях их территорий.

2. Стороны стремятся:

(а) осуществлять в зонах свободной торговли и свободных портах контроль за движением товаров и людей и в этих целях уполномочивают компетентные национальные органы производить досмотр грузов и прибывающих и отбывающих судов, включая прогулочные и рыболовецкие суда, а также самолеты и сухопутные транспортные средства и, в случае необходимости, производить досмотр членов экипажа и пассажиров, а также их багажа;

(б) создать и использовать систему обнаружения грузов, подозреваемых в том, что они содержат наркотические средства, психотропные вещества и вещества, включенные в Таблицу I и Таблицу II, которые ввозятся в зоны свободной торговли и свободные порты или вывозятся из них;

(в) создать и использовать системы контроля в районах портовых сооружений, в аэропортах и в пунктах пограничного контроля в этих районах.

Статья 19

ИСПОЛЬЗОВАНИЕ ПОЧТОВЫХ ОТПРАВЛЕНИЙ

1. В соответствии со своими обязательствами по конвенциям Всемирного почтового союза и согласно основным принципам своих национальных правовых систем Стороны принимают меры по пресечению использования почтовых отправлений для незаконного оборота и с этой целью сотрудничают друг с другом.

2. Меры, упомянутые в пункте 1 настоящей статьи, включают, в частности:

(а) скоординированные действия по предотвращению и пресечению использования почтовых отправлений для незаконного оборота;

(б) внедрение и использование уполномоченными работниками правоохранительных органов методов и средств розыска и контроля, предназначенных для обнаружения в почте незаконных отправлений наркотических средств, психотропных веществ и веществ, включенных в Таблицу I и Таблицу II;

(с) законодательные меры, позволяющие использовать соответствующие средства с целью получения доказательств, необходимых для уголовного преследования.

Статья 20

ИНФОРМАЦИЯ, ПРЕДСТАВЛЯЕМАЯ СТОРОНАМИ

1. Стороны представляют Комиссии через Генерального секретаря информацию о действии настоящей Конвенции на их территории, и в частности:

(а) тексты законов и правил, принятых в целях обеспечения выполнения настоящей Конвенции;

(б) подробную информацию о делах, связанных с незаконным оборотом, подпадающих под их юрисдикцию, которые они считают важными ввиду выявленных новых тенденций, количества, вовлеченного в такой оборот, источников получения веществ или методов, которые использовались лицами, занимающимися незаконным оборотом.

2. Стороны представляют данную информацию таким образом и в такие сроки, как об этом может просить Комиссия.

Статья 21

ФУНКЦИИ КОМИССИИ

Комиссия уполномочена рассматривать все вопросы, имеющие отношение к целям настоящей Конвенции, и в частности:

(а) Комиссия на основе информации, представленной Сторонами в соответствии со статьей 20, следит за выполнением настоящей Конвенции;

(b) Комиссия может вносить предложения и общие рекомендации, основанные на рассмотрении информации, полученные от Сторон.

(с) Комиссия может обращать внимание Комитета на любые вопросы, которые могут иметь отношение к функциям Комитета;

(d) Комиссия принимает по любому вопросу, направленной на ее рассмотрение Комитетом в соответствии с пунктом 1(b) статьи 22, такие действия, которые она сочтет целесообразными;

(е) Комиссия в соответствии с процедурами, изложенными в статье 12, может вносить поправки в Таблицу I и Таблицу II;

(f) Комиссия может обращать внимание государств, не являющихся Сторонами, на решения и рекомендации, которые она принимает в соответствии с настоящей Конвенцией, с тем чтобы эти Стороны рассмотрели вопрос о возможности принятия мер в соответствии с упомянутой Конвенцией.

Статья 22

ФУНКЦИИ КОМИТЕТА

1. Без ущерба для функций Комиссии на основании статьи 21 и без ущерба для функций Комитета и Комиссии на основании Конвенции 1961 года, этой Конвенции с поправками и Конвенции 1971 года:

(а) если на основании рассмотрения информации, представленной ему, Генеральному секретарю или Комиссии, или информации, переданной органами Организации Объединенных Наций, Комитет имеет основания считать, что цели настоящей Конвенции в вопросах, касающихся его компетенции, не осуществляются, Комитет может предложить Стороне или Сторонам представить ему любую соответствующую информацию;

(b) в отношении статей 12, 13 и 16:

- (i) после принятия мер на основании подпункта (а) настоящей статьи Комитет, если он признает, что это необходимо сделать, может призвать соответствующую Сторону принять такие коррективные меры, которые представляются необходимыми в данных обстоятельствах для осуществления положений статей 12, 13 и 16;
- (ii) до принятия мер на основании подпункта (iii) ниже Комитет рассматривает как конфиденциальные свои контакты с соответствующей Стороной на основании предшествующих подпунктов;
- (iii) если Комитету становится известно, что соответствующая Сторона не приняла коррективных мер, которые ей предлагалось принять на основании настоящего подпункта, он может обратить внимание Сторон, Совета и Комиссии на данный вопрос. В любом докладе, опубликованном Комитетом на основании настоящего подпункта, излагаются также мнения соответствующей Стороны, если последняя просит об этом.

2. Любой Стороне предлагается присутствовать на заседании Комитета, на котором на основании настоящей статьи рассматривается непосредственно интересующий ее вопрос.

3. Если в каком-либо случае решение Комитета, которое принимается на основании настоящей статьи, не является единогласным, мнения меньшинства указываются.

4. Решения Комитета на основании настоящей статьи принимаются большинством в две трети голосов от всех членов Комитета.

5. При выполнении своих функций в соответствии с подпунктом 1(а) настоящей статьи Комитет обеспечивает конфиденциальность всей информации, которая может поступать в его распоряжение.

6. Ответственность Комитета на основании настоящей статьи не распространяется на осуществление договоров или соглашений, заключенных между Сторонами в соответствии с положениями настоящей Конвенции.

7. Положения настоящей статьи не применяются в отношении споров между Сторонами, подпадающих под действие положений статьи 32.

Статья 23

ДОКЛАДЫ КОМИТЕТА

1. Комитет подготавливает ежегодный доклад о своей работе, содержащий анализ имеющейся в его распоряжении информации и, в соответствующих случаях, изложение разъяснений, если таковые были даны Сторонами или запрошены у них, вместе с любыми замечаниями и рекомендациями, которые Комитет пожелает сделать. Комитет может составлять такие дополнительные доклады, какие он считает необходимыми. Доклады представляются Совету через Комиссию, которая может сделать такие замечания, какие сочтет целесообразными.

2. Доклады Комитета препровождаются Сторонам и затем публикуются Генеральным секретарем. Стороны разрешают их неограниченное распространение.

Статья 24

ПРИМЕНЕНИЕ БОЛЕЕ СТРОГИХ МЕР, ЧЕМ МЕРЫ, ПРЕДУСМОТРЕННЫЕ НАСТОЯЩЕЙ КОНВЕНЦИЕЙ

Сторона может принимать более строгие или суровые меры, чем те, которые предусмотрены настоящей Конвенцией, если, по ее мнению, такие меры являются целесообразными или необходимыми для предотвращения или пресечения незаконного оборота.

Статья 25

СОХРАНЕНИЕ ПРАВ И ОБЯЗАТЕЛЬСТВ ПО ПРЕДЫДУЩИМ ДОГОВОРАМ

Положения настоящей Конвенции не умаляют какие-либо права или обязательства, принятые на себя Сторонами настоящей Конвенции в соответствии с Конвенцией 1961 года, этой Конвенцией с поправками и Конвенцией 1971 года.

Статья 26

ПОДПИСАНИЕ

Настоящая Конвенция открыта для подписания в Отделении Организации Объединенных Наций в Вене с 20 декабря 1988 года до 28 февраля 1989 года, а после этой даты — в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке до 20 декабря 1989 года:

- (а) всеми государствами;
- (б) Намибией, представленной Советом Организации Объединенных Наций по Намибии;
- (с) региональными организациями экономической интеграции, обладающими компетенцией в отношении ведения переговоров, заключения и применения международных соглашений по вопросам, являющимся предметом настоящей Конвенции; ссылки в рамках Конвенции на Стороны, государства или национальные службы применимы к этим организациям в пределах их компетенции.

Статья 27

РАТИФИКАЦИЯ, ПРИНЯТИЕ, ОДОБРЕНИЕ ИЛИ АКТ ОФИЦИАЛЬНОГО ПОДТВЕРЖДЕНИЯ

1. Настоящая Конвенция подлежит ратификации, принятию или одобрению государствами и Намибией, представленной Советом Организации Объединенных Наций по Намибии, и актам официального подтверждения региональных организаций экономической интеграции, упомянутых в подпункте (с) статьи 26. Ратификационные грамоты и документы о принятии или одобрении, а также документы,

касающиеся актов официального подтверждения, сдаются на хранение Генеральному секретарю.

2. В своих документах об официальном подтверждении региональные организации экономической интеграции заявляют о пределах своей компетенции в отношении вопросов, регулируемых настоящей Конвенцией. Эти организации также информируют Генерального секретаря о любых изменениях пределов их компетенции в отношении вопросов, регулируемых настоящей Конвенцией.

Статья 28

ПРИСОЕДИНЕНИЕ

1. Настоящая Конвенция остается открытой для присоединения любого государства, Намибии, представленной Советом Организации Объединенных Наций по Намибии, и региональных организаций экономической интеграции, упомянутых в подпункте (с) статьи 26. Присоединение осуществляется путем сдачи на хранение Генеральному секретарю документа о присоединении.

2. В своих документах о присоединении региональные организации экономической интеграции заявляют о пределах своей компетенции в отношении вопросов, регулируемых настоящей Конвенцией. Эти организации также информируют Генерального секретаря о любых изменениях пределов их компетенции в отношении вопросов, регулируемых настоящей Конвенцией.

Статья 29

ВСТУПЛЕНИЕ В СИЛУ

1. Настоящая Конвенция вступает в силу на девяностый день с даты сдачи на хранение Генеральному секретарю двадцатой ратификационной грамоты документа о принятии, одобрении или присоединении государств или Намибии, представленной Советом по Намибии.

2. Для каждого государства или Намибии, представленной Советом по Намибии, ратифицировавшего, принявшего, одобрявшего настоящую Конвенцию или присоединившегося к ней после сдачи на хранение двадцатой ратификационной

грамоты или документа о принятии, одобрении или присоединении, Конвенция вступает в силу на девяностый день с даты сдачи на хранение его ратификационной грамоты или документа о принятии, одобрении или присоединении.

3. Для каждой региональной организации экономической интеграции, упомянутой в подпункте (с) статьи 26, сдающей на хранение документ, касающийся акта официального подтверждения, или документ о присоединении, настоящая Конвенция вступает в силу на девяностый день после такой сдачи на хранение или в дату вступления Конвенции в силу в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи в зависимости от того, какая из этих дат является более поздней.

Статья 30

ДЕНОНСАЦИЯ

1. Любая Сторона может денонсировать настоящую Конвенцию в любое время путем письменного уведомления на имя Генерального секретаря.

2. Такая денонсация вступает в силу для данной Стороны через год после получения уведомления Генеральным секретарем.

Статья 31

ПОПРАВКИ

1. Любая Сторона может предложить поправку к настоящей Конвенции. Текст любой такой поправки и основания для нее сообщаются этой Стороной Генеральному секретарю, который сообщает ее другим Сторонам и спрашивает их, согласны ли они с предложенной поправкой. Если предложенная поправка, разосланная таким образом, не была отклонена ни одной из Сторон в течение двадцати четырех месяцев после ее рассылки, она считается принятой и вступает в силу для любой Стороны по истечении девяноста дней после сдачи на хранение Генеральному секретарю документа, выражающего ее согласие быть связанной такой поправкой.

2. Если же предложенная поправка отклоняется какой-либо Стороной, Генеральный секретарь консультируется со Сторонами и, по просьбе большинства,

сообщает об этом, как и любые замечания, сделанные Сторонами Совету, который может принять решение созвать конференцию в соответствии с пунктом 4 статьи 62 Устава Организации Объединенных Наций. Любая поправка, принятая на такой конференции, включается в Протокол о поправке. Генеральный секретарь особо информируется о согласии быть связанным таким Протоколом.

Статья 32

УРЕГУЛИРОВАНИЕ СПОРОВ

1. В случае возникновения какого-либо спора между двумя или несколькими Сторонами относительно толкования или применения настоящей Конвенции Стороны консультируются между собой с целью урегулирования спора путем переговоров, расследования, посредничества, примирения, арбитража, обращения к региональным органам, судебного разбирательства или другими мирными средствами по их выбору.

2. Любой такой спор, который не может быть урегулирован в порядке, предписываемом пунктом 1 настоящей статьи, по просьбе любого из государств, являющихся сторонами в споре, передается в Международный Суд для принятия решения.

3. Если какая-либо региональная организация экономической интеграции, упомянутая в подпункте (с) статьи 26, является одной из сторон в споре, который не может быть урегулирован в порядке, предписываемом пунктом 1 настоящей статьи, то через любое государство — член Организации Объединенных Наций она может обратиться в Совет, с тем чтобы он запросил консультативное заключение Международного Суда в соответствии со статьей 65 Статута Суда, мнение которого считается решающим.

4. Каждое государство при подписании или ратификации, принятии или одобрении настоящей Конвенции или при присоединении к ней или каждая региональная организация экономической интеграции при подписании или сдаче на хранение акта официального подтверждения или присоединении могут сделать заявление о том, что они не считают себя связанными положениями пунктов 2 и 3 настоящей статьи. Другие Стороны не связаны положениями пунктов 2 и 3 в отношении любой Стороны, сделавшей такое заявление.

5. Любая Сторона, сделавшая такое заявление в соответствии с пунктом 4 настоящей статьи, может в любое время снять это заявление путем уведомления Генерального секретаря.

Статья 33

АУТЕНТИЧНЫЕ ТЕКСТЫ

Английский, арабский, испанский, китайский, русский и французский тексты настоящей Конвенции являются равно аутентичными.

Статья 34

ДЕПОЗИТАРИЙ

Депозитарием настоящей Конвенции является Генеральный секретарь.

В УДОСТОВЕРЕНИИ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом уполномоченные на это, подписали настоящую Конвенцию.

СОВЕРШЕНО В ВЕНЕ в одном экземпляре двадцатого декабря одна тысяча девятьсот восемьдесят восьмого года.

[For the signatures, see p. 350 of this volume — Pour les signatures, voir p. 350 du présent volume.]

ПРИЛОЖЕНИЕ

Таблица I

Лизергиновая кислота
Псевдоэфедрин
1-фенил-2-пропанон
Эргометрин
Эрготамин
Эфедрин

Соли всех веществ, перечисленных в этой Таблице, в тех случаях, когда образование таких солей возможно.

Таблица II

Ангидрид уксусной кислоты
Антралиловая кислота
Ацетон
Пиперидин
Этиловый эфир
Фенилуксусная кислота

Соли всех веществ, перечисленных в этой Таблице, в тех случаях, когда образование таких солей возможно.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN DE LAS NACIONES UNIDAS CONTRA EL TRÁFICO ILÍCITO DE ESTUPEFACIENTES Y SUSTANCIAS SICOTRÓ- PICAS

Aprobada por la Conferencia en su sexta sesión plenaria,
celebrada el 19 de diciembre de 1988

Las Partes en la presente Convención,

Profundamente preocupadas por la magnitud y la tendencia creciente de la producción, la demanda y el tráfico ilícitos de estupefacientes y sustancias sicotrópicas, que representan una grave amenaza para la salud y el bienestar de los seres humanos y menoscaban las bases económicas, culturales y políticas de la sociedad,

Profundamente preocupadas asimismo por la sostenida y creciente penetración del tráfico ilícito de estupefacientes y sustancias sicotrópicas en los diversos grupos sociales y, particularmente, por la utilización de niños en muchas partes del mundo como mercado de consumo y como instrumentos para la producción, la distribución y el comercio ilícitos de estupefacientes y sustancias sicotrópicas, lo que entraña un peligro de gravedad incalculable,

Reconociendo los vínculos que existen entre el tráfico ilícito y otras actividades delictivas organizadas relacionadas con él, que socavan las economías lícitas y amenazan la estabilidad, la seguridad y la soberanía de los Estados,

Reconociendo también que el tráfico ilícito es una actividad delictiva internacional cuya supresión exige urgente atención y la más alta prioridad,

Conscientes de que el tráfico ilícito genera considerables rendimientos financieros y grandes fortunas que permiten a las organizaciones delictivas transnacionales invadir, contaminar y corromper las estructuras de la administración pública, las actividades comerciales y financieras lícitas y la sociedad a todos sus niveles,

Decididas a privar a las personas dedicadas al tráfico ilícito del producto de sus actividades delictivas y eliminar así su principal incentivo para tal actividad,

Deseosas de eliminar las causas profundas del problema del uso indebido de estupefacientes y sustancias sicotrópicas, comprendida la demanda ilícita de dichas drogas y sustancias y las enormes ganancias derivadas del tráfico ilícito,

Considerando que son necesarias medidas de control con respecto a determinadas sustancias, como los precursores, productos químicos y disolventes, que se utilizan en la fabricación de estupefacientes y sustancias sicotrópicas, y que, por la facilidad con que se consiguen, han provocado un aumento de la fabricación clandestina de esas drogas y sustancias,

Decididas a mejorar la cooperación internacional para la supresión del tráfico ilícito por mar,

Reconociendo que la erradicación del tráfico ilícito es responsabilidad colectiva de todos los Estados y que, a ese fin, es necesaria una acción coordinada en el marco de la cooperación internacional,

Reconociendo también la competencia de las Naciones Unidas en materia de fiscalización de estupefacientes y sustancias sicotrópicas y deseando que los órganos internacionales relacionados con esa fiscalización actúen dentro del marco de las Naciones Unidas,

Reafirmando los principios rectores de los tratados vigentes sobre fiscalización de estupefacientes y sustancias sicotrópicas y el sistema de fiscalización que establecen,

Reconociendo la necesidad de fortalecer y complementar las medidas previstas en la Convención Única de 1961 sobre Estupefacientes, en esa Convención enmendada por el Protocolo de 1972 de Modificación de la Convención Única de 1961 sobre Estupefacientes y en el Convenio sobre Sustancias Sicotrópicas de 1971, con el fin de enfrentarse a la magnitud y difusión del tráfico ilícito y sus graves consecuencias,

Reconociendo también la importancia de robustecer e intensificar medios jurídicos eficaces de cooperación internacional en asuntos penales para suprimir las actividades delictivas internacionales de tráfico ilícito,

Deseosas de concertar una convención internacional que sea un instrumento completo, eficaz y operativo, específicamente dirigido contra el tráfico ilícito, en la que se tomen en cuenta los diversos aspectos del problema en su conjunto, en particular los que no estén previstos en los tratados vigentes en la esfera de los estupefacientes y sustancias sicotrópicas,

Conviene en lo siguiente:

Artículo 1

DEFINICIONES

Salvo indicación expresa en contrario, o que el contexto haga necesaria otra interpretación, las siguientes definiciones se aplicarán en todo el texto de la presente Convención:

- a) Por "Junta" se entiende la Junta Internacional de Fiscalización de Estupefacientes establecida por la Convención Única de 1961 sobre Estupefacientes y en esa Convención enmendada por el Protocolo de 1972 de Modificación de la Convención Única de 1961 sobre Estupefacientes;
- b) Por "planta de cannabis" se entiende toda planta del género Cannabis;
- c) Por "arbusto de coca" se entiende la planta de cualesquiera especies del género Erythroxylon;
- d) Por "transportista comercial" se entiende una persona o una entidad pública, privada o de otro tipo dedicada al transporte de personas, bienes o correo a título oneroso.
- e) Por "Comisión" se entiende la Comisión de Estupefacientes del Consejo Económico y Social de las Naciones Unidas;

f) Por "decomiso" se entiende la privación con carácter definitivo de algún bien por decisión de un tribunal o de otra autoridad competente;

g) Por "entrega vigilada" se entiende la técnica consistente en dejar que remesas ilícitas o sospechosas de estupefacientes, sustancias sicotrópicas, sustancias que figuran en el Cuadro I o el Cuadro II anexos a la presente Convención o sustancias por las que se hayan sustituido las anteriormente mencionadas, salgan del territorio de uno o más países, lo atraviesen o entren en él, con el conocimiento y bajo la supervisión de sus autoridades competentes, con el fin de identificar a las personas involucradas en la comisión de delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3 de la presente Convención;

h) Por "Convención de 1961" se entiende la Convención Unica de 1961 sobre Estupefacientes;

i) Por "Convención de 1961 en su forma enmendada" se entiende la Convención Unica de 1961 sobre Estupefacientes enmendada por el Protocolo de 1972 de Modificación de la Convención Unica de 1961 sobre Estupefacientes;

j) Por "Convenio de 1971" se entiende el Convenio sobre Sustancias Sicotrópicas de 1971;

k) Por "Consejo" se entiende el Consejo Económico y Social de las Naciones Unidas;

l) Por "embargo preventivo" o "incautación" se entiende la prohibición temporal de transferir, convertir, enajenar o mover bienes, o la custodia o el control temporales de bienes por mandamiento expedido por un tribunal o por una autoridad competente;

m) Por "tráfico ilícito" se entiende los delitos enunciados en los párrafos 1 y 2 del artículo 3 de la presente Convención;

n) Por "estupefaciente" se entiende cualquiera de las sustancias, naturales o sintéticas, que figuran en la Lista I o la Lista II de la Convención Unica de 1961 sobre Estupefacientes y en esa Convención enmendada por el Protocolo de 1972 de Modificación de la Convención Unica de 1961 sobre Estupefacientes;

o) Por "adormidera" se entiende la planta de la especie Papaver somniferum L;

p) Por "producto" se entiende los bienes obtenidos o derivados directa o indirectamente de la comisión de un delito tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3;

q) Por "bienes" se entiende los activos de cualquier tipo, corporales o incorporeales, muebles o raíces, tangibles o intangibles, y los documentos o instrumentos legales que acrediten la propiedad u otros derechos sobre dichos activos;

r) Por "sustancia sicotrópica" se entiende cualquier sustancia, natural o sintética, o cualquier material natural que figure en las Listas I, II, III o IV del Convenio sobre Sustancias Sicotrópicas de 1971;

s) Por "Secretario General" se entiende el Secretario General de las Naciones Unidas.

t) Por "Cuadro I" y "Cuadro II" se entiende la lista de sustancias que con esa numeración se anexa a la presente Convención, enmendada oportunamente de conformidad con el artículo 12;

u) Por "Estado de tránsito" se entiende el Estado a través de cuyo territorio se hacen pasar estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II, de carácter ilícito, y que no es el punto de procedencia ni el de destino definitivo de esas sustancias;

Artículo 2

ALCANCE DE LA PRESENTE CONVENCION

1. El propósito de la presente Convención es promover la cooperación entre las Partes a fin de que puedan hacer frente con mayor eficacia a los diversos aspectos del tráfico ilícito de estupefacientes y sustancias sicotrópicas que tengan una dimensión internacional. En el cumplimiento de las obligaciones que hayan contraído en virtud de la presente Convención, las

Partes adoptarán las medidas necesarias, comprendidas las de orden legislativo y administrativo, de conformidad con las disposiciones fundamentales de sus respectivos ordenamientos jurídicos internos.

2. Las Partes cumplirán sus obligaciones derivadas de la presente Convención de manera que concuerde con los principios de la igualdad soberana y de la integridad territorial de los Estados y de la no intervención en los asuntos internos de otros Estados.

3. Una Parte no ejercerá en el territorio de otra Parte competencias ni funciones que hayan sido reservadas exclusivamente a las autoridades de esa otra Parte por su derecho interno.

Artículo 3

DELITOS Y SANCIONES

1. Cada una de las Partes adoptará las medidas que sean necesarias para tipificar como delitos penales en su derecho interno, cuando se cometan intencionalmente:

- a) i) la producción, la fabricación, la extracción, la preparación, la oferta, la oferta para la venta, la distribución, la venta, la entrega en cualesquiera condiciones, el corretaje, el envío, el envío en tránsito, el transporte, la importación o la exportación de cualquier estupefaciente o sustancia sicotrópica en contra de lo dispuesto en la Convención de 1961, en la Convención de 1961 en su forma enmendada o en el Convenio de 1971;
- ii) el cultivo de la adormidera, el arbusto de coca o la planta de cannabis con objeto de producir estupefacientes en contra de lo dispuesto en la Convención de 1961 y en la Convención de 1961 en su forma enmendada;
- iii) la posesión o la adquisición de cualquier estupefaciente o sustancia sicotrópica con objeto de realizar cualquiera de las actividades enumeradas en el precedente apartado i);

- iv) la fabricación, el transporte o la distribución de equipos, materiales o de las sustancias enumeradas en el Cuadro I y el Cuadro II, a sabiendas de que van a utilizarse en el cultivo, la producción o la fabricación ilícitos de estupefacientes o sustancias sicotrópicas o para dichos fines;
 - v) la organización, la gestión o la financiación de alguno de los delitos enumerados en los precedentes apartados i), ii), iii) o iv);
- b) i) la conversión o la transferencia de bienes a sabiendas de que tales bienes proceden de alguno o algunos de los delitos tipificados de conformidad con el inciso a) del presente párrafo, o de un acto de participación en tal delito o delitos, con objeto de ocultar o encubrir el origen ilícito de los bienes o de ayudar a cualquier persona que participe en la comisión de tal delito o delitos a eludir las consecuencias jurídicas de sus acciones;
- ii) la ocultación o el encubrimiento de la naturaleza, el origen, la ubicación, el destino, el movimiento o la propiedad reales de bienes, o de derechos relativos a tales bienes, a sabiendas de que proceden de alguno o algunos de los delitos tipificados de conformidad con el inciso a) del presente párrafo o de un acto de participación en tal delito o delitos;
- c) a reserva de sus principios constitucionales y a los conceptos fundamentales de su ordenamiento jurídico:
- i) la adquisición, la posesión o la utilización de bienes, a sabiendas, en el momento de recibirlos, de que tales bienes proceden de alguno o algunos de los delitos tipificados de conformidad con el inciso a) del presente párrafo o de un acto de participación en tal delito o delitos;
 - ii) la posesión de equipos o materiales o sustancias enumeradas en el Cuadro I y el Cuadro II, a sabiendas de que se utilizan o se habrán de utilizar en el cultivo, la producción o la fabricación ilícitos de estupefacientes o sustancias sicotrópicas o para tales fines;

iii) instigar o inducir públicamente a otros, por cualquier medio, a cometer alguno de los delitos tipificados de conformidad con el presente artículo o a utilizar ilícitamente estupefacientes o sustancias sicotrópicas;

iv) la participación en la comisión de alguno de los delitos tipificados de conformidad con lo dispuesto en el presente artículo, la asociación y la confabulación para cometerlos, la tentativa de cometerlos, y la asistencia, la incitación, la facilitación o el asesoramiento en relación con su comisión.

2. A reserva de sus principios constitucionales y a los conceptos fundamentales de su ordenamiento jurídico, cada una de las Partes adoptará las medidas que sean necesarias para tipificar como delitos penales conforme a su derecho interno, cuando se cometan intencionalmente, la posesión, la adquisición o el cultivo de estupefacientes o sustancias sicotrópicas para el consumo personal en contra de lo dispuesto en la Convención de 1961, en la Convención de 1961 en su forma enmendada o en el Convenio de 1971.

3. El conocimiento, la intención o la finalidad requeridos como elementos de cualquiera de los delitos enunciados en el párrafo 1 del presente artículo podrán inferirse de las circunstancias objetivas del caso.

4. a) Cada una de las Partes dispondrá que por la comisión de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo se apliquen sanciones proporcionadas a la gravedad de esos delitos, tales como la pena de prisión u otras formas de privación de libertad, las sanciones pecuniarias y el decomiso.

b) Las Partes podrán disponer, en los casos de delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo, que, como complemento de la declaración de culpabilidad o de la condena, el delincuente sea sometido a medidas de tratamiento, educación, postratamiento, rehabilitación o reinserción social.

c) No obstante lo dispuesto en los incisos anteriores, en los casos apropiados de infracciones de carácter leve, las Partes podrán sustituir la declaración de culpabilidad o la condena por la aplicación de otras medidas tales como las de educación, rehabilitación o reinserción social, así como, cuando el delincuente sea un toxicómano, de tratamiento y postratamiento.

d) Las Partes podrán, ya sea a título sustitutivo de la declaración de culpabilidad o de la condena por un delito tipificado de conformidad con el párrafo 2 del presente artículo o como complemento de dicha declaración de culpabilidad o de dicha condena, disponer medidas de tratamiento, educación, postratamiento, rehabilitación o reinserción social del delincuente.

5. Las Partes dispondrán lo necesario para que sus tribunales y demás autoridades jurisdiccionales competentes puedan tener en cuenta las circunstancias de hecho que den particular gravedad a la comisión de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo, tales como:

a) la participación en el delito de un grupo delictivo organizado del que el delincuente forme parte;

b) la participación del delincuente en otras actividades delictivas internacionales organizadas;

c) la participación del delincuente en otras actividades ilícitas cuya ejecución se vea facilitada por la comisión del delito;

d) el recurso a la violencia o el empleo de armas por parte del delincuente;

e) el hecho de que el delincuente ocupe un cargo público y de que el delito guarde relación con ese cargo;

f) la victimización o utilización de menores de edad;

g) el hecho de que el delito se haya cometido en establecimientos penitenciarios, en una institución educativa o en un centro asistencial o en sus inmediaciones o en otros lugares a los que escolares y estudiantes acudan para realizar actividades educativas, deportivas y sociales;

h) una declaración de culpabilidad anterior, en particular por delitos análogos, por tribunales extranjeros o del propio país, en la medida en que el derecho interno de cada una de las Partes lo permita.

6. Las Partes se esforzarán por asegurarse de que cualesquiera facultades legales discrecionales, conforme a su derecho interno, relativas al enjuiciamiento de personas por los delitos tipificados de conformidad con lo dispuesto en el presente artículo, se ejerzan para dar la máxima eficacia a las medidas de detección y represión respecto de esos delitos teniendo debidamente en cuenta la necesidad de ejercer un efecto disuasivo en lo referente a la comisión de esos delitos.

7. Las Partes velarán por que sus tribunales o demás autoridades competentes tengan en cuenta la gravedad de los delitos enumerados en el párrafo 1 del presente artículo y las circunstancias enumeradas en el párrafo 5 del presente artículo al considerar la posibilidad de conceder la libertad anticipada o la libertad condicional a personas que hayan sido declaradas culpables de alguno de esos delitos.

8. Cada una de las Partes establecerá, cuando proceda, en su derecho interno un plazo de prescripción prolongado dentro del cual se pueda iniciar el procesamiento por cualquiera de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo. Dicho plazo será mayor cuando el presunto delincuente hubiese eludido la administración de justicia.

9. Cada una de las Partes adoptará medidas adecuadas, conforme a lo previsto en su propio ordenamiento jurídico, para que la persona que haya sido acusada o declarada culpable de alguno de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo, que se encuentre en el territorio de dicha Parte, comparezca en el proceso penal correspondiente.

10. A los fines de la cooperación entre las Partes prevista en la presente Convención, en particular la cooperación prevista en los artículos 5, 6, 7 y 9, los delitos tipificados de conformidad con el presente artículo no se considerarán como delitos fiscales o como delitos políticos ni como delitos políticamente motivados, sin perjuicio de las limitaciones constitucionales y de los principios fundamentales del derecho interno de las Partes.

11. Ninguna de las disposiciones del presente artículo afectará al principio de que la tipificación de los delitos a que se refiere o de las excepciones alegables en relación con éstos queda reservada al derecho interno de las Partes y de que esos delitos han de ser enjuiciados y sancionados con arreglo a lo previsto en ese derecho.

Artículo 4

COMPETENCIA

1. Cada una de las Partes:

a) adoptará las medidas que sean necesarias para declararse competente respecto de los delitos que haya tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3:

i) cuando el delito se cometa en su territorio;

ii) cuando el delito se cometa a bordo de una nave que enarbole su pabellón o de una aeronave matriculada con arreglo a su legislación en el momento de cometerse el delito;

b) podrá adoptar las medidas que sean necesarias para declararse competente respecto de los delitos que haya tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3:

i) cuando el delito sea cometido por un nacional suyo o por una persona que tenga su residencia habitual en su territorio;

ii) cuando el delito se cometa a bordo de una nave para cuya incautación dicha Parte haya recibido previamente autorización con arreglo a lo previsto en el artículo 17, siempre que esa competencia se ejerza únicamente sobre la base de los acuerdos o arreglos a que se hace referencia en los párrafos 4 y 9 de dicho artículo;

iii) cuando el delito sea uno de los tipificados de conformidad con el apartado iv) del inciso c) del párrafo 1 del artículo 3 y se cometa fuera de su territorio con miras a perpetrar en él uno de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3.

2. Cada una de las Partes:

a) adoptará también las medidas que sean necesarias para declararse competente respecto de los delitos que haya tipificado de conformidad con el

párrafo 1 del artículo 3, cuando el presunto delincuente se encuentre en su territorio y dicha Parte no lo extradite a otra basándose en que:

- i) el delito se ha cometido en su territorio o a bordo de una nave que enarbole su pabellón o de una aeronave matriculada con arreglo a su legislación en el momento de cometerse el delito; o
- ii) el delito ha sido cometido por un nacional suyo;

b) podrá adoptar también las medidas que sean necesarias para declararse competente respecto de los delitos que haya tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, cuando el presunto delincuente se encuentre en su territorio y dicha Parte no lo extradite a otra.

3. La presente Convención no excluye el ejercicio de las competencias penales establecidas por una Parte de conformidad con su derecho interno.

Artículo 5

DECOMISO

1. Cada una de las Partes adoptará las medidas que sean necesarias para autorizar el decomiso:

a) del producto derivado de delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, o de bienes cuyo valor equivalga al de ese producto;

b) de estupefacientes y sustancias sicotrópicas, los materiales y equipos u otros instrumentos utilizados o destinados a ser utilizados en cualquier forma para cometer los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3.

2. Cada una de las Partes adoptará también las medidas que sean necesarias para permitir a sus autoridades competentes la identificación, la detección y el embargo preventivo o la incautación del producto, los bienes, los instrumentos o cualesquiera otros elementos a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo, con miras a su eventual decomiso.

3. A fin de dar aplicación a las medidas mencionadas en el presente artículo, cada una de las Partes facultará a sus tribunales u otras autoridades competentes a ordenar la presentación o la incautación de documentos bancarios, financieros o comerciales. Las Partes no podrán negarse a aplicar las disposiciones del presente párrafo amparándose en el secreto bancario.

4. a) Al recibirse una solicitud formulada con arreglo al presente artículo por otra Parte que sea competente respecto de un delito tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, la Parte en cuyo territorio se encuentren el producto, los bienes, los instrumentos o cualesquiera otros de los elementos a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo:

- i) presentará la solicitud a sus autoridades competentes con el fin de obtener un mandamiento de decomiso al que, en caso de concederse, dará cumplimiento; o
- ii) presentará ante sus autoridades competentes, a fin de que se le dé cumplimiento en la medida solicitada, el mandamiento de decomiso expedido por la Parte requirente de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo, en lo que se refiera al producto, los bienes, los instrumentos o cualesquiera otros elementos a que se refiere el párrafo 1 que se encuentren en el territorio de la Parte requerida.

b) Al recibirse una solicitud formulada con arreglo al presente artículo por otra Parte que sea competente por respecto de un delito tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, la Parte requerida adoptará medidas para la identificación, la detección y el embargo preventivo o la incautación del producto, los bienes, los instrumentos o cualesquiera otros elementos a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo, con miras al eventual decomiso que se ordene, ya sea por la Parte requirente o, cuando se haya formulado una solicitud con arreglo al inciso a) del presente párrafo, por la Parte requerida.

c) Las decisiones o medidas previstas en los incisos a) y b) del presente párrafo serán adoptadas por la Parte requerida de conformidad con su derecho interno y con sujeción a sus disposiciones, y de conformidad con sus reglas de procedimiento o los tratados, acuerdos o arreglos bilaterales o multilaterales que haya concertado con la Parte requirente.

d) Será aplicable, *mutatis mutandis*, lo dispuesto en los párrafos 6 a 19 del artículo 7. Además de la información enumerada en el párrafo 10 del artículo 7, las solicitudes formuladas de conformidad con el presente artículo contendrán lo siguiente:

- i) en el caso de una solicitud correspondiente al apartado i) del inciso a) del presente párrafo, una descripción de los bienes por decomisar y una exposición de los hechos en que se funde la Parte requirente que sea suficiente para que la Parte requerida pueda tramitar el mandamiento con arreglo a su derecho interno;
- ii) en el caso de una solicitud correspondiente al apartado ii) del inciso a), una copia admisible en derecho de un mandamiento de decomiso expedido por la Parte requirente que sirva de fundamento a la solicitud, una exposición de los hechos e información sobre el alcance de la solicitud de ejecución del mandamiento;
- iii) en el caso de una solicitud correspondiente al inciso b), una exposición de los hechos en que se funde la Parte requirente y una descripción de las medidas solicitadas.

e) Cada una de las Partes proporcionará al Secretario General el texto de cualesquiera de sus leyes y reglamentos por los que haya dado aplicación al presente párrafo, así como el texto de cualquier cambio ulterior que se efectúe en dichas leyes y reglamentos.

f) Si una de las Partes opta por supeditar la adopción de las medidas mencionadas en los incisos a) y b) del presente párrafo a la existencia de un tratado pertinente, dicha Parte considerará la presente Convención como base convencional necesaria y suficiente.

g) Las Partes procurarán concertar tratados, acuerdos o arreglos bilaterales y multilaterales para mejorar la eficacia de la cooperación internacional prevista en el presente artículo.

5. a) La Parte que haya decomisado el producto o los bienes conforme a los párrafos 1 ó 4 del presente artículo dispondrá de ellos en la forma prevista por su derecho interno y sus procedimientos administrativos.

b) Al actuar a solicitud de otra Parte, con arreglo a lo previsto en el presente artículo, la Parte podrá prestar particular atención a la posibilidad de concertar acuerdos a fin de:

- i) aportar la totalidad o una parte considerable del valor de dicho producto y de dichos bienes, o de los fondos derivados de la venta de dicho producto o de dichos bienes, a organismos intergubernamentales especializados en la lucha contra el tráfico ilícito y el uso indebido de estupefacientes y sustancias sicotrópicas;
- ii) repartirse con otras Partes, conforme a un criterio preestablecido o definido para cada caso, dicho producto o dichos bienes, o los fondos derivados de la venta de dicho producto o de dichos bienes, con arreglo a lo previsto por su derecho interno, sus procedimientos administrativos o los acuerdos bilaterales o multilaterales que hayan concertado a este fin.

6. a) Cuando el producto se haya transformado o convertido en otros bienes, éstos podrán ser objeto de las medidas aplicables al producto mencionadas en el presente artículo.

b) Cuando el producto se haya mezclado con bienes adquiridos de fuentes lícitas, sin perjuicio de cualquier otra facultad de incautación o embargo preventivo aplicable, se podrán decomisar dichos bienes hasta el valor estimado del producto mezclado.

c) Dichas medidas se aplicarán asimismo a los ingresos u otros beneficios derivados:

- i) del producto;
- ii) de los bienes en los cuales el producto haya sido transformado o convertido; o
- iii) de los bienes con los cuales se haya mezclado el producto

de la misma manera y en la misma medida que al producto.

7. Cada una de las Partes considerará la posibilidad de invertir la carga de la prueba respecto del origen lícito del supuesto producto u otros bienes sujetos a decomiso, en la medida en que ello sea compatible con los principios de su derecho interno y con la naturaleza de sus procedimientos judiciales y de otros procedimientos.

8. Lo dispuesto en el presente artículo no podrá interpretarse en perjuicio de los derechos de terceros de buena fe.

9. Nada de lo dispuesto en el presente artículo afectará al principio de que las medidas que en él se prevén serán definidas y aplicadas de conformidad con el derecho interno de cada una de las Partes y con arreglo a lo dispuesto en él.

Artículo 6

EXTRADICION

1. El presente artículo se aplicará a los delitos tipificados por las Partes de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3.

2. Cada uno de los delitos a los que se aplica el presente artículo se considerará incluido entre los delitos que den lugar a extradición en todo tratado de extradición vigente entre las Partes. Las Partes se comprometen a incluir tales delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que concierten entre sí.

3. Si una Parte que supedita la extradición a la existencia de un tratado recibe de otra Parte, con la que no la vincula ningún tratado de extradición, una solicitud de extradición, podrá considerar la presente Convención como la base jurídica de la extradición respecto de los delitos a los que se aplica el presente artículo. Las Partes que requieran una legislación detallada para hacer valer la presente Convención como base jurídica de la extradición considerarán la posibilidad de promulgar la legislación necesaria.

4. Las Partes que no supediten la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos a los que se aplica el presente artículo como casos de extradición entre ellas.

5. La extradición estará sujeta a las condiciones previstas por la legislación de la Parte requerida o por los tratados de extradición aplicables, incluidos los motivos por los que la Parte requerida puede denegar la extradición.

6. Al examinar las solicitudes recibidas de conformidad con el presente artículo, el Estado requerido podrá negarse a darles cumplimiento cuando existan motivos justificados que induzcan a sus autoridades judiciales u otras autoridades competentes a presumir que su cumplimiento facilitaría el procesamiento o el castigo de una persona por razón de su raza, religión, nacionalidad u opiniones políticas o que se ocasionarían perjuicios por alguna de estas razones a alguna persona afectada por la solicitud.

7. Las Partes se esforzarán por agilizar los procedimientos de extradición y simplificar los requisitos probatorios con respecto a cualquiera de los delitos a los que se aplica el presente artículo.

8. A reserva de lo dispuesto en su derecho interno y en sus tratados de extradición, la Parte requerida podrá, tras haberse cerciorado de que las circunstancias lo justifican y tienen carácter urgente, y a solicitud de la Parte requirente, proceder a la detención de la persona cuya extradición se solicite y que se encuentre en su territorio o adoptar otras medidas adecuadas para asegurar su comparecencia en los trámites de extradición.

9. Sin perjuicio del ejercicio de cualquier competencia penal declarada de conformidad con su derecho interno, la Parte en cuyo territorio se encuentre un presunto delincuente deberá,

a) si no lo extradita por un delito tipificado de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3 por los motivos enunciados en el inciso a) del párrafo 2 del artículo 4, presentar el caso ante sus autoridades competentes para enjuiciarlo, salvo que se haya acordado otra cosa con la Parte requirente;

b) si no lo extradita por un delito de ese tipo y se ha declarado competente en relación con ese delito de conformidad con el inciso b) del párrafo 2 del artículo 4, presentar el caso ante sus autoridades competentes para enjuiciarlo, salvo que la Parte requirente solicite otra cosa a efectos de salvaguardar su competencia legítima.

10. Si la extradición solicitada con el propósito de que se cumpla una condena se deniega basándose en que la persona objeto de la solicitud es nacional de la Parte requerida, ésta, si su legislación lo permite y de conformidad con los requisitos de dicha legislación, previa solicitud de la Parte requirente, considerará la posibilidad de hacer cumplir la condena impuesta conforme a la legislación de la Parte requirente o el resto de dicha condena que quede por purgar.

11. Las Partes procurarán concertar acuerdos bilaterales y multilaterales para llevar a cabo la extradición o aumentar su eficacia.

12. Las Partes podrán considerar la posibilidad de concertar acuerdos bilaterales o multilaterales, ya sean especiales o generales, sobre el traslado de las personas condenadas a prisión u otra forma de privación de libertad por los delitos a los que se aplica el presente artículo, a fin de que puedan terminar de cumplir sus condenas en su país.

Artículo 7

ASISTENCIA JUDICIAL RECÍPROCA

1.- Las Partes se prestarán, a tenor de lo dispuesto en el presente artículo, la más amplia asistencia judicial recíproca en las investigaciones, procesos y actuaciones judiciales referentes a delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3.

2. La asistencia judicial recíproca que ha de prestarse de conformidad con el presente artículo podrá ser solicitada para cualquiera de los siguientes fines:

- a) recibir testimonios o tomar declaración a personas;
- b) presentar documentos judiciales;
- c) efectuar inspecciones e incautaciones;
- d) examinar objetos y lugares;
- e) facilitar información y elementos de prueba;

f) entregar originales o copias auténticas de documentos y expedientes relacionados con el caso, inclusive documentación bancaria, financiera, social y comercial;

g) identificar o detectar el producto, los bienes, los instrumentos u otros elementos con fines probatorios.

3. Las Partes podrán prestarse cualquier otra forma de asistencia judicial recíproca autorizada por el derecho interno de la Parte requerida.

4. Las Partes, si así se les solicita y en la medida compatible con su derecho y práctica internos, facilitarán o alentarán la presentación o disponibilidad de personas, incluso de detenidos, que consientan en colaborar en las investigaciones o en intervenir en las actuaciones.

5. Las Partes no invocarán el secreto bancario para negarse a prestar asistencia judicial recíproca con arreglo al presente artículo.

6. Lo dispuesto en el presente artículo no afectará a las obligaciones derivadas de otros tratados bilaterales o multilaterales, vigentes o futuros, que rijan, total o parcialmente, la asistencia judicial recíproca en asuntos penales.

7. Los párrafos 8 a 19 del presente artículo se aplicarán a las solicitudes que se formulen con arreglo al mismo, siempre que no medie entre las Partes interesadas un tratado de asistencia judicial recíproca. Cuando las Partes estén vinculadas por un tratado de esta índole, se aplicarán las disposiciones correspondientes de dicho tratado, salvo que las Partes convengan en aplicar, en su lugar, los párrafos 8 a 19 del presente artículo.

8. Las Partes designarán una autoridad o, cuando sea necesario, varias autoridades, con facultades para dar cumplimiento a las solicitudes de asistencia judicial recíproca o transmitir las solicitudes a las autoridades competentes para su ejecución. Se notificará al Secretario General la autoridad o autoridades que hayan sido designadas para este fin. Las autoridades designadas por las Partes serán las encargadas de transmitir las solicitudes de asistencia judicial recíproca y cualquier otra comunicación pertinente; la presente disposición no afectará al derecho de cualquiera de las Partes a exigir que estas solicitudes y comunicaciones le sean enviadas por vía diplomática y, en circunstancias urgentes, cuando las Partes convengan en

ello, por conducto de la Organización Internacional de Policía Criminal, de ser ello posible.

9. Las solicitudes deberán presentarse por escrito en un idioma aceptable para la Parte requerida. Se notificará al Secretario General el idioma o idiomas que sean aceptables para cada una de las Partes. En situaciones de urgencia, y cuando las Partes convengan en ello se podrán hacer las solicitudes verbalmente, debiendo ser seguidamente confirmadas por escrito.

10. En las solicitudes de asistencia judicial recíproca deberá figurar lo siguiente:

- a) la identidad de la autoridad que haga la solicitud;
- b) el objeto y la índole de la investigación, del proceso o de las actuaciones a que se refiera la solicitud, y el nombre y funciones de la autoridad que esté efectuando dicha investigación, dicho procesamiento o dichas actuaciones;
- c) un resumen de los datos pertinentes, salvo cuando se trate de solicitudes para la presentación de documentos judiciales;
- d) una descripción de la asistencia solicitada y pormenores sobre cualquier procedimiento particular que la Parte requirente desee que se aplique;
- e) cuando sea posible, la identidad y la nacionalidad de toda persona involucrada y el lugar en que se encuentre;
- f) la finalidad para la que se solicita la prueba, información o actuación.

11. La Parte requerida podrá pedir información adicional cuando sea necesaria para dar cumplimiento a la solicitud de conformidad con su derecho interno o para facilitar dicho cumplimiento.

12. Se dará cumplimiento a toda solicitud con arreglo al derecho interno de la Parte requerida y, en la medida en que no se contravenga la legislación de dicha Parte y siempre que ello sea posible, de conformidad con los procedimientos especificados en la solicitud.

13. La Parte requirente no comunicará ni utilizará, sin previo consentimiento de la Parte requerida, la información o las pruebas proporcionadas por la Parte requerida para otras investigaciones, procesos o actuaciones distintas de las indicadas en la solicitud.

14. La Parte requirente podrá exigir que la Parte requerida mantenga reserva acerca de la existencia y el contenido de la solicitud, salvo en la medida necesaria para darle cumplimiento. Si la Parte requerida no puede mantener esa reserva, lo hará saber de inmediato a la Parte requirente.

15. La asistencia judicial recíproca solicitada podrá ser denegada:

a) cuando la solicitud no se ajuste a lo dispuesto en el presente artículo;

b) cuando la Parte requerida considere que el cumplimiento de lo solicitado pudiera menoscabar su soberanía, su seguridad, su orden público u otros intereses fundamentales;

c) cuando el derecho interno de la Parte requerida prohíba a sus autoridades acceder a una solicitud formulada en relación con un delito análogo, si éste hubiera sido objeto de investigación, procesamiento o actuaciones en el ejercicio de su propia competencia;

d) cuando acceder a la solicitud sea contrario al ordenamiento jurídico de la Parte requerida en lo relativo a la asistencia judicial recíproca.

16. Las denegaciones de asistencia judicial recíproca serán motivadas.

17. La asistencia judicial recíproca podrá ser diferida por la Parte requerida si perturbase el curso de una investigación, un proceso o unas actuaciones. En tal caso, la Parte requerida deberá consultar con la Parte requirente para determinar si es aún posible prestar la asistencia en la forma y en las condiciones que la primera estime necesarias.

18. El testigo, perito u otra persona que consienta en deponer en juicio o en colaborar en una investigación, proceso o actuación judicial en el territorio de la Parte requirente, no será objeto de procesamiento, detención o castigo, ni de ningún tipo de restricción de su libertad personal en dicho

territorio por actos, omisiones o por declaraciones de culpabilidad anteriores a la fecha en que abandonó el territorio de la Parte requerida. Ese salvoconducto cesará cuando el testigo, perito u otra persona haya tenido durante 15 días consecutivos, o durante el período acordado por las Partes, después de la fecha en que se le haya informado oficialmente de que las autoridades judiciales ya no requieran su presencia, la oportunidad de salir del país y, no obstante, permanezca voluntariamente en el territorio o regrese espontáneamente a él después de haberlo abandonado.

19. Los gastos ordinarios que ocasione la ejecución de una solicitud serán sufragados por la Parte requerida salvo que las Partes interesadas hayan acordado otra cosa. Cuando se requieran a este fin gastos cuantiosos o de carácter extraordinario, las Partes se consultarán para determinar los términos y condiciones en que se haya de dar cumplimiento a la solicitud, así como la manera en que se sufragarán los gastos.

20. Cuando sea necesario, las Partes considerarán la posibilidad de concertar acuerdos o arreglos bilaterales o multilaterales que sirvan a los fines del presente artículo y que, en la práctica, den efecto a sus disposiciones o las refuercen.

Artículo 8

REMISION DE ACTUACIONES PENALES

Las Partes considerarán la posibilidad de remitirse actuaciones penales para el procesamiento por los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, cuando se estime que esa remisión obrará en interés de una correcta administración de justicia.

Artículo 9

OTRAS FORMAS DE COOPERACION Y CAPACITACION

1. Las Partes colaborarán estrechamente entre sí, en armonía con sus respectivos ordenamientos jurídicos y administrativos, con miras a aumentar la eficacia de las medidas de detección y represión orientadas a suprimir la

comisión de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3. Deberán, en particular, sobre la base de acuerdos o arreglos bilaterales o multilaterales:

a) establecer y mantener canales de comunicación entre sus organismos y servicios competentes a fin de facilitar el intercambio rápido y seguro de información sobre todos los aspectos de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, incluso, siempre que las Partes interesadas lo estimen oportuno, sobre sus vinculaciones con otras actividades delictivas;

b) cooperar en la realización de indagaciones, con respecto a delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3 y de carácter internacional, acerca:

i) de la identidad, el paradero y las actividades de personas presuntamente implicadas en delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3;

ii) del movimiento del producto o de los bienes derivados de la comisión de esos delitos;

iii) del movimiento de estupefacientes, sustancias sicotrópicas, sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II de la presente Convención e instrumentos utilizados o destinados a ser utilizados en la comisión de esos delitos;

c) cuando sea oportuno, y siempre que no contravenga lo dispuesto en su derecho interno, crear equipos conjuntos, teniendo en cuenta la necesidad de proteger la seguridad de las personas y de las operaciones, para dar efecto a lo dispuesto en el presente párrafo. Los funcionarios de cualquiera de las Partes que integren esos equipos actuarán conforme a la autorización de las autoridades competentes de la Parte en cuyo territorio se ha de llevar a cabo la operación. En todos esos casos las Partes de que se trate velarán por que se respete plenamente la soberanía de la Parte en cuyo territorio se ha de realizar la operación;

d) proporcionar, cuando corresponda, las cantidades necesarias de sustancias para su análisis o investigación;

e) facilitar una coordinación eficaz entre sus organismos y servicios competentes y promover el intercambio de personal y de otros expertos, incluso destacando funcionarios de enlace.

2. Cada una de las Partes, en la medida necesaria, iniciará, desarrollará o perfeccionará programas específicos de capacitación destinados a su personal de detección y represión o de otra índole, incluido el personal aduanero, encargado de suprimir los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3. En particular, estos programas se referirán a:

a) los métodos utilizados en la detección y supresión de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3;

b) las rutas y técnicas utilizadas por personas presuntamente implicadas en delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, en particular en los Estados de tránsito, y medidas adecuadas para contrarrestar su utilización;

c) la vigilancia de la importación y exportación de estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II;

d) la detección y vigilancia del movimiento del producto y los bienes derivados de la comisión de los delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3, y de los estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II, y de los instrumentos que se utilicen o se pretenda utilizar en la comisión de dichos delitos;

e) los métodos utilizados para la transferencia, la ocultación o el encubrimiento de dicho producto, y de dichos bienes e instrumentos;

f) el acopio de pruebas;

g) las técnicas de fiscalización en zonas y puertos francos;

h) las técnicas modernas de detección y represión.

3. Las Partes se prestarán asistencia en la planificación y ejecución de programas de investigación y capacitación encaminados a intercambiar conocimientos en las esferas mencionadas en el párrafo 2 del presente artículo

y, a ese fin, deberán también, cuando proceda, recurrir a conferencias y seminarios regionales e internacionales a fin de promover la cooperación y estimular el examen de los problemas de interés común, incluidos en particular los problemas y necesidades especiales de los Estados de tránsito.

Artículo 10

COOPERACION INTERNACIONAL Y ASISTENCIA A LOS ESTADOS DE TRANSITO

1. Las Partes cooperarán, directamente o por conducto de las organizaciones internacionales o regionales competentes, para prestar asistencia y apoyo a los Estados de tránsito y, en particular, a los países en desarrollo que necesiten de tales asistencia y apoyo, en la medida de lo posible, mediante programas de cooperación técnica para impedir la entrada y el tránsito ilícitos, así como para otras actividades conexas.

2. Las Partes podrán convenir, directamente o por conducto de las organizaciones internacionales o regionales competentes, en proporcionar asistencia financiera a dichos Estados de tránsito con el fin de aumentar y fortalecer la infraestructura que necesiten para una fiscalización y una prevención eficaces del tráfico ilícito.

3. Las Partes podrán concertar acuerdos o arreglos bilaterales o multilaterales para aumentar la eficacia de la cooperación internacional prevista en el presente artículo y podrán tomar en consideración la posibilidad de concertar arreglos financieros a ese respecto.

Artículo 11

ENTREGA VIGILADA

1. Si lo permiten los principios fundamentales de sus respectivos ordenamientos jurídicos internos, las Partes adoptarán las medidas necesarias, dentro de sus posibilidades, para que se pueda utilizar de forma adecuada, en el plano internacional, la técnica de entrega vigilada, de conformidad con acuerdos o arreglos mutuamente convenidos, con el fin de descubrir a las

personas implicadas en delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3 y de entablar acciones legales contra ellas.

2. Las decisiones de recurrir a la entrega vigilada se adoptarán caso por caso y podrán, cuando sea necesario, tener en cuenta los arreglos financieros y los relativos al ejercicio de su competencia por las Partes interesadas.

3. Las remesas ilícitas cuya entrega vigilada se haya acordado podrán, con el consentimiento de las Partes interesadas, ser interceptadas y autorizadas a proseguir intactas o habiéndose retirado o sustituido total o parcialmente los estupefacientes o sustancias sicotrópicas que contengan.

Artículo 12

SUSTANCIAS QUE SE UTILIZAN CON FRECUENCIA EN LA FABRICACION ILICITA DE ESTUPEFACIENTES O SUSTANCIAS SICOTROPICAS

1. Las Partes adoptarán las medidas que estimen adecuadas para evitar la desviación de las sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II, utilizadas en la fabricación ilícita de estupefacientes o sustancias sicotrópicas, y cooperarán entre ellas con este fin.

2. Si una de las Partes o la Junta posee datos que, a su juicio, puedan requerir la inclusión de una sustancia en el Cuadro I o el Cuadro II, lo notificará al Secretario General y le facilitará los datos en que se base la notificación. El procedimiento descrito en los párrafos 2 a 7 del presente artículo también será aplicable cuando una de las Partes o la Junta posea información que justifique suprimir una sustancia del Cuadro I o del Cuadro II o trasladar una sustancia de un Cuadro a otro.

3. El Secretario General comunicará esa notificación y los datos que considere pertinentes a las Partes, a la Comisión y, cuando la notificación proceda de alguna de las Partes, a la Junta. Las Partes comunicarán al Secretario General sus observaciones acerca de la notificación y toda la información complementaria que pueda serle útil a la Junta para elaborar un dictamen y a la Comisión para adoptar una decisión.

4. Si la Junta, teniendo en cuenta la magnitud, importancia y diversidad del uso lícito de esa sustancia, y la posibilidad y facilidad del empleo de otras sustancias tanto para la utilización lícita como para la fabricación ilícita de estupefacientes o de sustancias sicotrópicas, comprueba:

a) que la sustancia se emplea con frecuencia en la fabricación ilícita de un estupefaciente o de una sustancia sicotrópica;

b) que el volumen y la magnitud de la fabricación ilícita de un estupefaciente o de una sustancia sicotrópica crean graves problemas sanitarios o sociales, que justifican la adopción de medidas en el plano internacional,

comunicará a la Comisión un dictamen sobre la sustancia, en el que se señale el efecto que tendría su incorporación al Cuadro I o al Cuadro II tanto sobre su uso lícito como sobre su fabricación ilícita, junto con recomendaciones de las medidas de vigilancia que, en su caso, sean adecuadas a la luz de ese dictamen.

5. La Comisión, teniendo en cuenta las observaciones presentadas por las Partes y las observaciones y recomendaciones de la Junta, cuyo dictamen será determinante en cuanto a los aspectos científicos, y tomando también debidamente en consideración otros factores pertinentes, podrá decidir, por una mayoría de dos tercios de sus miembros, incorporar una sustancia al Cuadro I o al Cuadro II.

6. Toda decisión que tome la Comisión de conformidad con el presente artículo será notificada por el Secretario General a todos los Estados y otras entidades que sean Partes en la presente Convención o puedan llegar a serlo y a la Junta. Tal decisión surtirá pleno efecto respecto de cada una de las Partes a los 180 días de la fecha de la notificación.

7. a) Las decisiones de la Comisión adoptadas con arreglo al presente artículo estarán sujetas a revisión por el Consejo, cuando así lo solicite cualquiera de las Partes dentro de un plazo de 180 días contados a partir de la fecha de la notificación de la decisión. La solicitud de revisión será presentada al Secretario General junto con toda la información pertinente en que se base dicha solicitud de revisión.

b) El Secretario General transmitirá copias de la solicitud de revisión y de la información pertinente a la Comisión, a la Junta y a todas las Partes, invitándolas a presentar sus observaciones dentro del plazo de 90 días. Todas las observaciones que se reciban se comunicarán al Consejo para que éste las examine.

c) El Consejo podrá confirmar o revocar la decisión de la Comisión. La notificación de la decisión del Consejo se transmitirá a todos los Estados y otras entidades que sean Partes en la presente Convención o que puedan llegar a serlo, a la Comisión y a la Junta.

8. a) Sin perjuicio de las disposiciones de carácter general del párrafo 1 del presente artículo y de lo dispuesto en la Convención de 1961, en la Convención de 1961 en su forma enmendada y en el Convenio de 1971, las Partes tomarán las medidas que estimen oportunas para vigilar la fabricación y la distribución de sustancias que figuren en los Cuadros I y II que se realicen dentro de su territorio.

b) Con este fin las Partes podrán:

- i) controlar a todas las personas y empresas que se dediquen a la fabricación o la distribución de tales sustancias;
- ii) controlar bajo licencia el establecimiento y los locales en que se realicen las mencionadas fabricación o distribución;
- iii) exigir que los licenciatarios obtengan la autorización para realizar las mencionadas operaciones;
- iv) impedir la acumulación en posesión de fabricantes y distribuidores de cantidades de esas sustancias que excedan de las que requieran el desempeño normal de las actividades comerciales y las condiciones prevaletientes en el mercado.

9. Cada una de las Partes adoptará, con respecto a las sustancias que figuren en el Cuadro I y el Cuadro II, las siguientes medidas:

a) establecer y mantener un sistema para vigilar el comercio internacional de sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II a fin de

facilitar el descubrimiento de operaciones sospechosas. Esos sistemas de vigilancia deberán aplicarse en estrecha cooperación con los fabricantes, importadores, exportadores, mayoristas y minoristas, que deberán informar a las autoridades competentes sobre los pedidos y operaciones sospechosos;

b) disponer la incautación de cualquier sustancia que figure en el Cuadro I o el Cuadro II si hay pruebas suficientes de que se ha de utilizar para la fabricación ilícita de estupefacientes o sustancias sicotrópicas;

c) notificar, lo antes posible, a las autoridades y servicios competentes de las Partes interesadas si hay razones para presumir que la importación, la exportación o el tránsito de una sustancia que figura en el Cuadro I o el Cuadro II se destina a la fabricación ilícita de estupefacientes o sustancias sicotrópicas, facilitando, en particular, información sobre los medios de pago y cualesquiera otros elementos esenciales en los que se funde esa presunción;

d) exigir que las importaciones y exportaciones estén correctamente etiquetadas y documentadas. Los documentos comerciales como facturas, manifiestos de carga, documentos aduaneros y de transporte y otros documentos relativos al envío, deberán contener los nombres, tal como figuran en el Cuadro I o el Cuadro II, de las sustancias que se importen o exporten, la cantidad que se importe o exporte y el nombre y la dirección del importador, del exportador y, cuando sea posible, del consignatario;

e) velar por que los documentos mencionados en el inciso d) sean conservados durante dos años por lo menos y puedan ser inspeccionados por las autoridades competentes.

10. a) Además de lo dispuesto en el párrafo 9, y a petición de la Parte interesada dirigida al Secretario General, cada una de las Partes de cuyo territorio se vaya a exportar una de las sustancias que figuran en el Cuadro I velará por que, antes de la exportación, sus autoridades competentes proporcionen la siguiente información a las autoridades competentes del país importador:

i) el nombre y la dirección del exportador y del importador y, cuando sea posible, del consignatario;

ii) el nombre de la sustancia que figura en el Cuadro I;

iii) la cantidad de la sustancia que se ha de exportar;

iv) el punto de entrada y la fecha de envío previstos;

v) cualquier otra información que acuerden mutuamente las Partes.

b) Las Partes podrán adoptar medidas de fiscalización más estrictas o rigurosas que las previstas en el presente párrafo si, a su juicio, tales medidas son convenientes o necesarias.

11. Cuando una de las Partes facilite información a otra Parte con arreglo a lo dispuesto en los párrafos 9 y 10 del presente artículo, la Parte que facilita tal información podrá exigir que la Parte que la reciba respete el carácter confidencial de los secretos industriales, empresariales, comerciales o profesionales o de los procesos industriales que contenga.

12. Cada una de las Partes presentará anualmente a la Junta, en la forma y de la manera que ésta disponga y en los formularios que ésta suministre, información sobre:

a) las cantidades incautadas de sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II y, cuando se conozca, su origen;

b) cualquier sustancia que no figure en el Cuadro I o el Cuadro II pero de la que se sepa que se emplea en la fabricación ilícita de estupefacientes o sustancias sicotrópicas y que, a juicio de esa Parte, sea considerada lo bastante importante para ser señalada a la atención de la Junta;

c) los métodos de desviación y de fabricación ilícita.

13. La Junta informará anualmente a la Comisión sobre la aplicación del presente artículo, y la Comisión examinará periódicamente la idoneidad y la pertinencia del Cuadro I y del Cuadro II.

14. Las disposiciones del presente artículo no se aplicarán a los preparados farmacéuticos, ni a otros preparados que contengan sustancias que figuran en el Cuadro I o el Cuadro II y que estén compuestos de forma tal que esas sustancias no puedan emplearse o recuperarse fácilmente por medios de sencilla aplicación.

Artículo 13

MATERIALES Y EQUIPOS

Las Partes adoptarán las medidas que consideren adecuadas para impedir el comercio y la desviación de materiales y equipos destinados a la producción o fabricación ilícitas de estupefacientes y sustancias sicotrópicas y cooperarán a este fin.

Artículo 14MEDIDAS PARA ERRADICAR EL CULTIVO ILÍCITO DE PLANTAS DE LAS
QUE SE EXTRAEN ESTUPEFACIENTES Y PARA ELIMINAR LA DEMANDA
ILÍCITA DE ESTUPEFACIENTES Y SUSTANCIAS SICOTROPICAS

1. Cualquier medida adoptada por las Partes para la aplicación de la presente Convención no será menos estricta que las normas aplicables a la erradicación del cultivo ilícito de plantas que contengan estupefacientes y sustancias sicotrópicas y a la eliminación de la demanda ilícita de estupefacientes y sustancias sicotrópicas conforme a lo dispuesto en la Convención de 1961, en la Convención de 1961 en su forma enmendada y en el Convenio de 1971.

2. Cada una de las Partes adoptará medidas adecuadas para evitar el cultivo ilícito de las plantas que contengan estupefacientes o sustancias sicotrópicas, tales como las plantas de adormidera, los arbustos de coca y las plantas de cannabis, así como para erradicar aquellas que se cultiven ilícitamente en su territorio. Las medidas que se adopten deberán respetar los derechos humanos fundamentales y tendrán debidamente en cuenta los usos tradicionales lícitos, donde al respecto exista la evidencia histórica, así como la protección del medio ambiente.

3. a) Las Partes podrán cooperar para aumentar la eficacia de los esfuerzos de erradicación. Tal cooperación podrá comprender, entre otras cosas, el apoyo, cuando proceda, al desarrollo rural integrado tendiente a ofrecer soluciones sustitutivas del cultivo ilícito que sean económicamente viables. Factores como el acceso a los mercados, la disponibilidad de recursos y las condiciones socioeconómicas imperantes deberán ser tomados en

cuenta antes de que estos programas hayan sido puestos en marcha. Las Partes podrán llegar a acuerdos sobre cualesquiera otras medidas adecuadas de cooperación.

b) Las Partes facilitarán también el intercambio de información científica y técnica y la realización de investigaciones relativas a la erradicación.

c) Cuando tengan fronteras comunes, las Partes tratarán de cooperar en programas de erradicación en sus respectivas zonas situadas a lo largo de dichas fronteras.

4. Las Partes adoptarán medidas adecuadas tendientes a eliminar o reducir la demanda ilícita de estupefacientes y sustancias sicotrópicas con miras a reducir el sufrimiento humano y acabar con los incentivos financieros del tráfico ilícito. Estas medidas podrán basarse, entre otras cosas, en las recomendaciones de las Naciones Unidas, los organismos especializados de las Naciones Unidas, tales como la Organización Mundial de la Salud, y otras organizaciones internacionales competentes, y en el Plan Amplio y Multidisciplinario aprobado por la Conferencia Internacional sobre el Uso Indebido y el Tráfico Ilícito de Drogas celebrada en 1987, en la medida en que éste se relacione con los esfuerzos de las organizaciones gubernamentales y no gubernamentales y de entidades privadas en las esferas de la prevención, del tratamiento y de la rehabilitación. Las Partes podrán concertar acuerdos o arreglos bilaterales o multilaterales tendientes a eliminar o reducir la demanda ilícita de estupefacientes y sustancias sicotrópicas.

5. Las Partes podrán asimismo adoptar las medidas necesarias para que los estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en el Cuadro I y el Cuadro II que se hayan incautado o decomisado sean destruidas prontamente o se disponga de ellas de acuerdo con la ley y para que las cantidades necesarias debidamente certificadas de esas sustancias sean admisibles a efectos probatorios.

Artículo 15

TRANSPORTISTAS COMERCIALES

1. Las Partes adoptarán medidas adéuadas a fin de garantizar que los medios de transporte utilizados por los transportistas comerciales no lo sean para cometer delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3; entre esas medidas podrá figurar la concertación de arreglos especiales con los transportistas comerciales.

2. Cada una de las Partes exigirá a los transportistas comerciales que tomen precauciones razonables a fin de impedir que sus medios de transporte sean utilizados para cometer delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3. Entre esas precauciones podrán figurar las siguientes:

a) Cuando el establecimiento principal del transportista comercial se encuentre en el territorio de dicha Parte:

- i) la capacitación del personal para descubrir personas o remesas sospechosas;
- ii) el estímulo de la integridad moral del personal.

b) Cuando el transportista comercial desarrolle actividades en el territorio de dicha Parte:

- i) la presentación por adelantado, cuando sea posible, de los manifiestos de carga;
- ii) la utilización en los contenedores de sellos inviolables y verificables individualmente;
- iii) la denuncia a las autoridades competentes, en la primera ocasión, de cualquier circunstancia sospechosa que pueda estar relacionada con la comisión de delitos tipificados de conformidad con el párrafo 1 del artículo 3.

3. Cada una de las Partes procurará garantizar que los transportistas comerciales y las autoridades competentes de los lugares de entrada y salida, y demás zonas de control aduanero, cooperen a fin de impedir el acceso no autorizado a los medios de transporte y a la carga, así como en la aplicación de las medidas de seguridad adecuadas.

Artículo 16

DOCUMENTOS COMERCIALES Y ETIQUETAS DE LAS EXPORTACIONES

1. Cada una de las Partes exigirá que las exportaciones lícitas de estupefacientes y sustancias sicotrópicas estén debidamente documentadas. Además de los requisitos de documentación previstos en el artículo 31 de la Convención de 1961, en el artículo 31 de la Convención de 1961 en su forma enmendada y en el artículo 12 del Convenio de 1971, en los documentos comerciales, tales como facturas, manifiestos de carga, documentos aduaneros y de transporte y otros documentos relativos al envío, deberán indicarse los nombres de los estupefacientes y sustancias sicotrópicas que se exporten, tal como figuren en las Listas correspondientes de la Convención de 1961, de la Convención de 1961 en su forma enmendada y del Convenio de 1971, así como la cantidad exportada y el nombre y la dirección del exportador, del importador y, cuando sea posible, del consignatario.

2. Cada una de las Partes exigirá que las remesas de estupefacientes y sustancias sicotrópicas exportadas no vayan incorrectamente etiquetadas.

Artículo 17

TRAFICO ILICITO POR MAR

1. Las Partes cooperarán en todo lo posible para eliminar el tráfico ilícito por mar, de conformidad con el derecho internacional del mar.

2. Toda Parte que tenga motivos razonables para sospechar que una nave de su pabellón, o que no enarbole ninguno o no lleve matrícula, está siendo utilizada para el tráfico ilícito, podrá solicitar asistencia de otras Partes a fin de poner término a esa utilización. Las Partes a las que se solicite dicha asistencia la prestarán con los medios de que dispongan.

3. Toda Parte que tenga motivos razonables para sospechar que una nave que esté haciendo uso de la libertad de navegación con arreglo al derecho internacional y que enarbole el pabellón o lleve matrícula de otra Parte, está siendo utilizada para el tráfico ilícito, podrá notificarlo al Estado del pabellón y pedir que confirme la matrícula; si la confirma, podrá solicitarle autorización para adoptar las medidas adecuadas con respecto a esa nave.

4. De conformidad con el párrafo 3 o con los tratados vigentes entre las Partes, o con cualquier otro acuerdo o arreglo que se haya podido concertar entre ellas, el Estado del pabellón podrá autorizar al Estado requirente, entre otras cosas, a:

- a) abordar la nave;
- b) inspeccionar la nave;
- c) si se descubren pruebas de implicación en el tráfico ilícito, adoptar medidas adecuadas con respecto a la nave, a las personas y a la carga que se encuentren a bordo.

5. Cuando se adopte una medida de conformidad con el presente artículo, las Partes interesadas tendrán debidamente en cuenta la necesidad de no poner en peligro la seguridad de la vida en el mar ni la de la nave y la carga y de no perjudicar los intereses comerciales y jurídicos del Estado del pabellón o de cualquier otro Estado interesado.

6. El Estado del pabellón podrá, en consonancia con sus obligaciones previstas en el párrafo 1 del presente artículo, someter su autorización a condiciones que serán convenidas entre dicho Estado y la Parte requirente, sobre todo en lo que concierne a la responsabilidad.

7. A los efectos de los párrafos 3 y 4 del presente artículo, las Partes responderán con celeridad a las solicitudes de otras Partes de que se averigüe si una nave que esté enarbolando su pabellón está autorizada a hacerlo, así como a las solicitudes de autorización que se presenten a tenor de lo previsto en el párrafo 3. Cada Estado, en el momento de entrar a ser Parte en la presente Convención, designará una o, en caso necesario, varias autoridades para que se encarguen de recibir dichas solicitudes y de responder a ellas.

Esa designación será dada a conocer, por conducto del Secretario General, a todas las demás Partes, dentro del mes siguiente a la designación.

8. La Parte que haya adoptado cualquiera de las medidas previstas en el presente artículo informará con prontitud al Estado del pabellón de los resultados de esa medida.

9. Las Partes considerarán la posibilidad de concertar acuerdos o arreglos bilaterales y regionales para llevar a la práctica las disposiciones del presente artículo o hacerlas más eficaces.

10. Las medidas que se adopten en cumplimiento del párrafo 4 del presente artículo serán sólo aplicadas por buques de guerra o aeronaves militares, u otras naves o aeronaves que lleven signos claros y sean identificables como naves o aeronaves al servicio de un gobierno y autorizadas a tal fin.

11. Toda medida adoptada de conformidad con el presente artículo tendrá debidamente en cuenta la necesidad de no interferir en los derechos y obligaciones de los Estados ribereños o en el ejercicio de su competencia, que sean conformes con el derecho internacional del mar, ni de menoscabar esos derechos, obligaciones o competencias.

Artículo 18

ZONAS Y PUERTOS FRANCOS

1. Las Partes, a fin de eliminar, en las zonas y puertos francos, el tráfico ilícito de estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en los Cuadros I y II adoptarán medidas no menos estrictas que las que apliquen en otras partes de su territorio.

2. Las Partes procurarán:

a) vigilar el movimiento de bienes y personas en las zonas y puertos francos, a cuyo fin facultarán a las autoridades competentes a inspeccionar las cargas y las naves a su llegada y partida, incluidas las embarcaciones de recreo y los barcos pesqueros, así como las aeronaves y los vehículos y, cuando proceda, a registrar a los miembros de la tripulación y los pasajeros, así como los equipajes respectivos;

b) establecer y mantener un sistema para descubrir los envíos sospechosos de contener estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en los Cuadros I y II que entren en dichas zonas o salgan de ellas;

c) establecer y mantener sistemas de vigilancia en las zonas del puerto y de los muelles, en los aeropuertos y en los puntos de control fronterizo de las zonas y puertos francos.

Artículo 19

UTILIZACION DE LOS SERVICIOS POSTALES

1. Las Partes, de conformidad con las obligaciones que les incumben en virtud de las Convenciones de la Unión Postal Universal, y de acuerdo con los principios fundamentales de sus respectivos ordenamientos jurídicos internos, adoptarán medidas a fin de suprimir la utilización de los servicios postales para el tráfico ilícito y cooperarán con ese propósito.

2. Las medidas a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo comprenderán, en particular:

a) medidas coordinadas y orientadas a prevenir y reprimir la utilización de los servicios postales para el tráfico ilícito;

b) la introducción y el mantenimiento, por el personal de detección y represión competente, de técnicas de investigación y de control encaminadas a detectar los envíos postales con remesas ilícitas de estupefacientes, sustancias sicotrópicas y sustancias que figuran en los Cuadros I y II;

c) medidas legislativas que permitan utilizar los medios adecuados a fin de allegar las pruebas necesarias para iniciar actuaciones judiciales.

Artículo 20

INFORMACION QUE DEBEN SUMINISTRAR LAS PARTES

1. Las Partes suministrarán, por mediación del Secretario General, información a la Comisión sobre el funcionamiento de la presente Convención en sus territorios, y en particular:

a) el texto de las leyes y reglamentos que promulguen para dar efecto a la Convención;

b) los pormenores de casos de tráfico ilícito dentro de su jurisdicción que estimen importantes por las nuevas tendencias que revelen, las cantidades de que se trate, las fuentes de procedencia de las sustancias o los métodos utilizados por las personas que se dedican al tráfico ilícito.

2. Las Partes facilitarán dicha información del modo y en la fecha que solicite la Comisión.

Artículo 21

FUNCIONES DE LA COMISION

La Comisión tendrá autoridad para estudiar todas las cuestiones relacionadas con los objetivos de la presente Convención, y en particular:

a) la Comisión examinará el funcionamiento de la presente Convención, sobre la base de la información presentada por las Partes de conformidad con el artículo 20;

b) la Comisión podrá hacer sugerencias y recomendaciones de carácter general basadas en el examen de la información recibida de las Partes;

c) la Comisión podrá señalar a la atención de la Junta cualquier cuestión que tenga relación con las funciones de la misma;

d) la Comisión tomará las medidas que estime adecuadas sobre cualquier cuestión que le haya remitido la Junta de conformidad con el inciso b) del párrafo 1 del artículo 22;

e) la Comisión, con arreglo al procedimiento establecido en el artículo 12, podrá enmendar el Cuadro I y el Cuadro II;

f) la Comisión podrá señalar a la atención de los Estados no Partes las decisiones y recomendaciones que adopte en cumplimiento de la presente Convención, a fin de que dichos Estados examinen la posibilidad de tomar medidas de acuerdo con tales decisiones y recomendaciones.

Artículo 22

FUNCIONES DE LA JUNTA

1. Sin perjuicio de las funciones de la Comisión previstas en el artículo 21 y sin perjuicio de las funciones de la Junta y de la Comisión previstas en la Convención de 1961, en la Convención de 1961 en su forma enmendada y en el Convenio de 1971:

a) Si, sobre la base de su examen de la información a disposición de ella, del Secretario General o de la Comisión, o de la información comunicada por órganos de las Naciones Unidas, la Junta tiene motivos para creer que no se cumplen los objetivos de la presente Convención en asuntos de su competencia, la Junta podrá invitar a una o más Partes a suministrar toda información pertinente;

b) Con respecto a los artículos 12, 13 y 16:

- i) una vez cumplido el trámite señalado en el inciso a) del presente artículo, la Junta podrá, si lo juzga necesario, pedir a la Parte interesada que adopte las medidas correctivas que las circunstancias aconsejen para el cumplimiento de lo dispuesto en los artículos 12, 13 y 16;
- ii) antes de tomar ninguna medida conforme al apartado iii) infra, la Junta tratará confidencialmente sus comunicaciones con la Parte interesada conforme a los incisos anteriores;
- iii) si la Junta considera que la Parte interesada no ha adoptado las medidas correctivas que se le han pedido conforme a este inciso,

podrá señalar el asunto a la atención de las Partes, del Consejo y de la Comisión. Cualquier informe que publique la Junta de conformidad con este inciso incluirá asimismo las opiniones de la Parte interesada si ésta así lo solicitare.

2. Se invitará a toda Parte interesada a que esté representada en las reuniones de la Junta en las que se haya de examinar de conformidad con el presente artículo una cuestión que le afecte directamente.

3. Si, en algún caso, una decisión de la Junta que se adopte de conformidad con el presente artículo no fuese unánime, se dejará constancia de las opiniones de la minoría.

4. Las decisiones de la Junta de conformidad con el presente artículo se tomarán por mayoría de dos tercios del número total de miembros de la Junta.

5. En el desempeño de sus funciones de conformidad con el inciso a) del párrafo 1 del presente artículo, la Junta protegerá el carácter confidencial de toda información que llegue a su poder.

6. La responsabilidad de la Junta en virtud del presente artículo no se aplicará al cumplimiento de tratados o acuerdos celebrados entre las Partes de conformidad con lo dispuesto en la presente Convención.

7. Lo dispuesto en el presente artículo no será aplicable a las controversias entre las Partes a las que se refieren las disposiciones del artículo 32.

Artículo 23

INFORMES DE LA JUNTA

1. La Junta preparará un informe anual sobre su labor en el que figure un análisis de la información de que disponga y, en los casos adecuados, una relación de las explicaciones, si las hubo, dadas por las Partes o solicitadas a ellas, junto con cualesquiera observaciones y recomendaciones que la Junta desee formular. La Junta podrá preparar los informes adicionales que considere necesarios. Los informes serán presentados al Consejo por conducto de la Comisión, la cual podrá hacer las observaciones que juzgue convenientes.

2. Los informes de la Junta serán comunicados a las Partes y posteriormente publicados por el Secretario General. Las Partes permitirán la distribución sin restricciones de dichos informes.

Artículo 24

APLICACION DE MEDIDAS MAS Estrictas QUE LAS ESTABLECIDAS
POR LA PRESENTE CONVENCION

Las Partes podrán adoptar medidas más estrictas o rigurosas que las previstas en la presente Convención si, a su juicio, tales medidas son convenientes o necesarias para prevenir o eliminar el tráfico ilícito.

Artículo 25

EFFECTO NO DEROGATORIO RESPECTO DE ANTERIORES DERECHOS Y
OBLIGACIONES CONVENCIONALES

Las disposiciones de la presente Convención serán sin perjuicio de los derechos y obligaciones que incumben a las Partes en la presente Convención en virtud de la Convención de 1961, de la Convención de 1961 en su forma enmendada y del Convenio de 1971.

Artículo 26

FIRMA

La presente Convención estará abierta desde el 20 de diciembre de 1988 hasta el 28 de febrero de 1989 en la Oficina de las Naciones Unidas en Viena y, después, hasta el 20 de diciembre de 1989 en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York, a la firma:

- a) de todos los Estados;
- b) de Namibia, representada por el Consejo de las Naciones Unidas para Namibia;

c) de las organizaciones regionales de integración económica que sean competentes para negociar, concertar y aplicar acuerdos internacionales sobre cuestiones reguladas en la presente Convención, siendo aplicables a dichas organizaciones dentro de los límites de su competencia las referencias que en la presente Convención se hagan a las Partes, los Estados o los servicios nacionales.

Artículo 27

RATIFICACION, ACEPTACION, APROBACION O ACTO DE CONFIRMACION FORMAL

1. La presente Convención estará sujeta a ratificación, aceptación o aprobación por los Estados y por Namibia, representada por el Consejo de las Naciones Unidas para Namibia, y a los actos de confirmación formal por las organizaciones regionales de integración económica a las que se hace referencia en el inciso c) del artículo 26. Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación y los instrumentos relativos a los actos de confirmación formal serán depositados ante el Secretario General.

2. En sus instrumentos de confirmación formal, las organizaciones regionales de integración económica declararán el alcance de su competencia con respecto a las cuestiones regidas por la presente Convención. Esas organizaciones comunicarán también al Secretario General cualquier modificación del alcance de su competencia con respecto a las cuestiones regidas por la presente Convención.

Artículo 28

ADHESION

1. La presente Convención quedará abierta a la adhesión de todo Estado, de Namibia, representada por el Consejo de las Naciones Unidas para Namibia, y de las organizaciones regionales de integración económica a las que se hace referencia en el inciso c) del artículo 26. La adhesión se efectuará mediante el depósito de un instrumento de adhesión ante el Secretario General.

2. En sus instrumentos de adhesión, las organizaciones regionales de integración económica declararán el alcance de su competencia con respecto a

las cuestiones regidas por la presente Convención. Estas organizaciones comunicarán también al Secretario General cualquier modificación del alcance de su competencia con respecto a las cuestiones regidas por la presente Convención.

Artículo 29

ENTRADA EN VIGOR

1. La presente Convención entrará en vigor el nonagésimo día siguiente a la fecha en que haya sido depositado ante el Secretario General el vigésimo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión por los Estados o por Namibia, representada por el Consejo de las Naciones Unidas para Namibia.

2. Para cada Estado o para Namibia, representada por el Consejo de las Naciones Unidas para Namibia, que ratifique, acepte o apruebe la presente Convención o se adhiera a ella después de haberse depositado el vigésimo instrumento de ratificación, de aceptación, de aprobación o de adhesión, la presente Convención entrará en vigor el nonagésimo día siguiente a la fecha en que tal Estado o Namibia haya depositado dicho instrumento de ratificación, de aceptación, de aprobación o de adhesión.

3. Para cada organización regional de integración económica a la que se hace referencia en el inciso c) del artículo 26, que deposite un instrumento relativo a un acto de confirmación formal o un instrumento de adhesión, la presente Convención entrará en vigor el nonagésimo día siguiente a la fecha en que se haya efectuado ese depósito, o en la fecha en que la presente Convención entre en vigor conforme al párrafo 1 del presente artículo, si esta última es posterior.

Artículo 30

DENUNCIA

1. Cada una de las Partes podrá en cualquier momento denunciar la presente Convención mediante notificación escrita dirigida al Secretario General.

2. La denuncia surtirá efecto para la Parte interesada un año después de la fecha en que la notificación haya sido recibida por el Secretario General.

Artículo 31

ENMIENDAS

1. Cualquiera de las Partes podrá proponer una enmienda a la presente Convención. Dicha Parte comunicará el texto de cualquier enmienda así propuesta y los motivos de la misma al Secretario General quien, a su vez, comunicará la enmienda propuesta a las demás Partes y les preguntará si la aceptan. En el caso de que la propuesta de enmienda así distribuida no haya sido rechazada por ninguna de las Partes dentro de los veinticuatro meses siguientes a su distribución, se considerará que la enmienda ha sido aceptada y entrará en vigor respecto de cada una de las Partes noventa días después de que esa Parte haya depositado ante el Secretario General un instrumento en el que exprese su consentimiento a quedar obligada por esa enmienda.

2. Cuando una propuesta de enmienda haya sido rechazada por alguna de las Partes, el Secretario General consultará con las Partes y, si la mayoría de ellas lo solicita, someterá la cuestión, junto con cualquier observación que haya sido formulada por las Partes, a la consideración del Consejo, el cual podrá decidir convocar una conferencia de conformidad con el párrafo 4 del Artículo 62 de la Carta de las Naciones Unidas. Las enmiendas que resulten de esa Conferencia serán incorporadas en un Protocolo de Modificación. El consentimiento en quedar vinculada por dicho Protocolo deberá ser notificado expresamente al Secretario General.

Artículo 32

SOLUCION DE CONTROVERSIAS

1. En caso de controversia acerca de la interpretación o de la aplicación de la presente Convención entre dos o más Partes, éstas se consultarán con el fin de resolverla por vía de negociación, investigación, mediación, conciliación, arbitraje, recurso a organismos regionales, procedimiento judicial u otros medios pacíficos de su elección.

2. Toda controversia de esta índole que no haya sido resuelta en la forma prescrita en el párrafo 1 del presente artículo será sometida, a petición de cualquiera de los Estados Partes en la controversia, a la decisión de la Corte Internacional de Justicia.

3. Si una de las organizaciones regionales de integración económica, a las que se hace referencia en el inciso c) del párrafo 26, es Parte en una controversia que no haya sido resuelta en la forma prescrita en el párrafo 1 del presente artículo, podrá, por conducto de un Estado Miembro de las Naciones Unidas, pedir al Consejo que solicite una opinión consultiva a la Corte Internacional de Justicia de conformidad con el artículo 65 del Estatuto de la Corte, opinión que se considerará decisiva.

4. Todo Estado, en el momento de la firma o la ratificación, la aceptación o la aprobación de la presente Convención o de su adhesión a la misma, o toda organización regional de integración económica en el momento de la firma o el depósito de un acto de confirmación formal o de la adhesión, podrá declarar que no se considera obligado por los párrafos 2 y 3 del presente artículo. Las demás Partes no estarán obligadas por los párrafos 2 y 3 del presente artículo ante ninguna Parte que haya hecho dicha declaración.

5. Toda Parte que haya hecho la declaración prevista en el párrafo 4 del presente artículo podrá retirarla en cualquier momento notificándolo al Secretario General.

Artículo 33

TEXTOS AUTÉNTICOS

Los textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso de la presente Convención son igualmente auténticos.

Artículo 34

DEPOSITARIO

El Secretario General será el depositario de la presente Convención.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL los abajo firmantes, debidamente autorizados para ello, han firmado la presente Convención.

HECHA EN VIENA, en un solo original, el día veinte de diciembre de mil novecientos ochenta y ocho.

[For the signatures, see p. 350 of this volume — Pour les signatures, voir p. 350 du présent volume.]

ANEXO

Cuadro I

Acido lisérgico
Efedrina
Ergometrina
Ergotamina
1-fenil-2-propanona
Seudoefedrina

Las sales de las sustancias
enumeradas en el presente
Cuadro siempre que la existencia
de dichas sales sea posible.

Cuadro II

Acetona
Acido antranílico
Acido fenilacético
Anhídrido acético
Eter etílico
Piperidina

Las sales de las sustancias
enumeradas en el presente Cuadro,
siempre que la existencia
de dichas sales sea posible.

باسم أفغانستان :

代表阿富汗:

In the name of Afghanistan:

Au nom de l'Afghanistan :

От имени Афганистана:

En nombre del Afganistán:

OMAR MOHSENZADA

باسم ألبانيا :

代表阿尔巴尼亚:

In the name of Albania:

Au nom de l'Albanie :

От имени Албании:

En nombre de Albania:

باسم الجزائر :

代表阿尔及利亚:

In the name of Algeria:

Au nom de l'Algérie :

От имени Алжира:

En nombre de Argelia:

HOCINE MESLOUB

باسم أنغولا :

代表安哥拉:

In the name of Angola:

Au nom de l'Angola :

От имени Анголы:

En nombre de Angola:

باسم أنتيغوا وباربودا :

代表安提瓜和巴布达:

In the name of Antigua and Barbuda:

Au nom d'Antigua-et-Barbuda :

От имени Антигуа и Барбуды:

En nombre de Antigua y Barbuda:

باسم الأرجنتين :

代表阿根廷:

In the name of Argentina:

Au nom de l'Argentine :

От имени Аргентины:

En nombre de la Argentina:

ENRIQUE CARLOS NOSIGLIA

باسم استراليا :

代表澳大利亚:

In the name of Australia:

Au nom de l'Australie :

От имени Австралии:

En nombre de Australia:

MICHAEL JOHN WILSON

باسم النمسا :

代表奥地利:

In the name of Austria:

Au nom de l'Autriche :

От имени Австрии:

En nombre de Austria:

АНОИС МОСК

25 September 1989 — 25 septembre 1989

باسم البهاما :

代表巴哈马:

In the name of the Bahamas:

Au nom des Bahamas :

От имени Багамских островов:

En nombre de las Bahamas:

GEORGE P. STEWART

JOSHUA SEARS

باسم البحرين :

代表巴林:

In the name of Bahrain:

Au nom de Bahreïn :

От имени Бахрейна:

En nombre de Bahrein:

CHAITH MOHAMMAD BIN MUBARAK AL-KHALIFA

28 September 1989 — 28 septembre 1989

باسم بنغلاديش:

代表孟加拉国:

In the name of Bangladesh:

Au nom du Bangladesh :

От имени Бангладеш:

En nombre de Bangladesh:

BEGUM RAWSHAN ERSHAD

14 April 1989 — 14 avril 1989

باسم بربادوس:

代表巴巴多斯:

In the name of Barbados:

Au nom de la Barbade :

От имени Барбадоса:

En nombre de Barbados:

باسم بلجیکا :

代表比利时:

In the name of Belgium:

Au nom de la Belgique :

От имени Бельгии:

En nombre de Belgique:

PAUL NOTERDAEME

22 May 1989 — 22 mai 1989

باسم بلیز :

代表伯利兹:

In the name of Belize:

Au nom du Belize :

От имени Белиза:

En nombre de Belize:

باسم بنین :

代表贝宁:

In the name of Benin:

Au nom du Bénin :

От имени Бенина:

En nombre de Benin:

باسم بوتان :

代表不丹:

In the name of Bhutan:

Au nom du Bhoutan :

От имени Бутана:

En nombre de Bhután:

باسم بوليفيا :

代表玻利维亚:

In the name of Bolivia:

Au nom de la Bolivie :

От имени Боливии:

En nombre de Bolivia:

GUILLERNO BEDREGAL GUTIÉRREZ

باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳:

In the name of Botswana:

Au nom du Botswana :

От имени Ботсваны:

En nombre de Botswana:

باسم البرازيل :

代表巴西:

In the name of Brazil:

Au nom du Brésil :

От имени Бразилии:

En nombre del Brasil:

PAULO BROSSARD DE SOUZA PINTO

باسم بروني دارالسلام :

代表文莱国:

In the name of Brunei Darussalam:

Au nom de Brunéi Darussalam :

От имени Брунея Даруссалама:

En nombre de Brunei Darussalam:

DATO HAJI JAYA BIN ABDUL LATIF

26 October 1989 — 26 octobre 1989

باسم بلغاريا :

代表保加利亚:

In the name of Bulgaria:

Au nom de la Bulgarie :

От имени Болгарии:

En nombre de Bulgaria:

ALEXANDER STREZOV

19 May 1989 — 19 mai 1989

باسم بوركينا فاسو :

代表布尔基纳法索:

In the name of Burkina Faso:

Au nom du Burkina Faso :

От имени Буркина Фасо:

En nombre de Burkina Faso:

باسم بورما :

代表缅甸:

In the name of Burma:

Au nom de la Birmanie :

От имени Бирмы:

En nombre de Birmania:

باسم بوروندي :

代表布隆迪:

In the name of Burundi:

Au nom du Burundi :

От имени Бурунди:

En nombre de Burundi:

باسم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية :

代表白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：

In the name of the Byelorussian Soviet Socialist Republic:

Au nom de la République socialiste soviétique de Biélorussie :

От имени Белорусской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

V. M. BOROVIKOV

باسم الكاميرون :

喀麦隆代表：

In the name of Cameroon:

Au nom du Cameroun :

От имени Камеруна:

En nombre del Camerún:

Jean Melaga

باسم كندا :

代表加拿大：

In the name of Canada:

Au nom du Canada :

От имени Канады:

En nombre del Canadá:

PAUL SAINT-DENIS

باسم الرأس الأخضر :

代表佛得角：

In the name of Cape Verde:

Au nom du Cap-Vert :

От имени Островов Зеленого Мыса:

En nombre de Cabo Verde:

باسم جمهورية افريقيا الوسطى :

代表中非共和国:

In the name of the Central African Republic:

Au nom de la République centrafricaine :

От имени Центральноафриканской Республики:

En nombre de la República Centrafricana:

باسم تشاد :

代表乍得:

In the name of Chad:

Au nom du Tchad :

От имени Чада:

En nombre del Chad:

باسم شيلي :

代表智利:

In the name of Chile:

Au nom du Chili :

От имени Чили:

En nombre de Chile:

PABLO WUNDERLICH PIDERIT

باسم الصين :

代表中国:

In the name of China:

Au nom de la Chine :

От имени Китая:

En nombre de China:

GU YINGQI

باسم كولومبيا :

代表哥伦比亚 :

In the name of Colombia:

Au nom de la Colombie :

От имени Колумбии:

En nombre de Colombia:

GUILLERMO PLAZAS ALCID

باسم كومورو :

代表科摩罗 :

In the name of the Comoros:

Au nom des Comores :

От имени Коморских островов:

En nombre de las Comoras:

باسم الكونغو :

代表刚果 :

In the name of the Congo:

Au nom du Congo :

От имени Конго:

En nombre del Congo:

باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加 :

In the name of Costa Rica:

Au nom du Costa Rica :

От имени Коста-Рики:

En nombre de Costa Rica:

CARLOS JOSÉ GUTTIÉREZ

25 April 1989 — 25 avril 1989

باسم كوت د'يفوار :

科特迪瓦代表:

In the name of Côte d'Ivoire:

Au nom de la Côte d'Ivoire :

От имени Кот д'Ивуар:

En nombre de Côte d'Ivoire:

ADONIT MANOUAN

باسم كوبا :

代表古巴:

In the name of Cuba:

Au nom de Cuba :

От имени Кубы:

En nombre de Cuba:

OSCAR ORAMAS OLIVA

باسم قبرص :

代表塞浦路斯:

In the name of Cyprus:

Au nom de Chypre :

От имени Кипра:

En nombre de Chipre:

PANAYIOTIS ADAMIDES

باسم تشيكوسلوفاكيا :

代表捷克斯洛伐克:

In the name of Czechoslovakia:

Au nom de la Tchécoslovaquie :

От имени Чехословакии:

En nombre de Checoslovaquia:

EVZEN ZÁPOTOCKÝ

7 December 1989 — 7 décembre 1989

باسم كمبوتشيا الديمقراطية :

代表民主柬埔寨:

In the name of Democratic Kampuchea:
Au nom du Kampuchea démocratique :
От имени Демократической Кампучии:
En nombre de Kampuchea Democrática:

باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية :

代表朝鲜民主主义人民共和国:

In the name of the Democratic People's Republic of Korea:
Au nom de la République populaire démocratique de Corée :
От имени Корейской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

باسم اليمن الديمقراطية :

代表民主也门:

In the name of Democratic Yemen:
Au nom du Yémen démocratique :
От имени Демократического Йемена:
En nombre del Yemen Democrático:

باسم الدانمرك :

代表丹麦:

In the name of Denmark:
Au nom du Danemark :
От имени Дании:
En nombre de Dinamarca:

JENS CHRISTENSEN

باسم جيبوتي :

代表吉布提:

In the name of Djibouti:

Au nom de Djibouti :

От имени Джибути:

En nombre de Djibouti:

باسم دومينيكا :

代表多米尼加:

In the name of Dominica:

Au nom de la Dominique :

От имени Доминики:

En nombre de Dominica:

باسم الجمهورية الدومينيكية :

代表多米尼加共和国:

In the name of the Dominican Republic:

Au nom de la République dominicaine :

От имени Доминиканской Республики:

En nombre de la República Dominicana:

باسم اکوادور :

代表厄瓜多尔:

In the name of Ecuador:

Au nom de l'Équateur :

От имени Эквадора:

En nombre del Ecuador:

JOSE AYALA LASSO

21 June 1989 — 21 juin 1989

باسم مصر :

代表埃及:

In the name of Egypt:

Au nom de l’Egypte :

От имени Египта:

En nombre de Egipto:

MEEVAT TALLAWY

باسم السلفادور :

代表萨尔瓦多:

In the name of El Salvador:

Au nom d’El Salvador :

От имени Сальвадора:

En nombre de El Salvador:

باسم غينيا الاستوائية :

代表赤道几内亚:

In the name of Equatorial Guinea:

Au nom de la Guinée équatoriale :

От имени Экваториальной Гвинеи:

En nombre de Guinea Ecuatorial:

باسم اثيوبيا :

代表埃塞俄比亚:

In the name of Ethiopia:

Au nom de l’Ethiopie :

От имени Эфиопии:

En nombre de Etiopía:

باسم فيجي :

代表斐济:

In the name of Fiji:

Au nom de Fidji :

От имени Фиджи:

En nombre de Fiji:

باسم فنلندا :

代表芬兰:

In the name of Finland:

Au nom de la Finlande :

От имени Финляндии:

En nombre de Finlandia:

MATTI KAHILUOTO

باسم فرنسا :

代表法国:

In the name of France:

Au nom de la France :

От имени Франции:

En nombre de Francia:

ANDRÉ FERDINAND BAEYENS

باسم غابون :

代表加蓬:

In the name of Gabon:

Au nom du Gabon :

От имени Габона:

En nombre del Gabón:

DENIS DANGUE REWAKA

20 December 1989 — 20 décembre 1989

باسم غامبيا :

代表冈比亚:

In the name of the Gambia:

Au nom de la Gambie :

От имени Гамбии:

En nombre de Gambia:

باسم الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

代表德意志民主共和国:

In the name of the German Democratic Republic:

Au nom de la République démocratique allemande :

От имени Германской Демократической Республики:

En nombre de la República Democrática Alemana:

SIEGFRIED ZACHMANN

21 June 1989 — 21 juin 1989

باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية :

代表德意志联邦共和国:

In the name of the Federal Republic of Germany:

Au nom de la République fédérale d'Allemagne :

От имени Федеративной Республики Германии:

En nombre de la República Federal de Alemania:

HANS-DIETRICH GENSCHER

باسم غانا :

代表加纳:

In the name of Ghana:

Au nom du Ghana :

От имени Ганы:

En nombre de Ghana:

FRANS KWAKU BRUCE

باسم اليونان :

代表希腊:

In the name of Greece:

Au nom de la Grèce :

От имени Греции:

En nombre de Grecia:

GEORGE CLADAKIS

باسم غرينادا :

代表格林纳达:

In the name of Grenada:

Au nom de la Grenade :

От имени Гренады:

En nombre de Granada:

باسم غواتيمالا :

代表危地马拉:

In the name of Guatemala:

Au nom du Guatemala :

От имени Гватемалы:

En nombre de Guatemala:

EDUARDO CASTILLO ARRIOLA

باسم غينيا :

代表几内亚:

In the name of Guinea:

Au nom de la Guinée :

От имени Гвинеи:

En nombre de Guinea:

باسم غينيا - بيسار :

代表几内亚比绍:

In the name of Guinea-Bissau:

Au nom de la Guinée-Bissau :

От имени Гвинеи-Бисау:

En nombre de Guinea-Bissau:

باسم غيانا :

代表圭亚那:

In the name of Guyana:

Au nom de la Guyane :

От имени Гвианы:

En nombre de Guyana:

باسم هايتي :

代表海地:

In the name of Haiti:

Au nom d'Haïti :

От имени Гаити:

En nombre de Haïti:

باسم الكرسي الرسولي :

代表教廷:

In the name of the Holy See:

Au nom du Saint-Siège :

От имени Святейшего престола:

En nombre de la Santa Sede:

GIOVANNI CEIRANO

باسم هندوراس:

代表洪都拉斯:

In the name of Honduras:

Au nom du Honduras :

От имени Гондураса:

En nombre de Honduras:

ENRIQUE ORTIZ COLINORES

باسم هنغاريا:

代表匈牙利:

In the name of Hungary:

Au nom de la Hongrie :

От имени Венгрии:

En nombre de Hungría:

FERENC ESZTERGÁLYOS

22 August 1989 — 22 août 1989

باسم ايسلندا:

代表冰岛:

In the name of Iceland:

Au nom de l'Islande :

От имени Исландии:

En nombre de Islandia:

باسم الهند:

代表印度:

In the name of India:

Au nom de l'Inde :

От имени Индии:

En nombre de la India:

باسم اندونيسيا :

代表印度尼西亚:

In the name of Indonesia:

Au nom de l'Indonésie :

От имени Индонезии:

En nombre de Indonesia:

WIRYONO SASTROHANDOYO

27 March 1989 — 27 mars 1989

باسم العراق :

代表伊拉克:

In the name of Iraq:

Au nom de l'Iraq :

От имени Ирака:

En nombre del Iraq:

باسم ايرلندا :

代表爱尔兰:

In the name of Ireland:

Au nom de l'Irlande :

От имени Ирландии:

En nombre de Irlanda:

SEAN WHELAN

14 December 1989 — 14 décembre 1989

باسم جمهورية ايران الاسلامية :

代表伊朗伊斯兰共和国:

In the name of the Islamic Republic of Iran:

Au nom de la République islamique d'Iran :

От имени Исламской Республики Иран:

En nombre de la República Islámica del Irán:

SEYEO HOSSEIN FAKHR

Ad referendum

باسم اسرائيل :

代表以色列:

In the name of Israel:

Au nom d'Israël :

От имени Израиля:

En nombre de Israel:

GIDEON YARDEN

باسم ايطاليا :

代表意大利:

In the name of Italy:

Au nom de l'Italie :

От имени Италии:

En nombre de Italia:

LORENZO FERRARIN

باسم جامايكا :

代表牙买加:

In the name of Jamaica:

Au nom de la Jamaïque :

От имени Ямайки:

En nombre de Jamaica:

DAVID COORE

2 October 1989 — 2 octobre 1989

باسم اليابان :

代表日本:

In the name of Japan:

Au nom du Japon :

От имени Японии:

En nombre del Japón:

HIDEO KAGAMI

19 December 1989 — 19 décembre 1989

باسم الأردن :

代表约旦 :

In the name of Jordan:
Au nom de la Jordanie :
От имени Иордании:
En nombre de Jordania:

NAZIH MUSTAFA ATIA AL-SHARAIDEH

باسم كينيا :

代表肯尼亚 :

In the name of Kenya:
Au nom du Kenya :
От имени Кении:
En nombre de Kenya:

باسم كيريباتي :

代表基里巴斯 :

In the name of Kiribati:
Au nom de Kiribati :
От имени Кирибати:
En nombre de Kiribati:

باسم الكويت :

代表科威特 :

In the name of Kuwait:
Au nom du Koweït :
От имени Кувейта:
En nombre de Kuwait:

МОХАММАД А. АБУЛХАСАН

2 October 1989 — 2 octobre 1989

باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية :

代表老挝人民民主共和国:

In the name of the Lao People's Democratic Republic:

Au nom de la République démocratique populaire lao :

От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Democrática Popular Lao:

باسم لبنان :

代表黎巴嫩:

In the name of Lebanon:

Au nom du Liban :

От имени Ливана:

En nombre del Líbano:

باسم ليسوتو :

代表莱索托:

In the name of Lesotho:

Au nom du Lesotho :

От имени Лесото:

En nombre de Lesotho:

باسم ليبيريا :

代表利比里亚:

In the name of Liberia:

Au nom du Libéria :

От имени Либерии:

En nombre de Liberia:

باسم الجماهيرية العربية الليبية :

代表阿拉伯利比亚民众国:

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:

Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :

От имени Ливийской Арабской Джамахирии:

En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

باسم لختنشتاين :

代表列支敦士登:

In the name of Liechtenstein:

Au nom du Liechtenstein :

От имени Лихтенштейна:

En nombre de Liechtenstein:

باسم لكسمبرغ :

代表卢森堡:

In the name of Luxembourg:

Au nom du Luxembourg :

От имени Люксембурга:

En nombre de Luxemburgo:

JACQUES F. POOS

26 September 1989 — 26 septembre 1989

باسم مدغشقر :

代表马达加斯加:

In the name of Madagascar:

Au nom de Madagascar :

От имени Мадагаскара:

En nombre de Madagascar:

باسم ملاوی :

代表馬拉維:

In the name of Malawi:

Au nom du Malawi :

От имени Малави:

En nombre de Malawi:

باسم ماليزيا :

代表馬來西亞:

In the name of Malaysia:

Au nom de la Malaisie :

От имени Малайзии:

En nombre de Malasia:

DATO MEGAT JUNIO MEGAT AYOB

باسم ملديف :

代表马尔代夫:

In the name of Maldives:

Au nom des Maldives :

От имени Мальдивов:

En nombre de Maldivas:

HUSSEIN MANIKFAN

5 December 1989 — 5 décembre 1989

باسم مالي :

代表馬里:

In the name of Mali:

Au nom du Mali :

От имени Мали:

En nombre de Malí:

باسم مالطة :

代表马耳他:

In the name of Malta:

Au nom de Malte :

От имени Мальты:

En nombre de Malta:

باسم موريتانيا :

代表毛里塔尼亚:

In the name of Mauritania:

Au nom de la Mauritanie :

От имени Мавритании:

En nombre de Mauritania:

MOHAMED MAHMOUD OULO MOHAMED VALL

باسم موريشيوس :

代表毛里求斯:

In the name of Mauritius:

Au nom de Maurice :

От имени Маврикия:

En nombre de Mauricio:

EMMANUEL JEAN LEUNG SHING

باسم المكسيك :

代表墨西哥:

In the name of Mexico:

Au nom du Mexique :

От имени Мексики:

En nombre de México:

FRANCISCO CUEVAS CANCINO

باسم موناكو:

代表摩纳哥:

In the name of Monaco:

Au nom de Monaco :

От имени Монако:

En nombre de Mónaco:

ISABELLE HILO

Subject to ratification — Sous réserve de ratification

باسم منغوليا :

代表蒙古:

In the name of Mongolia:

Au nom de la Mongolie :

От имени Монголии:

En nombre de Mongolia:

باسم المغرب :

代表摩洛哥:

In the name of Morocco:

Au nom du Maroc :

От имени Марокко:

En nombre de Marruecos:

TAOUFIK KABBAS

باسم موزامبيق :

代表莫桑比克:

In the name of Mozambique:

Au nom du Mozambique :

От имени Мозамбика:

En nombre de Mozambique:

باسم ناميبيا ،
مجلس الأمم المتحدة لناميبيا :

代表纳米比亚，
联合国纳米比亚理事会：

In the name of Namibia,
The United Nations Council for Namibia:
Au nom de la Namibie,
Le Conseil des Nations Unies pour la Namibie :
От имени Намибии,
Совет Организации Объединенных Наций по Намибии:
En nombre de Namibia
El Consejo de las Naciones Unidas para Namibia:

باسم ناورو:
代表瑙鲁:
In the name of Nauru:
Au nom de Nauru :
От имени Науру:
En nombre de Nauru:

باسم نيبال :
代表尼泊尔:
In the name of Nepal:
Au nom du Népal :
От имени Непала:
En nombre de Nepal:

باسم هولندا :
代表荷兰:
In the name of the Netherlands:
Au nom des Pays-Bas :
От имени Нидерландов:
En nombre de los Países Bajos:

H. VAN DER BROEK

باسم نيوزيلندا :

代表新西兰:

In the name of New Zealand:
Au nom de la Nouvelle-Zélande :
От имени Новой Зеландии:
En nombre de Nueva Zelandia:

ANN HERCUS

18 December 1989 — 18 décembre 1989

باسم نيكاراغوا :

代表尼加拉瓜:

In the name of Nicaragua:
Au nom du Nicaragua :
От имени Никарагуа:
En nombre de Nicaragua:

GUSTAVO-ADOLFO VARGAS

باسم النيجر :

代表尼日尔:

In the name of the Niger:
Au nom du Niger :
От имени Нигера:
En nombre del Níger:

باسم نيجيريا :

代表尼日利亚:

In the name of Nigeria:
Au nom du Nigéria :
От имени Нигерии:
En nombre de Nigeria:

TIMOTHY ANAELE MGBOKWERE

باسم النرويج :

代表挪威:

In the name of Norway:

Au nom de la Norvège :

От имени Норвегии:

En nombre de Noruega:

KNUT HEDEMANN

باسم عمان :

代表阿曼:

In the name of Oman:

Au nom de l'Oman :

От имени Омана:

En nombre de Omán:

باسم باكستان :

代表巴基斯坦:

In the name of Pakistan:

Au nom du Pakistan :

От имени Пакистана:

En nombre del Pakistán:

MIAN MUZAFFAR SHAH

20 December 1989 — 20 décembre 1989

باسم بنما :

代表巴拿马:

In the name of Panama:

Au nom du Panama :

От имени Панамы:

En nombre de Panamá:

CARLOS AUGUSTO VILLALEZ

باسم بابوا غينيا الجديدة :

代表巴布亚新几内亚:

In the name of Papua New Guinea:

Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :

От имени Папуа-Новой Гвинеи:

En nombre de Papua Nueva Guinea:

باسم باراغواي :

代表巴拉圭:

In the name of Paraguay:

Au nom du Paraguay :

От имени Парагвая:

En nombre del Paraguay:

LUIS GONZÁLEZ ARIAS

باسم بيرو:

代表秘鲁:

In the name of Peru:

Au nom du Pérou :

От имени Перу:

En nombre del Perú:

JUAN SORIA DÍAZ

باسم الفلبين :

代表菲律宾:

In the name of the Philippines:

Au nom des Philippines :

От имени Филиппин:

En nombre de Filipinas:

NELSON D. LAVINA

باسم بولندا :

代表波兰:

In the name of Poland:
Au nom de la Pologne :
От имени Польши:
En nombre de Polonia:

TADEUSZ OLECHOWSKI

باسم البرتغال :

代表葡萄牙:

In the name of Portugal:
Au nom du Portugal :
От имени Португалии:
En nombre de Portugal:

FERNANDO REINO

13 December 1989 — 13 décembre 1989

باسم قطر :

代表卡塔尔:

In the name of Qatar:
Au nom du Qatar :
От имени Катара:
En nombre de Qatar:

باسم جمهورية كوريا :

代表大韩民国:

In the name of the Republic of Korea:
Au nom de la République de Corée :
От имени Корейской Республики:
En nombre de la República de Corea:

باسم رومانيا :

代表罗马尼亚:

In the name of Romania:

Au nom de la Roumanie :

От имени Румынии:

En nombre de Rumania:

باسم رواندا :

代表卢旺达:

In the name of Rwanda:

Au nom du Rwanda :

От имени Руанды:

En nombre de Rwanda:

باسم سانت كيتس و نيفيس:

代表圣基茨和尼维斯:

In the name of Saint Kitts and Nevis:

Au nom de Saint-Kitts-et-Nevis :

От имени Сент-Китс и Невис:

En nombre de Saint Kitts y Nevis

باسم سانت لوسيا :

代表圣卢西亚:

In the name of Saint Lucia:

Au nom de Sainte-Lucie :

От имени Сент-Люсии:

En nombre de Santa Lucía:

باسم سانت فنسنت وجزر غرينادا :

代表圣文森特和格林纳丁斯:

In the name of Saint Vincent and the Grenadines:

Au nom de Saint-Vincent-et-Grenadines :

От имени Сент-Винсента и Гренады:

En nombre de San Vicente y las Granadinas:

باسم ساموا :

代表萨摩亚:

In the name of Samoa:

Au nom du Samoa :

От имени Самоа:

En nombre de Samoa:

باسم سان مارينو:

代表圣马力诺:

In the name of San Marino:

Au nom de Saint-Marin :

От имени Сан-Марино:

En nombre de San Marino:

باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比:

In the name of Sao Tome and Principe:

Au nom de Sao Tomé-et-Príncipe :

От имени Сан-Томе и Принсипи:

En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

باسم المملكة العربية السعودية :

代表沙特阿拉伯 :

In the name of Saudi Arabia:

Au nom de l'Arabie saoudite :

От имени Саудовской Аравии:

En nombre de Arabia Saudita:

باسم السنغال :

代表塞内加尔 :

In the name of Senegal:

Au nom du Sénégal :

От имени Сенегала:

En nombre del Senegal:

JOSEPH LOUIS TAUARES DA SOUZA

باسم سيشيل :

代表塞舌尔 :

In the name of Seychelles:

Au nom des Seychelles :

От имени Сейшельских островов:

En nombre de Seychelles:

باسم سيراليون :

代表塞拉利昂 :

In the name of Sierra Leone:

Au nom de la Sierra Leone :

От имени Сьерра-Леоне:

En nombre de Sierra Leona:

TOM OBALEH KARGBO

9 June 1989 — 9 juin 1989

باسم سنغافوره :

代表新加坡:

In the name of Singapore:

Au nom de Singapour :

От имени Сингапура:

En nombre de Singapur:

باسم جزر سليمان :

代表所罗门群岛:

In the name of Solomon Islands:

Au nom des Iles Salomon :

От имени Соломоновых Островов:

En nombre de las Islas Salomón:

باسم الصومال :

代表索马里:

In the name of Somalia:

Au nom de la Somalie :

От имени Сомали:

En nombre de Somalia:

باسم افريقيا الجنوبية :

代表南非:

In the name of South Africa:

Au nom de l'Afrique du Sud :

От имени Южной Африки:

En nombre de Sudáfrica:

باسم اسبانيا :

代表西班牙:

In the name of Spain:

Au nom de l'Espagne :

От имени Испании

En nombre de España:

MIGUEL SOLANS SOTERAS

Ad referendum

باسم سرى لانكا :

代表斯里兰卡:

In the name of Sri Lanka:

Au nom de Sri Lanka :

От имени Шри Ланки:

En nombre de Sri Lanka:

باسم السودان :

代表苏丹:

In the name of the Sudan:

Au nom du Soudan :

От имени Судана:

En nombre del Sudán:

ALI YASSIN GAILI

باسم سورينام :

代表苏里南:

In the name of Suriname:

Au nom du Suriname :

От имени Суринама:

En nombre de Suriname:

SOLES AJODHIA

باسم سوازيلندا :

代表斯威士兰:

In the name of Swaziland:

Au nom du Swaziland :

От имени Свазиленда:

En nombre de Swazilandia:

باسم السويد :

代表瑞典:

In the name of Sweden:

Au nom de la Suède :

От имени Швеции:

En nombre de Suecia:

STEN HECKSCLER

باسم سويسرا :

代表瑞士:

In the name of Switzerland:

Au nom de la Suisse :

От имени Швейцарии:

En nombre de Suiza:

DIETER CHENAUX-REPOND

16 November 1989 — 16 novembre 1989

باسم الجمهورية العربية السورية :

代表阿拉伯叙利亚共和国:

In the name of the Syrian Arab Republic:

Au nom de la République arabe syrienne :

От имени Сирийской Арабской Республики:

En nombre de la República Arabe Siria:

باسم تايلاند :

代表泰国:

In the name of Thailand:

Au nom de la Thaïlande :

От имени Таиланда:

En nombre de Tailandia:

باسم توگو :

代表多哥:

In the name of Togo:

Au nom du Togo :

От имени Того:

En nombre del Togo:

KOFFI ADJOYI

3 August 1989 — 3 août 1989

باسم تونگا :

代表汤加:

In the name of Tonga:

Au nom des Tonga :

От имени Тонга:

En nombre de Tonga:

باسم ترينيداد وتوباگو :

代表特立尼达和多巴哥:

In the name of Trinidad and Tobago:

Au nom de la Trinité-et-Tobago :

От имени Тринидада и Тобаго:

En nombre de Trinidad y Tabago:

MARJORIE THORPE

7 December 1989 — 7 décembre 1989

باسم تونس:

代表突尼斯:

In the name of Tunisia:

Au nom de la Tunisie :

От имени Туниса:

En nombre de Túnez:

AHMED GHEZAL

12 December 1989 — 12 décembre 1989

باسم تركيا :

代表土耳其:

In the name of Turkey:

Au nom de la Turquie :

От имени Турции:

En nombre de Turquie:

ERDEM ERNER

Subject to ratification — Sous réserve de ratification

باسم توفالو:

代表图瓦卢:

In the name of Tuvalu:

Au nom de Tuvalu :

От имени Тувалу:

En nombre de Tuvalu:

باسم أونداندا:

代表乌干达:

In the name of Uganda:

Au nom de l'Ouganda :

От имени Уганды:

En nombre de Uganda:

باسم جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية :

代表乌克兰苏维埃社会主义共和国:

In the name of the Ukrainian Soviet Socialist Republic:

Au nom de la République socialiste soviétique d'Ukraine :

От имени Украинской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Ucrania:

GUENNADI I. OUDOVENKO

16 March 1989 — 16 mars 1989

باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

代表苏维埃社会主义共和国联盟:

In the name of the Union of Soviet Socialist Republics:

Au nom de l'Union des Républiques socialistes soviétiques :

От имени Союза Советских Социалистических Республик:

En nombre de la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

EDUARD A. SHEVARDNAZDE

باسم الامارات العربية المتحدة :

代表阿拉伯联合酋长国:

In the name of the United Arab Emirates:

Au nom des Emirats arabes unis :

От имени Объединенных Арабских Эмиратов:

En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国:

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:

En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

EARL FERRERS D. L.

GERALD E. CLARK

باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国:

In the name of the United Republic of Tanzania:

Au nom de la République-Unie de Tanzanie :

От имени Объединенной Республики Танзания:

En nombre de la República Unida de Tanzania:

MUHYIDDIN N. KIMARIO

باسم الولايات المتحدة الأمريكية :

代表美利坚合众国:

In the name of the United States of America:

Au nom des Etats-Unis d'Amérique :

От имени Соединенных Штатов Америки:

En nombre de los Estados Unidos de América:

DICK THORNBURGH

باسم أوروغواي :

代表乌拉圭:

In the name of Uruguay:

Au nom de l'Uruguay :

От имени Уругвая:

En nombre del Uruguay:

FELIPE PAOLILLO

باسم فانواتو :

代表瓦努阿图:

In the name of Vanuatu:

Au nom de Vanuatu :

От имени Вануату:

En nombre de Vanuatu:

باسم فنزويلا :

代表委内瑞拉:

In the name of Venezuela:

Au nom du Venezuela :

От имени Венесуэлы:

En nombre de Venezuela:

OMAR ZURITA APONTE

باسم فيت نام :

代表越南社会主义共和国:

In the name of Viet Nam:

Au nom du Viet Nam :

От имени Вьетнама:

En nombre de Viet Nam:

باسم اليمن :

代表也门:

In the name of Yemen:

Au nom du Yémen :

От имени Йемена:

En nombre del Yemen:

ABDUL KARIM AL-OZAIR

باسم يوغوسلافيا :

代表南斯拉夫:

In the name of Yugoslavia:

Au nom de la Yougoslavie :

От имени Югославии:

En nombre de Yugoslavia:

MILOŠ KRSTIĆ

باسم زائير:

代表扎伊尔:

In the name of Zaïre:

Au nom du Zaïre :

От имени Заира:

En nombre del Zaïre:

BULAMBO WA MWENBA

باسم زامبيا:

代表赞比亚:

In the name of Zambia:

Au nom de la Zambie :

От имени Замбии:

En nombre de Zambia:

WEZI KAUNDA

باسم زيمبابوي:

代表津巴布韦:

In the name of Zimbabwe:

Au nom du Zimbabwe :

От имени Зимбабве:

En nombre de Zimbabwe:

باسم مجلس التعاضد الاقتصادي:

代表经济互助委员会:

In the name of the Council for Mutual Economic Assistance:

Au nom du Conseil d'aide économique mutuelle :

От имени Совета Экономической Взаимопомощи:

En nombre del Consejo de Asistencia Económica Mutua:

باسم المجتمع الاقتصادي الأوروبي :

代表欧洲经济共同体:

In the name of the European Economic Community:

Au nom de la Communauté économique européenne :

От имени Европейского экономического сообщества:

En nombre de la Comunidad Económica Europea:

JULIAN GARCIA VARGAS

8 June 1989 — 8 juin 1989

RESERVATIONS
AND DECLARATIONS MADE
UPON SIGNATURE

RÉSERVES
ET DÉCLARATIONS FAITES
LORS DE LA SIGNATURE

BOLIVIA

BOLIVIE

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

La República de Bolivia, en relación al Artículo 3, párrafo 2, deja constancia de su expresa reserva y declara inaplicable, para su caso, las disposiciones del texto mencionado que pudieran interpretarse para establecer la tipicidad criminal del uso, consumo, posesión, adquisición y el cultivo de hoja de coca para consumo personal.

Para Bolivia tal interpretación de la disposición es contraria a principios de su Constitución y a conceptos básicos de su ordenamiento jurídico que consagran el respeto a la cultura, los usos legítimos, los valores y la personalidad de las nacionalidades que integran la población boliviana.

Bolivia reconoce en su ordenamiento jurídico el carácter ancestral del uso lícito de la hoja de coca cuyos usos se remontan a siglos en gran parte de la población boliviana. Bolivia, al plantear esta reserva, considera:

- que la hoja de coca no es, por sí misma, un estupefaciente o sustancia sicotrópica;
- que su uso y consumo no causan alteraciones psíquicas o físicas mayores que las resultantes del consumo de otras plantas y productos cuyo uso es universal y libre;
- que la hoja de coca tiene amplios usos medicinales amparados por la práctica de la medicina tradicional defendida por la OMS y confirmada por la ciencia;
- que puede ser usada con fines industriales;
- que la hoja de coca es de uso y consumo generales en Bolivia, por lo cual, si se aceptara aquella interpretación de la disposición mencionada, gran parte de la población boliviana podría ser considerada criminal y sancionada como tal, lo que hace que la interpretación del artículo en el sentido mencionado sea inaplicable;
- que es necesario dejar constancia de que la hoja de coca se convierte en pasta, sulfato y clorhidrato de cocaína cuando se la transforma mediante procesos químicos en los cuales intervienen precursores, equipos y materiales que no se fabrican ni provienen de Bolivia.

Por otro lado, la República de Bolivia continuará aplicando todas las medidas legales pertinentes para controlar el cultivo ilícito de coca destinado a la producción de estupefacientes, así como el consumo, uso y adquisición ilícitos de estupefacientes y sustancias sicotrópicas.

CHINA

CHINE

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

经中华人民共和国国务院授权，我谨签署《禁止非法贩运麻醉药品和精神药物公约》并声明根据公约第 3 2 条第 4 款的规定，中国不受该条第 2 及第 3 款的约束。

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

... Under the article 32, paragraph 4, China does not consider itself bound by paragraphs 2 and 3 of that article.

... En vertu du paragraphe 4 de l'article 32, la Chine ne se considère pas liée par les paragraphes 2 et 3 dudit article.

COLOMBIA

COLOMBIE

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

Colombia formula reserva respecto del Artículo 9, Parágrafo 1 de la Convención, específicamente en relación con los literales b), c), d) y e), por cuanto su legislación no admite cooperación extraña al poder judicial en la indagación de los delitos ni puede crear grupos conjuntos con otros países para tal efecto; y asimismo toda vez que las muestras de las sustancias que han dado lugar a investigaciones pertenecen al proceso, sólo el juez, como en los casos anteriores, puede tomar decisiones al respecto.

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

Colombia formulates a reservation to article 9, paragraph 1, of the Convention, specifically subparagraphs (b), (c), (d) and (e) thereof, since its legislation does not permit outside co-operation with the judiciary in investigating offences nor the establishment of joint teams with other countries to that end. Likewise in-

La Colombie formule une réserve à l'égard du paragraphe 1 de l'article 9 de la Convention, en particulier les alinéas b, c, d et e, sa législation n'autorisant pas de coopération entre son pouvoir judiciaire et l'étranger pour les enquêtes pénales, ni la constitution de groupes avec d'autres pays à cet effet;

view at safeguarding the rights and obligations of Coastal States within the contiguous zone.

To the extent that vessels navigating in the contiguous zone act in infringement of the Coastal State's customs and other regulations, the Coastal State is entitled to exercise, in conformity with the relevant rules of the international law of the sea, jurisdiction to prevent and/or punish such infringement."

avis à sauvegarder les droits et les obligations des États côtiers à l'intérieur de la zone contiguë.

Dans la mesure où les navires navigant dans la zone contiguë enfreignent la réglementation douanière et autre de l'État côtier, celui-ci a, conformément aux règles pertinentes du droit international de la mer, compétence pour prévenir et/ou punir cette infraction.

PERU

PÉROU

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

RESERVA

El Perú hace expresa reserva al párrafo 1. a) ii) del artículo 3, sobre Delitos y Sanciones, párrafo que incluye al cultivo entre las actividades tipificadas como delitos penales sin hacer la necesaria y clara distinción entre cultivo lícito y cultivo ilícito. En consecuencia también hace expresa reserva a los alcances de la definición de tráfico ilícito que figura en el artículo 1 en cuanto se refiere al artículo 3. párrafo 1. a) ii).

DECLARACION

Acogiéndose a lo establecido en el párrafo 4 del artículo 32, el Perú declara al firmar la Convención contra el Tráfico Ilícito de Estupefacientes y Sustancias Sicotrópicas que no se considera obligado por los párrafos 2 y 3 del artículo 32 por cuanto, para el caso de la presente convención, está de acuerdo en someter controversias a la Corte Internacional de Justicia siempre y cuando exista aceptación de las partes concernidas para ello, excluyendo toda forma unilateral.

YEMEN

YÉMEN

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

[TRANSLATION]

... [Yemen reserve its] right to enter reservations in respect of such articles as it may see fit at a time subsequent to this signature.

[TRADUCTION]

... [Le Yémen] se réserve le droit de formuler dans l'avenir des réserves sur l'un quelconque des articles [de la Convention].

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION OR ACCESSION (*a*)RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION OU DE L'ADHÉSION (*a*)

BAHRAIN

BAHREÏN

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

”إن دولة البحرين لا تعتبر نفسها بالتصديق على هذه الاتفاقية ملتزمة بالفقرة (٢) من المادة (٣٢) الخاصة بوجوب احالة النزاع بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها الى محكمة العدل الدولية للبت فيه .

كما أن دولة البحرين تعلن بأن تصديقها على هذه الاتفاقية لا يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف بإسرائيل أو يكون سببا لاقامة أى نوع من أنواع العلاقات معها” .

[TRANSLATION]¹[TRADUCTION]¹*Reservation*

The State of Bahrain, by the ratification of this Convention, does not consider itself bound by paragraph (2) of Article 32 in connection with the obligation to refer the settlement of the dispute relating to the interpretation or application of this Convention to the International Court of Justice.

Declaration

Moreover, the State of Bahrain hereby declares that its ratification of this Convention shall in no way constitute recognition of Israel or be a cause for the establishment of any relations of any kind therewith.

Réserve

En ratifiant la présente Convention, l'Etat de Bahreïn ne se considère pas lié par le paragraphe 2 de l'article 32 pour autant qu'il concerne l'obligation de soumettre à la Cour internationale de Justice un différend concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention.

Déclaration

En outre, l'Etat de Bahreïn déclare que le fait pour lui de ratifier la Convention n'entraîne en aucune façon la reconnaissance d'Israël ou l'établissement avec celui-ci de relations quelconques.

BOLIVIA

BOLIVIE

[Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 394 of this volume.]

[Confirmant la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 394 du présent volume.]

¹ Translation supplied by the Government of Bahrain.

¹ Traduction fournie par le Gouvernement de Bahreïn.

CHINA

[*Confirming the declaration made upon signature. For the text, see p. 397 of this volume.*]

CHINE

[*Confirmant la déclaration faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 397 du présent volume.*]

CYPRUS

As a result of the occupation of 37% of the territory of the Republic of Cyprus, which since 1974 is occupied by Turkish troops in violation of the United Nations Charter and of basic principles of international law, the Government of the Republic of Cyprus is prevented from exercising its legitimate control and jurisdiction throughout the territory of the Republic of Cyprus and consequently over those activities in the illegally occupied area which are related to illicit drug trafficking.

CHYPRE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Par suite de l'occupation de 37% du territoire de la République de Chypre par les troupes turques depuis 1974, en violation des dispositions de la Charte des Nations Unies et des principes fondamentaux du droit international, le Gouvernement de la République de Chypre ne peut exercer son autorité et sa juridiction légitimes sur l'ensemble du territoire de la République de Chypre, ni portant sur les activités liées au trafic illicite des stupéfiants dans la zone illégalement occupée.

GERMAN DEMOCRATIC
REPUBLICRÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE
ALLEMANDE

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

Rechtshilfeersuchen gemäß Artikel 7 sind auf diplomatischem Wege in einer der offiziellen Sprachen der Vereinten Nationen oder in deutscher Sprache an die Deutsche Demokratische Republik zu richten, sofern nicht in bestehenden Rechtshilfeverträgen andere Festlegungen getroffen worden sind oder durch Gegenseitigkeit der Direktverkehr zwischen den Justizorganen geregelt ist bzw. sich entwickelt hat.

Für die Entgegennahme und Beantwortung von Ersuchen eines anderen Staates über das Betreten und Durchsuchen von Schiffen, die in Verdacht stehen, in den illegalen Drogenhandel verwickelt zu sein (Artikel 17), ist das Ministerium für Auswärtige Angelegenheiten zuständig.